الفصل الرابع

البحث في نظم الجملة

أريد في هذا الفصل أن أدرس ما ذكره الزمخشري في نظم الجملة مما يتصل ببلاغتها وحسنها ، سواء أكان هذا معالجة لإعراب ، أو تفسيراً لتركيب ، أو بحثًا في أسرار نظم ، لذلك سوف أنظم في هذا الفصل حديثه في التقديم والتأخير ، وحديثه في الاستفهام ، وصور النفي ، وصور التوكيد ، ودواعيه بالنسبة للمتكلم والمخاطب ، وأساليب الأمر ، والنهي ، والقسم ، والقصر ، والنداء ، ومواطن الحذف والذكر ، وأسرار الإعراب البلاغية ، في الصفات ، والبدل ، والبيان ، وما سماه القول المنصف ، والدلالات الجانبية للجملة ، والنظر في المعنى وتذوق بناء الجملة .

ومن الخير أن نشير إلى أن دراسة الجملة قد استنفدت جهدًا كبيراً من علماء النحو والبلاغة ، وقد امتزجت الدراسات النحوية بمسائل بلاغية ، كما قامت الدراسات البلاغية في كثير من الحالات على دراسات نحوية بصيرة واعية . لذلك كان من الصعب على من يتصدى لدراسة الجملة دراسة بلاغية أن يفصل بحثه عن الدراسة النحوية ، أو يحدد بين اللونين تحديدًا كاملاً وتامًّا . ولا عبرة بقول من يقول : إن المباحث النحوية قد داخلت الدراسة البلاغية وأفسدتها ، فهذا كلام فاسد وهو من كلام الرواد !!

والزمخشري وهو نحوي بصير بالنحو وفنونه قامت دراسته البلاغية للجملة على أسس نحوية وسوف يتضح لنا هذا المزج الذكي بين الفكرة النحوية والروح البلاغية في دراسته للجملة .

ونبدأ بدراسته للتقديم :

اتسعت نظرة الزمخشري في دراسة التقديم فخرجت عن دائرة الجملة وشملت تقديم جملة على جملة وترتيب الجمل ، ولكنني رأيت أن أضم هذه النظرة المتسعة في دراسة هذا اللون إلى أخواتها من نظراته الأخرى التي جعلت لها فصلاً خاصًّا بالبحث في الجمل ، لذلك سأتناول في بحث التقديم هنا ما يتعلق بالجملة ، وليس همي في هذه الدراسة أن أستخلص القواعد والأحكام فإن هذا إفساد لهذا البحث وقتل لروحه ، وإنما همي أن أعرض روح البحث البلاغي ، أعني روحه الأدبية التي تعني بالتعليق على كل صورة وتحليل كل مثال في ضوء سياقه تحليلاً لا يغني عنه غيره ، ولا يختصر في قاعدة ، لذلك سوف أذكر كثيرًا من النصوص والشواهد حتى أستطيع أن أضع الأعين على بلاغته .

وبحث التقديم يشمله لونان:

١- التقديم بين جزئي الجملة .

٢- التقديم في المتعلقات .

والتقديم بين جزئي الجملة يشمل تقديم الخبر على المبتدأ سواء أكان مفردًا أو جارًّا ومجرورًا أو ظرفًا ، كما يشمل تقديم المبتدأ على الخبر سواء أكان هذا الخبر فعلاً أو اسمًا .

وقد يبدو إطلاق التقديم على هذا النوع غريبًا لأن المبتدأ حينما يتقدم على خبره يكون قد وافق الأصل ، وما جاء على الأصل لا يُسئل عن علته ، والزمخشري نفسه صاحب تلك العبارة المشهورة التي تقرر أنه « إنما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار » وكأنه بها يخالف عبد القاهر مخالفة صريحة

لأن عبد القاهر قسم التقديم إلى قسمين : يكون فيه المقدم باقيًا على حكمه قبل التقديم كقولك : زيدًا ضربت ، وقسم يزول حكمه ويصير له حكم آخر كأن تعمد إلى هذا المثال فترفع «زيدًا» على الابتداء وتعمل الفعل في ضميره وتقول : زيد ضربته ، إلا أن الزمخشري أطلق التقديم على القار كما أطلقه على المزال . وقد أحسن حينما خالف هذا التحديد الضيق لمفهوم التقديم والذي يجعله خاصًا بالمزال لا بالقار فقد رجع بهذه المخالفة إلى طريقة عبد القاهر لأن البلاغة تبحث أسرار وقوع الكلمات في مواقعها ما جاء منها على الأصل وما جاء على خلافه ، لأنها يمكن أن تقول : لماذا جاء هذا الأسلوب على الأصل ، وكان يمكن فيه المخالفة ؟ فالسكوت عن السؤال عن علة ما جاء على الأصل أمر لا يطمئن إليه الدارس المتشوق إلى معرفة أسرار اللغة . ولعل الزمخشري حين قال عبارته السابقة التي خالف مفهومها في تفسيره كان متأثرًا بالفكرة النحوية أكثر مما هو متأثر بالروح البلاغية .

أما تقديم الخبر وهو جار ومجرور فقد أبان الزمخشري عن الغرض منه في مواطن متعددة فذكر دلالته على الاختصاص .

يقول في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾ (ق:٤٤) : « تقديم الظرف يدل على الاختصاص ، يعني لا يتيسر مثل ذلك الأمر العظيم إلا على القادر الذات الذي لا يشغله شأن عن شأن ، كما قال تعالى : ﴿ مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ (لقمان:٢٨) [(١)] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ (الغاشية:٢٥،٢٦) : « فإن قلت : ما معنى تقديم الظرف ؟ قلت : معناه التشديد في الوعيد وأن إيابهم ليس إلا إلى الجبار المقتدر على الانتقام ، وأن حسابهم ليس بواجب إلا عليه ، وهو الذي يحاسب على النقير والقطمير ، ومعنى الوجوب : الوجوب في الحكمة » [(٢)] .

---

(١) الكشاف ٣١٢/٤ .

(٢) المرجع السابق ٥٩٥/٤ .

ودلالة تقديم الخبر الظرف على الاختصاص يذكرها أيضًا في قوله تعالى : ﴿ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ ﴾ (التغابن:١)[١]، وفي قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (هود:١٢٣) [٢] وفي مواطن أخرى كثيرة . ويؤكد هذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ (القيامة:٢٢،٢٣) ، ولأجل ضرورة دلالة التقديم هنا على الاختصاص اتجه إلى صرف النظر إلى معنى الانتظار ، والترقب لأنه لو كان بمعنى الرؤية للزم عليه أن هذه الوجوه لا تنظر إلا إلى ربها كما هو مقتضى التقديم ، والواقع أن هذه الوجوه تنظر يوم القيامة إلى أشياء كثيرة لأن أصحابها آمنون ، وهم نظارة ذلك اليوم»[٣].

ويقول في قوله تعالى : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (البقرة:٢) : «فإن قلت : فهلا قدم الظرف على الريب كما قدم على الغَوْل في قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ (الصافات:٤٧) قلت : لأن القصد في إيلاء الريب حرف النفي نفي الريب عنه وإثبات أنه حق وصدق ، لا باطل وكذب ، كما كان المشركون يدعون ، ولو أولى الظرف لقصد إلى ما يبعد عن المراد ، وهو أن كتابًا آخر فيه ريب لا فيه ، كما قصد في قوله : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ تفضيل خمر الجنة على الدنيا ، بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها هي كأنه قيل : ليس فيها ما في غيرها من هذا العيب والنقيصة»[٤].

وهذا الكلام صريح في لزوم الاختصاص لهذا النوع من التقديم وإن كان هناك فرق بين هذا المثال وبين ما سبقه ، لأن هنا التقديم في النفي وهناك في الإثبات .

وقد رفض أبو حيان مذهب الزمخشري في دلالة التقديم على الاختصاص وناقشه في هذه الآية نفسها . وقال بعد ما لخص كلامه فيها : «وقد انتقل الزمخشري من دعوى الاختصاص بتقديم المفعول إلى دعواه بتقديم الخبر

---

(١) الكشاف ٤٣٦/٤ .
(٢) المرجع السابق ٤٨٦/٣ .
(٣) المرجع السابق ج٤ .
(٤) المرجع السابق ٢٧/١ .

ولا نعلم أحدًا يفرق بين : ليس في الدار رجل ، وليس رجل في الدار ، وعلى ما ذكر من أن خمر الجنة لا يغتال ، وقد وصفت العرب بذلك خمر الدنيا قال علقمة بن عبدة :

تَشْفِي الصُّدَاعَ ولا يُؤذيكَ طَالِبُهـا ولا يُخالِطُهـا في الـرأي تَـدْوِيمُ[1]

ولم يكن أبو حيان على صواب حينما رفض كلام الزمخشري في هذه الآية وحينما ادعى التسوية بين قولنا : ليس في الدار رجل ، وليس رجل في الدار ، وقوله : « لا نعلم أحدًا يفرق بين قولنا ... إلخ » ، ليس كلامًا دقيقًا لأن أئمة هذا العلم قد فرقوا بين تقديم الشيء وتأخيره . وقد قال عبد القاهر : « إذا ثبت أن هناك معنى للتقديم في مثال فيجب أن يثبت هذا المعنى للتقديم في كل مثال » وإذا كنا قد رأينا أن كلام الزمخشري يدل صراحة على لزوم التقديم في هذا النوع للاختصاص فإن الزمخشري يرى أن السياق له أثره في تحديد هذه الدلالة ، لذلك تراه يسكت عن الاختصاص في سياق آخر لا يجد له فيه معنى . يقول في قوله تعالى : ﴿ **وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ** ﴾ (الحجرات:٧) : « فإن قلت : ما فائدة تقديم خبر « أن » على اسمها ؟ قلت : القصد إلى توبيخ بعض المؤمنين على ما استهجن الله منهم من استتباع رأي رسول الله ﷺ لآرائهم ، فوجب تقديمه لانصباب الغرض إليه »[2] .

فإن معنى الاختصاص هنا لا يستقيم إلا بشيء من التأويل ولذلك لم تكن عبارة الزمخشري مشعرة به واكتفى ببيان أن الخبر هو المقصود الأهم ، فوجب تقديمه . لذلك أميل حين أقرر رأيه في هذا الموضوع إلى القول بأنه يرى دلالة التقديم على الاختصاص غالبًا وهذا هو رأي الجمهور الذي صاغه الخطيب في قوله : « والتخصيص لازم للتقديم غالبًا » وقد قال العصام : إن عبارة الخطيب هذه فيها حزازة لأنه لا معنى لكلمة اللزوم ما دام الأمر مبنيًا على الغالب[3] .

---

(١) البحر المحيط ٣٧/١ .
(٢) الكشاف ٢٨٧/٤ .
(٣) ينظر : تقرير الأنباني ٢٧/٣ .

والاختصاص فيما أثبتناه من كلامه يعني قصر المسند إليه على المسند ، وهذا هو المشهور في دلالة قولنا : تميمي أنا ، وقد لحظ العلامة سعد الدين في شرحه للكشاف أن كلام الزمخشري يشعر أحيانًا أن التقدم يفيد قصر المسند على المسند إليه ، كما في قوله تعالى : ﴿ **لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ** ﴾ (البقرة:١٣٤) قال الزمخشري : «والمعنى أن أحدًا لا ينفعه كسب غيره» يشعر بأن في ﴿ **لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ** ﴾ قصر المسند على المسند إليه أي لها كسبها لا كسب غيرها ولكم كسبكم لا كسب غيركم ، وهذا كما قيل في : ﴿ **لَكُمْ دِينُكُمْ** ﴾ (الكافرون:٦) أي لا ديني ﴿ **وَلِيَ دِينِ** ﴾ (الكافرون:٦) ، أي لا دينكم ، وقال فيه أيضًا في تفسير قوله تعالى : ﴿ **لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ** ﴾ (القصص:٥٥) : أي لنا أعمالنا لا أعمالكم وبالعكس أو لنا أعمالنا لا لكم وبالعكس»[١].

وقد رجع البلاغيون بهذا إلى السياق وقالوا : وذلك يتوقف على أن استفادة القصر بقسميه من نفس التقديم لا من المقام ، والمقام يبين المقصود منها كما في المشترك[٢] .

وقد لحظ الزمخشري أن بعض التراكيب يصير فيها المسند مسندًا إليه أو بعبارة أوضح : يصير فيها ما حقه أن يكون مسندًا مسندًا إليه ، ثم يناقش التركيب ويبين سر هذا العدول .

يقول في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ** ﴾ (القصص:٢٦) : «هذا كلام جمع لا يزاد عليه ... فإن قلت : كيف جعل ﴿ **خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ** ﴾ اسمًا لـ «إن» ، و﴿ **ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ** ﴾ خبرًا ؟ قلت : هو مثل قوله :

أَلا إِنَّ خَيْـرَ النـاسِ حَيًّـا وهَالِكًـا أَسيرُ ثَقِيـفٍ عنـدَهم في السَّلاسَـلِ

(٢،١) تقرير الأنبابي ٤٣٩/٢ .

في أن العناية هي سبب التقديم»[1].

وينظر الزمخشري في تركيب الجملة فيرى أن حملها على وجه نحوي أولى من غيره لفائدة بلاغية فيعول عليه وإن كان خلاف المشهور بين النحاة تفضيلاً للوجه الذي هو أخصب معنى وأوفر دلالة ، يقول في قوله : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ (مريم:٤٦) : «لأنه كان أهم عنده وهو عنده أعنى ، وفيه ضرب من التعجب والإنكار ، لرغبته عن آلهته ، وأن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد»[2] واعتبار «راغب» خبرًا و«أنت» مبتدأ لا يرضى عنه ابن مالك وأبو البقاء وغيرهم لأنه يترتب عليه إما الفصل بين العاملين ومعموله ـ أي «راغب» و«عن آلهتي» ـ بأجنبي وهو المبتدأ ، وإما الحاجة إلى تقدير عامل وهو خلاف الأصل ، وقد قالوا في توجيه ما ذهب إليه الزمخشري : أن المبتدأ ليس أجنبيًّا من كل وجه ، ولاسيما والمفصول ظرف متوسع فيه ، والمقدم في نية التأخير ، والبليغ يلتفت لفت المعنى بعد أن كان لما يرتكبه وجه مساغ ، وهذا الأسلوب قريب من ترجيح الاستحسان على القياس لقوة أثره ، وأن زيادة الإنكار إنما تنشأ من تقديم الخبر كأنه قيل : أراغب أنت عنها ، لا طالب لها راغب فيها ، منبهًا له على الخطأ في ذلك ، ولو قيل «أترغب» لم يكن من هذا الباب في شيء فتدبر»[3].

وتوجيه النحاة لما ذهب إليه الزمخشري إدراك للروح الأدبي التي تتأثر بها توجيهاته الإعرابية .

أما تقديم المسند إليه ، فإن الكلام فيه يشمل تقديم الاسم على الفعل وتقديم الاسم على المشتق ، أما تقديم الاسم على الفعل فقد أشار إليه في مواطن كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ ﴾ قال : «وإيقاع

---

(١) الكشاف ٣١٧/٣ .
(٢) المرجع السابق ١٥/٣ .
(٣) حاشية الشهاب ١٩٣/٦ .

اسم «الله» مبتدأ وبناء «نزل» عليه فيه تفخيم لـ ﴿ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ ﴾ وتأكيد لاستناده إلى «الله» وأنه من عنده وأن مثله لا يجوز أن يصدر إلا عنه»[1].

والتقديم هنا لا يفيد الاختصاص فحسب ، وإنما يفيد تلك المعاني التي أشار إليها من التفخيم والتأكيد ، ويقول في قوله تعالى : ﴿ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ (التوبة:١٠١) : «أي يخفون عليك مع فطنتك وشهامتك وصدق فراستك ، لفرط تنوقهم في تحاشي ما يشكك في أمرهم ، ثم قال سبحانه : ﴿ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ أي لا يعلمهم إلا الله ، ولا يطلع على سرهم غيره»[2] فالتقديم هنا دال على الاختصاص وقد يكون الاختصاص مفهومًا من النفي والإثبات الصريحين في قوله : ﴿ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ وحينئذ يكون تركيب جملة «نحن نعلمهم» متآزر مع معنى الجملتين معًا .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا ﴾ (الإنسان:٢٣) : «إنا نحن : تكرير الضمير بعد إيقاعه اسمًا لأن تأكيد «على» تأكيد لمعنى اختصاص الله بالتنزيل ليقرر في نفس رسول الله ﷺ أنه إذا كان هو المنزل لم يكن تنزيله على أي وجه نزل إلا حكمة وصوابًا ، كأنه ما نزل عليك القرآن تنزيلاً مفرقًا منجمًا إلا أنا ، لا غيري ، وقد عرفتني حكيمًا فاعلاً لكل ما أفعله بدواعي الحكمة»[3] .

وقد قال مثال ذلك في قوله تعالى : ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾[4] (هود:٦١) وفي قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ ﴾ (الرعد:٢٦)[5] . وفي قوله تعالى : ﴿ هُمْ يُنشِرُونَ ﴾ (الأنبياء:٢١)[6] ، وفي قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ ﴾ (التوبة:١٠٤)[7] .

---

(١) الكشاف ٤/٩٥ .
(٢) المرجع السابق ١/٥٤٠ .
(٣) المرجع السابق ٤/٣٩ .
(٤) المرجع السابق ٢/٣١٨ .
(٥) المرجع السابق ٢/٤١١ .
(٦) المرجع السابق ٣/٨٦ .
(٧) المرجع السابق ٢/٢٤٦ .

وإذا كان كلامه في هذه الآيات صريحًا في دلالة هذا النوع من التقديم على الاختصاص فلا شك أن السياق هنا أيضًا هو الذي حدد هذه الدلالة ، وأن خصوصية المادة في كل منها دالة على الاختصاص ، على أن الزمخشري قد ذكر دلالة هذا النوع على الاختصاص في قوله تعالى : ﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ ﴾ (الإسراء:١٠٠) بعد ما قدر ما يقتضيه الإعراب ، والاسم في الحقيقة ليس مقدما على الفعل ، لأنه فاعل فعل محذوف ، والكلام في الحقيقة لا تقديم فيه ، يقول الزمخشري في هذا : « لو : حقها أن تدخل على الأفعال دون الأسماء فلابد من فعل بعدها في ﴿ لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ ﴾ ، وتقديره : لو تملكون تملكون فأضمر تملك إضماراً على شريطة التفسير ، وأبدل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضميراً منفصلاً وهو « أنتم » ، لسقوط ما يتصل به من اللفظ ، فـ « أنتم » فاعل الفعل المضمر و« تملكون » تفسيره ، وهذا هو الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب . فأما ما يقتضيه علم البيان فهو : إن أنتم تملكون ، فيه دلالة على الاختصاص ، وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ ، ونحوه قول حاتم : « لو ذات سِوارٍ لَطَمتْنِي » ، وقول المتلمس : « لو غَيْرُ أخْوَالِي أرَادُوا نقيصتي » وذلك لأن الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر »[1].

وهذا الكلام صريح في أن التركيب إذا كان في صورة المبتدأ والخبر أفاد الاختصاص ما دام الخبر فعلا وإن كان تقدير الكلام يخالف هذه الصورة ، وهذه مغالاة في هذه الدلالة ، لأننا نرى أن هذا التركيب لا يفيد الاختصاص ، وأن المعنى الذي ذكره للاختصاص غريب على هذه الآية ، لأن التقديم هنا بين « أنتم » ، و« تملكون » ، فمقتضى الاختصاص : أن يكون اختصاص الناس بالملك ، ويكون المعنى : لو لم يملك خزائن الله إلا أنتم لكان كذا ، أما الشح المتبالغ ـ فذلك واقع في جواب « لو » ، وليس في جملة الاختصاص ، وقد

(١) الكشاف ج ٢ .

تنبه إلى هذا ونبه إليه تقي الدين السبكي في عروس الأفراح ، وقد أشار الشهاب الخفاجي إلى شيء من هذا في قوله : « وقد قيل عليه أنه وإن كان في صورة المبتدأ والخبر لكنه إنما يفيد لو كان المعنى كذلك ، حتى يقدر فيه التقديم والتأخير المفيد لما ذكر ، وهذا فاعل لفعل مقدر فكما لا يفيد ذلك إذا ذكر لا يفيده بعد حذفه . وأجيب عنه بأن « أنتم » بعينه ضمير « تملكون » المؤخر ، فهو في المعنى فاعل مقدم ، وتقديم الفاعل المعنوي يفيد الاختصاص إذا ناسب المقام »[1] .

وهذا الجواب الذي ذكره الشهاب فيه اعتراف بالاعتراض ، وتسليم به ، وانحراف في الجواب ، لأن كلام الزمخشري لا يفهم منه أن « أنتم » فاعل ضمير « تملكون » المؤخر . على أن الزمخشري يذهب في كثير من الصور إلى أن التقديم فيها يفيد التقوية ، والتوكيد ، ويسكت عن الاختصاص ، يقول في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ (البقرة:٢٢٨) : « وبناؤه على المبتدأ مما زاده أيضًا فصل تأكيد ، ولو قيل : ويتربص المطلقات ، لم يكن بتلك الوكادة »[2] ويقول سعد الدين في شرحه للكشاف في قوله : ﴿ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ (البقرة:٤٨) : « قوله : ولا ينصرهم أحد إشارة إلى أن التقديم في ﴿ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ ليس للحصر ، بل للتقوِّي ورعاية الفاصلة »[3].

وتقديم المبتدأ على الخبر المشتق يتضح رأي الزمخشري في إفادته للتخصيص من قوله في آية : ﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ ﴾ (هود:٩١) حيث يقول : « أي لا تعز علينا ولا تكرم حتى نكرمك من القتل ونرفعك عن الرجم وإنما يعز علينا رهطك لأنهم أهل ديننا لم يختاروك علينا ولم يتبعوك دوننا وقد دل إيلاء ضميره حرف النفي على أن الكلام واقع في الفاعل لا في الفعل كأنه قيل : وما أنت علينا بعزيز بل رهطك هم الأعزة علينا ، ولذلك قال في جوابهم :

---

(١) حاشية الشهاب ٦/٦٤ . (٢) الكشاف ١/٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٣) شرح سعد الدين للكشاف ورقة ٨١ مخطوط .

﴿ أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ (هود:٩٢) ولو قيل : وما عززت علينا لم يصح هذا الجواب»[١] وقد نص هنا على أهمية النفي في إفادة التركيب للاختصاص وكأنه ناظر إلى كلام عبد القاهر في هذا الموضوع . وإذا كان هذا التركيب يفيد الاختصاص فإننا نلاحظ إفادته التقوِّي فقط في آية أخرى حيث يقول في قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ (البقرة:١٦٧) : «هم : بمنزلته في قولهم : «هم يُفْرِشُون البَّلْدَ كُلِّ طِمِرَّةٍ» في دلالته على قوة أمرهم فيما أسند إليهم لا على الاختصاص»[٢].

وقد شهر به السبكي في هذه الآية ولم يكن على حق في كل ما قاله ، يقول السبكي : « إن ما ذكره الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ فيه دسيسة اعتزالية لأنه لو جعل للاختصاص لزمه تخصيص عدم الخروج من النار بالكفار فيلزم خروج أصحاب الكبائر ، كما هو مذهب أهل السنة ، والزمخشري أكثر الناس أخذًا بالاختصاص في مثله فإذا عارضه الاعتزال فزع منه»[٣].

ولا ننكر أن الزمخشري يصرف دلالة هذا التركيب عن الاختصاص تشيعًا لعقيدته ، وإنما ننكر أنه من أكثر الناس أخذًا بالاختصاص في مثله ، فالزمخشري يصرف دلالة هذا التركيب عن الاختصاص في آية أخرى لا تمس الجانب الاعتزالي حيث يقول في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (البقرة:٨) : « فإن قلت : كيف طابق قوله ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ قولهم ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ والأول في ذكر شأن الفعل لا الفاعل ، والثاني في ذكر شأن الفاعل لا الفعل ؟ قلت : القصد إلى إنكار ما ادعوه ونعيه ، فسلك في ذلك طريقًا أدى إلى الغرض المطلوب ، وفيه من التوكيد والمبالغة ما ليس في غيره ، وهو إخراج ذواتهم من أن تكون طائفة من

---

(١) الكشاف ٣٣١/٢ .
(٢) المرجع السابق ١٥٩/١ .
(٣) حاشية الشهاب ٣٠٨/١ .

طوائف المؤمنين ، لما علم من حالهم المنافية لحال الداخلين في الإيمان ، وإذا شهد عليهم بأنهم في أنفسهم على هذه الصفة ، فقد انطوى تحت الشهادة عليهم بذلك نفي ما انتحلوا إثباته لأنفسهم على سبيل البت والقطع ، ونحوه قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ﴾ (المائدة:٣٧) هو أبلغ من قولك : يخرجون منها »[١] وقد لحظ الشهاب الخفاجي أن ربط الزمخشري بين الصورتين يدل دلالة قاطعة على أن هذه الصورة لا تفيد الاختصاص ، ونسب هذا أيضًا إلى الفاضلين في شرح الكشاف وردَّ كثيرًا من التفاسير التي ذهبت بكلام الزمخشري مذهب الاختصاص .

على أن وجه دلالة هذا التركيب على التأكيد قد استنفدت جهدًا كبيرًا من الشراح وأقحموها في باب الكناية الإيمائية وكان قول الزمخشري : « وإذا شهد عليهم بأنهم في أنفسهم على هذه الصفة فقد انطوى .... إلخ » موطنًا خصبًا للحديث في دلالة اللازم والملزوم . وقد أفاض سعد الدين في هذا المجال وذكر مسألة هو مشغول بها وهي « نفي التأكيد وتأكيد النفي » وفي كل هذه ملاحظات ذهنية فذة ، إلا أننا لا نجد لها صلة بالبحث البلاغي[٢] .

والمهم أن الزمخشري لم يأخذ بالاختصاص في هذه الآية مع عدم صلتها بأمور النحلة ولم يأخذ كذلك به في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ ﴾ (ق:٤٥)[٣] .

وفي قوله تعالى : ﴿ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ﴾ (الطور:٢٩)[٤] فلا وجه لما ذهب إليه السبكي رحمه الله .

والزمخشري يلحظ أن موقع الكلمة قد يتغير في آيتين فيقدم المتأخر ثم يؤخر المتقدم ثم يقف ليتأمل ويستكشف السر وراء هذا العدول مستعينًا بسياق الآية والغرض منها ، ومستعينًا بخبرته بشئون النفس وأحوال الناس . يقول في

---

(١) الكشاف ٤٢/١ .
(٢) ينظر : حاشية الشهاب ٣٠٨/٤ .
(٣) ينظر : الكشاف ٣٣١/٤ .
(٤) المرجع السابق ٣٢٨/٤ .

قوله تعالى : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٢ ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ﴾ (النور:٢،٣) .

« فإن قلت : كيف قدمت الزانية على الزاني أولاً ، ثم قدمه عليها ثانيًا ؟ قلت : سيقت تلك الآية لعقوبتهما على ما جنيا ، والمرأة هي المادة التي منها نشأت الجناية ، لأنها لو لم تطمع الرجل . ولم تومض له ، ولم تمكنه لم يطمح ولم يتمكن . فلما كانت أصلاً وأولاً في ذلك ، بدئ بذكرها . وأما الثانية فمسوقة لذكر النكاح ، والرجل أصل فيه ، لأنه هو الراغب والخاطب ومنه يبدأ الطلب »[1] .

وأما التقديم في المتعلقات فإن الكلام فيها ينقسم قسمين :

الأول : تقديم المتعلقات على العامل . والثاني : تقديم بعض المتعلقات على بعض ، والزمخشري يبين فائدة تقديم المعمول على العامل ويشرح ما يتضمَّنه من معنى الاختصاص في مواطن كثيرة ، منها قوله في آية : ﴿ وَعَلَٰمَٰتٍ ۚ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ (النحل:١٦) : « فإن قلت : قوله ﴿ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ خرج عن سنن الخطاب مقدم فيه « النجم » مقحم فيه « هم » كأنه قيل : وبالنجم خصوصًا هؤلاء خصوصًا يهتدون فمن المراد ؟ قلت : كأنه أراد قريشًا كان لهم اهتداء بالنجوم في مسايرهم ، وكان لهم بذلك علم لم يكن لغيرهم . فكان الشكر أوجب عليهم والاعتبار ألزم لهم فخصوا »[2].

ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا ﴾ (النور:١٦) :« فإن قلت : فأي فائدة في تقديم الظروف حتى أوقع فصلا ؟ قلت : الفائدة فيه بيان أنه كان الواجب عليهم أن يتفادوا أول ما سمعوا بالإفك عن التكلم به ، فلما كان ذكر الوقت أهم وجب التقديم »[3].

---

(١) الكشاف ١٦٧/٣، ١٦٨ .
(٢) المرجع السابق ٤٦٦/٢ .
(٣) المرجع السابق ١٧٣/٣ .

ويذكر دلالة هذا التقديم على الاختصاص في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ﴾ (الطارق:٨) [١] ، وفي قوله تعالى : ﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ (الأنعام:٩٠) [٢] ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ (البقرة:٣) [٣] ، وفي قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ۝٣١ ثُمَّ فِى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴾ (الحاقة:٣١،٣٢) [٤] .

وليس الحصر عنده محصوراً للحدث في الشيء دون كل ما عداه ، وإنما هو حصر له في شيء ، دون ما يظن إثباته له ، أي هو حصر إضافي لا حقيقي ، هو حصر للحدث في الأهم وما عداه كغير الملتفت إليه ، ولذلك تراه يقول بالحصر في قوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ ﴾ (يس:٣٣) ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ (النحل:٥) فالأكل محصور في الحب لأنه هو الشيء الذي يتعلق به معظم العيش ويقوم بالارتزاق منه صلاح الإنس ، وإذا قل جاء القحط ، ووقع الضر ، وإذن فقد جاء الهلاك ونزل البلاء[٥] والأكل محصور في الأنعام ، لأن الأكل منها هو الأصل الذي يعتمد عليه الناس في معايشهم ، وأما الأكل من غيرها من الدجاج والبط وصيد البر والبحر فكغير المعتد به وكالجاري مجرى التفكه[٦] ويشير إلى أن القصر في هذه الآية يحتمل أن يكون قصراً حقيقيًّا على معنى « إن طعمتكم منها لأنكم تحرثون بالبقر فالحب والثمار التي تأكلونها منها وتكتسبون بإكراء الإبل وتبيعون نتاجها وألبانها وجلودها »[٧] .

ويلحظ الزمخشري أن القرآن قد يخالف السنن العربي الفصيح لسر بلاغي حين يقدم الظرف الذي هو لغو ، ويجتهد في بيان هذا السر ، يقول في قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ (الإخلاص:٤) : « فإن قلت : الكلام

---

(١) ينظر : الكشاف ٥٨٧/٤ .
(٢) المرجع السابق ٣٤/٢ .
(٣) المرجع السابق ٣٢/١ .
(٤) المرجع السابق ٤٨٤/٤ .
(٥) المرجع السابق ١١/٤ .
(٦،٧) المرجع السابق ٤٦٢/٢ .

العربي الفصيح أن يؤخر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يقدم ، وقد نص سيبويه على ذلك في كتابه فما باله مقدمًا في أفصح كلام وأعربه ؟ قلت : هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه ، وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف فكان لذلك أهم شيء وأحقه بالتقديم وأحراه»[1].

وقد يقدم المتعلق في آية ويؤخر في أخرى ، وفي هذا تظهر براعة الزمخشري في بيان ما يقتضيه كل مقام ، وكيف طابق كل بناء مقتضاه يقول في قوله تعالى : ﴿ لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة:١٤٣) : «فإن قلت لم أخرت صلة الشهادة أولاً وقدمت آخراً؟ قلت : لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم ، وفي الآخر اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم»[2].

ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ (الروم:٢٧) : فإن قلت : لم أخرت الصلة في قوله ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ وقدمت في قوله ﴿ هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ ﴾ ؟ قلت : هناك قصد الاختصاص وهو محزه فقيل ﴿ هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ ﴾ وإن كان مستصعبًا عندكم أن يولد بين هرم وعاقر ، وأما ههنا فلا معنى للاختصاص كيف والأمر مبني على ما يعقلون من أن الإعادة أسهل من الابتداء فلو قدمت الصلة لتغير المعنى»[3].

وقد أصاب ابن المنير حين علق على هذا بقوله : «كلام نفيس يستحق أن يكتب بذوب التبر لا بالحبر»[4] وفي تقدير العامل المحذوف يشير في بعض المواطن إلى وجوب تقديره متأخراً ليفيد معنى التخصيص يقول في قوله تعالى : ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَـٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ (الأنفال:٨) : «فإن قلت : بم يتعلق ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ ﴾ ؟ قلت : بمحذوف تقديره : ليحق الحق ويبطل الباطل فعل ذلك ، ما فعله إلا لهما ، وهو إثبات الإسلام وإظهاره

---

(١) الكشاف ٦٥٤/٤ .
(٢) المرجع السابق ١٤٩/١ .
(٣) المرجع السابق ٣٧٥/٣ .
(٤) حاشية ابن المنير على الكشاف .

وإبطال الكفر ومحقه ، ويجب أن يقدر المحذوف متأخراً حتى يفيد معنى الاختصاص ، فينطبق عليه المعنى»[1] ويذكر مثله في قوله تعالى : «بسم الله الرحمن الرحيم»[2]. وقد يسكت عن دلالة تقديم المعمول على الاختصاص ويكتفي بذكر الأهمية كما في قوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ ﴾ (آل عمران:٨٣) يقول فيها : «وقدم المفعول الذي هو «غير دين الله» على فعله لأنه أهم من حيث إن الإنكار الذي هو معنى الهمزة متوجه إلى المعبود بالباطل»[3].

وقد رفض أبو حيان دلالة تقديم المعمول على الاختصاص كما يقول الزمخشري واحتج بحجج واهية . يقول أبو حيان : «والتقديم على العامل عنده ـ يعني الزمخشري ـ يوجب الاختصاص وليس كما زعم ، قال سيبويه وقد تكلم على : ضربت زيداً ، ما نصه : وإذا قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك يعني تأخيره عربيًّا جيداً وذلك قولك : زيداً ضربت ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء مثله في : ضرب زيد عمراً ، وضرب زيداً عمرو»[4].

وعاد أبو حيان إلى مناقشة الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ (الفاتحة:٥) قال : «والزمخشري يزعم أنه لا يقدم على العامل إلا للتخصيص فكأنه قال : ما نعبد إلا إياك ، وقد تقدم الرد عليه في تقديره : باسم الله أتلو ، وذكرنا نص سيبويه هناك ، فالتقديم عندنا إنما هو للاعتناء والاهتمام بالمفعول ، وسَبَّ أعرابي آخر فأعرض عنه وقال : إياك أعني ، فقال له : وعنك أعرض ، فقدم الأهم»[5].

---

(١) الكشاف ١٥٠/٢ .
(٢) المرجع السابق ٣/١ .
(٣) المرجع السابق ٢٩١/١ .
(٤) البحر المحيط ٩/١ .
(٥) نفس المرجع ص ٢٤ .

والحجة التي أقامها أبو حيان لرفض كلام الزمخشري حجة واهية وذلك لأنه لا يحتج برأي على رأي ، على أننا لا نرى في كلام سيبويه ما يعارض كلام الزمخشري لأن سيبويه يثبت العناية والاهتمام لدلالة صورة التقديم ، وهذه العناية لا تعني أن الصورة لا تفيد التخصيص ، لأنه لا منافاة بينهما ، ومن المقرر أن النكات لا تتزاحم ، وليس في كلام سيبويه ما يرفض دلالة الاختصاص ، كما أنه ليس في كلام الزمخشري ما يرفض دلالة العناية والاهتمام . أما حكاية الأعرابي فإننا نفهم منها دلالة التخصيص . فقد قال لصاحبه لما رآه منصرفًا عنه رغم تعمده إياه بالسب: « إياك أعني » أي لا أقصد بهذا الشتم سواك فكيف تعرض ؟ وقول صاحبه له : « وعنك أعرض » أي أعرض عنك خصوصًا ، وقول أبي حيان : « والتقديم عنده يوجب الاختصاص » ليس كلامًا دقيقًا لأن التقديم عنده يفيد الاختصاص ولا يوجبه ، ولذلك نراه يسكت عن الاختصاص في بعض الآيات كما رأينا في آية : ﴿ **أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ** ﴾ (آل عمران:٨٣)، وكما قال في قوله تعالى : ﴿ **أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا** ﴾ (الأنعام:١٤) [1] ، وفي قوله تعالى : ﴿ **أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ** ﴾ (الزمر:٦٤) فإنه جعل التقديم في كل هذا للأهمية ، وسكت عن دلالة الاختصاص ، لأن المراد إنكار أن يكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليًّا ، وأن يكون غير دين الله بمثابة أن يقصد ويطلب ، وأن يكون غير الله كذلك أهلاً لأن يعبد ، وكان التقديم ليتوجه الإنكار إلى المقدم فيفيد ما ذكرنا ، ولنا دراسة في باب الاستفهام سوف نبين فيها تعدد دلالات التقديم في باب الاستفهام .

أما تقديم بعض المعمولات على بعض فإننا حين نتتبع مواقعها في الكشاف نلحظ أن الزمخشري أدار حديثه فيها على أصول .

منها مراعاة أحوال النفس في نسق الكلام وترتيبه ، فالقرآن حين يحث النفس الإنسانية أن تعطي حق الله والناس ، إنما يواجهها بما يظن أنها تنصرف

---

(١) الكشاف ٢/٧ .

عنه ، ويورده في النسق مقدمًا على ما اطمأنت النفس إلى بذله ، يقول في قوله تعالى: ﴿ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِينَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ ﴾ (النساء:١٢) : « فإن قلت : لم قدمت الوصية على الدين ، والدين مقدم عليها في الشريعة؟ قلت : لما كانت الوصية مشبهة للميراث في كونها مأخوذة من غير عوض كان إخراجها مما يشق على الورثة ، ويتعاظمهم ، ولا تطيب أنفسهم بها ، كان أداؤها مظنة للتفريط ، بخلاف الدين ، فإن نفوسهم مطمئنة إلى أدائه ، فلذلك قدمت على الدين بعثًا على وجوبها ، والمسارعة إلى إخراجها مع الدين ، ولذلك جيء بكلمة « أو » للتسوية بينهما في الوجوب »[(١)].

وفي مقام دفع النفس إلى محاربة شهواتها ومجاهدة شرورها يقدم في نهيه ما يمكن أن يكون سببًا للخطيئة ومؤديًا إليها ، يقول في قوله تعالى : ﴿ وَقُل لِّلۡمُؤۡمِنَٰتِ يَغۡضُضۡنَ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِنَّ وَيَحۡفَظۡنَ فُرُوجَهُنَّ ﴾ (النور:٣١) :« فإن قلت : لم قدم غض الأبصار على حفظ الفروج ؟ قلت : لأن النظر بريد الزنا ورائد الفجور ، والبلوى فيه أشد وأكثر »[(٢)].

وحينما يصف القرآن أهوال يوم القيامة وشغل كل امرئ بنفسه وفراره من أهله يقول سبحانه : ﴿ يَوۡمَ يَفِرُّ ٱلۡمَرۡءُ مِنۡ أَخِيهِ ۝٣٤ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ۝٣٥ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ﴾ (عبس:٣٤-٣٦) وفي هذا الترتيب يلحظ الزمخشري أحوال إحساس النفس بالهول ، وتدرجها في هذه الأحوال ، وفرارها من أصناف الأهل ، على وفق مراتب شعورها بالهول ، يقول : « وبدأ بالأخ ، ثم بالأبوين ، لأنهما أقرب منه ، ثم بالصاحبة والبنين ، لأنهم أقرب منه وأحب ، كأنه قال : يفر من أخيه ، بل من أبويه ، بل من صاحبته ، وبنيه »[(٣)].

ونجد ترتيبًا يقرب من عكس هذا الترتيب في آية أخرى ، ونجد الزمخشري يفسره تفسيرًا وجدانيًا ويبين مواقع الكلمات على وفق منازلها في

---

(١) الكشاف ٣٧٣/١ .
(٢) المرجع السابق ١٨١/٣ .
(٣) المرجع السابق ٥٦٣/٤ .

النفس يقول في قوله تعالى : ﴿ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ﴾ (آل عمران:٦١) : « وخص الأبناء والنساء لأنهم أعز الأهل وألصقهم بالقلوب وربما فداهم الرجل بنفسه وحارب دونهم حتى يقتل ، ومن ثَمَّ كانوا يسوقون مع أنفسهم الظعائن لتمنعهم من الهرب ، ويسمون الزادة منهم بأرواحهم حماة الحقائق ، وقدمهم في الذكر على الأنفس ، لينبه على لطف مكانهم ، وقرب منزلتهم ، وليؤذن بأنهم مقدمون على الأنفس مفدون بها »[1].

ومنها تقديم الأفضل ، يقول في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ﴾ (الأحزاب:٧) : « فإن قلت : لم قدم رسول الله ﷺ على نوح فمن بعده ؟ قلت : هذا العطف لبيان فضيلة الأنبياء الذين هم مشاهيرهم وذراريهم ، فلما كان محمد ﷺ أفضل هؤلاء المفضلين قدم عليهم لبيان أنه أفضلهم ، ولولا ذلك لقدم من قدمه زمانه ، فإن قلت : فقد قدم عليه نوح عليه السلام في الآية التي هي أخت هذه الآية وهي قوله تعالى : ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ (الشورى:١٣) ثم قدم على غيره ؟ قلت : مورد هذه الآية على طريقة خلاف طريقة تلك ، وذلك أن الله تعالى إنما أوردها لوصف دين الإسلام بالأصالة والاستقامة ، فكأنه قال : شرع لكم الدين الأصيل الذي بُعِثَ عليه نوح في العهد القديم ، وبعث عليه محمد خاتم الأنبياء في العهد الحديث ، وبعث عليه من توسط بينهما من الأنبياء المشاهير »[2].

ولاهتمامه بتقديم الأفضل يبحث سر تأخيره في بعض الصور مبينًا كيف خالف القرآن هذا الأصل في التقديم . يقول في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ (يونس:٦١) : « فإن قلت : لم

---

(١) الكشاف ٢٨٣/١ .

(٢) المرجع السابق ٤١٥/٣ .

قدمت الأرض على السماء بخلاف قوله تعالى في سورة سبأ : ﴿ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ (سبأ:٣) قلت : حق السماء أن تقدم على الأرض ، ولكنه لما ذكر شهادته على شئون أهل الأرض وأحوالهم وأعمالهم ووصل بذلك ﴿ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ ﴾ لاءم ذلك أن قدم الأرض على السماء»[١] .

ومنها أهمية المقدم بالنسبة للغرض المسوق له الكلام .

يقول في قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ ٱلۡمَوۡتَ وَٱلۡحَيَوٰةَ لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗا ﴾ (الملك:٢) : «وقدم الموت على الحياة لأن أقوى الناس داعيًا إلى العمل من نصب موته بين عينيه . فقدم لأنه فيما يرجع إلى الغرض المسوق له الآية أهم»[٢] .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمۡ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسۡرَحُونَ ﴾ (النحل:٦) يقول : «فإن قلت : لم قدمت الإراحة على التسريح ؟ قلت : لأن الجمال في الإراحة أظهر . إذا أقبلت ملأى البطون حافلة الضروع ثم آوت إلى الحظائر حاضرة لأهلها»[٣] وعلى هذا الأساس ـ أي تقديم الأهم بالنسبة للغرض المسوق له الكلام ـ يفسر جملتين اختلفتا في تركيب الكلمات ويربط أهمية كل مقدم بسياقه يقول في قوله تعالى : ﴿ لَقَدۡ وُعِدۡنَا هَٰذَا نَحۡنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبۡلُ ﴾ (النمل:٦٨) : «فإن قلت : قدم في هذه الآية «هذا» على «نحن وآباؤنا» وفي آية أخرى قدم «نحن وآباؤنا» على «هذا» ؟ قلنا : التقديم دليل على أن المقدم هو الغرض المعتمد بالذكر ، وأن الكلام إنما سيق لأجله ، ففي إحدى الآيتين دل على أن اتخاذ البعث هو الذي تعمد بالكلام ، وفي الأخرى على أن اتخاذ المبعوث بذلك الصدد»[٤] .

---

(١) الكشاف : ٢/٢٧٨ .
(٢) المرجع السابق : ٤/٤٦١ .
(٣) المرجع السابق : ١/٤٦٢ .
(٤) المرجع السابق : ٣/٢٩٩ .

ومنها ـ أي ومن الأصول التي اعتبرها الزمخشري في التقديم ودار حولها درسه ـ تقديم الأدخل في الوصف المسوق له الكلام ، كما في قوله تعالى : ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ﴾ (المائدة:٨٢) يقول الزمخشري : «وصف الله شدة شكيمة اليهود وصعوبة إجابتهم ، إلى الحق ، ولين عريكة النصارى ، وسهولة ارعوائهم ، وميلهم إلى الإسلام ، وجعل اليهود قرناء المشركين في شدة العداوة للمؤمنين ، بل نبه على تقدم قدمهم فيها بتقديمهم على الذين أشركوا ، وكذلك فعل في قوله : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ﴾ (البقرة:٩٦)[1]، فإنه لما كان اليهود أدخل في وصف العداوة قدمهم القرآن وكذلك في الحرص على الحياة».

ومنها تقديم الأغرب في الوصف كما في قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ﴾ (الأنبياء:٧٩) يقول الزمخشري : «فإن قلت : لم قدمت الجبال على الطير ؟ قلت : لأن تسخيرها وتسبيحها أعجب ، وأدل على القدرة ، وأدخل في الإعجاز ، لأنها جماد والطير حيوان إلا أنه غير ناطق»[2].

ومن تقديم الأغرب في الصفة ما أشار إليه في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾ (المائدة:٦٩) . يقول الزمخشري : «فإن قلت : ما التقديم والتأخير إلا لفائدة ، فما فائدة هذا التقديم ؟ قلت : فائدته التنبيه على الصابئين يُتَابُ عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح ، فما الظن بغيرهم ، وذلك أن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً ، وأشدهم غيًّا ، وما سموا صابئين إلا لأنهم صبأوا عن الأديان كلها أي خرجوا ، كما أن الشاعر قد قدم قوله : وأنتم ـ يعني قوله :

وإلا فاعْلَمُوا أَنَّا وأَنْتُمْ بُغَاةٌ ما بقينَا في شِقَاقٍ

---

(١) الكشاف : ١/٥٢٠ .

(٢) المرجع السابق ٣/١٠١ .

منبهًا على أن المخاطبين أوغل في الوصف بالبغاة من قومه ، حيث عاجل بهم قبل الخبر الذي هو «البغاة» لئلا يدخل قومه في البغي قبلهم ، مع كونهم أوغل فيه منهم ، وأثبت قدمًا ، فإن قلت : فلو قيل والصابئين وإياكم ، لكان التقديم حاصلاً ؟ قلت : لو قيل هذا لم يكن من التقديم في شيء ، لأنه لا إزالة فيه عن موضعه ، وإنما يقال : مقدم ومؤخر ، للمزال لا للقار في مكانه»[1].

ومنها مراعاة ما ينبغي أن يكون عليه حال المؤمنين في الضراعة والتوسل .

يقول في قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِيٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا ﴾ (آل عمران:١٤٧) : «والدعاء بالاستغفار منهم مقدم على تثبيت الأقدام في مواطن الحرب والنصرة على العدو ، ليكون طلبهم إلى ربهم عن زكاة وطهارة وخضوع ، وأقرب إلى الاستجابة»[2].

ومنها ما يؤديه التقديم في بعض الصور من تقوية المعنى وتوكيده . وذلك لخصوصية في المقدم كما في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾ (إبراهيم:٤٧) يقول الزمخشري : «فإن قلت : هلا قيل : مخلف رسله وعده ، ولم قدم المفعول الثاني عن الأول ؟ قلت : قدم الوعد ليعلم أنه لا يخلف الوعد أصلاً ، كقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴾ (آل عمران:٩) : ثم قال «رسله» ليؤذن أنه إذا لم يخلف وعده أحدًا وليس من شأنه إخلاف المواعيد كيف يخلفه رسله الذين هم خيرته وصفوته» (الكشاف ٢/٤٤٠) .

وبعد هذه المحاولات الجادة والمثمرة التي بذلها الزمخشري لكشف أسرار التقديم في نطاق الجملة والتي حاول فيها أن يجد لكل صورة معنى يشير إليه التقديم ، نجد له موقفًا جريئًا في هذا الباب يخالف فيه الإمام عبد القاهر مخالفة واضحة . ذلك أنه يرى أن التقديم لا يجب أن يكون لمعنى في كل صورة ، وهذا قول جريء وخصوصًا بالنسبة للجملة القرآنية التي أودعها الله

---

(١) الكشاف ١/٥١٥ .

(٢) المرجع السابق ١/٢٢٧ .

من أسرار البلاغة ما أعجز الإنسان في كل عصوره . يقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ (النمل:١): « فإن قلت : ما الفرق بين هذا وبين قوله : ﴿ الٓر ۚ تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱلْكِتَـٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ﴾ (الحجر:١) قلت : لا فرق بينهما إلا ما في المعطوف عليه من التقدم والتأخر ، وذلك على ضربين: ضرب جار مجرى التثنية لا يترجح فيه جانب على جانب، وضرب فيه ترجح ، فالأول نحو قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا ﴾ (الأعراف:١٦١) ومنه ما نحن بصدده ، والثاني نحو قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ ﴾ (آل عمران:١٨) »[1].

ومثل هذا ما قاله في المقارنة بين قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ (يونس:٦١) ، وقوله تعالى : ﴿ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (سبأ:٣) فإنه رجع بعد ما ذكر وجهًا حسنًا ، أشرنا إليه سابقًا . فقال : «على أن العطف بالواو حكمه حكم التثنية »[2].

وقد روي في قوله تعالى : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾ (الزلزلة:٧،٨) حكاية الأعرابي الذي أخر ﴿ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾ فقيل له : قدمت وأخرت ، فقال :

خُذَا بَطْنَ هَرْشَى أو قَفَاهَا فإنَّهُ كِلا جَانِبَيْ هَرْشَى لَهُنَّ طَرِيقُ

ولم يعلق عليها . وقد نظرت في بيان وجه التقديم في هذه الآيات ولكنني لم أهتد إلى شيء أطمئن إليه في الترتيب بين «الكتاب» و«قرآن مبين» وإن كنت أثق أن هناك سرًا محجبًا لم يرني الله إياه ، ولم أستطع أن أقول في آية ﴿ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ ﴾ (الأعراف:١٦١) أكثر من أن التقديم للاهتمام فلما كان القول أهم قدم على الدخول ، أما آية الزلزلة فإني أرى لها وجهًا ملخصه أن الآيات

---

(١) الكشاف ٢٧٣/٣ .

(٢) المرجع السابق ٢٧٨/٢ .

السابقة نصف أهوال هذا اليوم ، وهي أهوال تنخلع لها قلوب المؤمنين ، وقد بادر القرآن بذكر ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ (الزلزلة:٧) لتطمئن القلوب المؤمنة وسط هذه المفزعات ، وأيضًا لشرف الخير وتقدمه .

وقد حام العلامة الطبري قديمًا حول هذا الرأي الذي ذكره الزمخشري وقال في جواب سؤال أورده في قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (الفاتحة:٥) حيث إن النظر يقتضي تقديم طلب المعونة على العبادة لأن العبادة تكون بها ، قال الطبري : « لما كان معلومًا أن العبادة لا سبيل للعبد إليها إلا بمعونة من الله جل ثناؤه ، وكان محالاً أن يكون العبد عابدًا إلا وهو على العبادة معان ، وأن يكون معانًا عليها إلا وهو فاعل ، كان سواء تقديم ما قدم منها على صاحبه كما سواء قولك للرجل إذا قضى حاجتك فأحسن إليك في قضائها : قضيت حاجتي فأحسنت إلي ، فقدمت ذكر قضاء حاجتك إذ قلت : أحسنت إلي فقضيت حاجتي ، فقدمت ذكر الإحسان ، على ذكر قضاء الحاجة ، لأنه لا يكون قاضيًا حاجتك إلا وهو إليك محسن ، ولا محسنًا إلا وهو لحاجتك قاض ، فكذلك سواء قول القائل : اللهم إياك نعبد فأعنا على عبادتك ، وقوله : اللهم أعنا على عبادتك فإنا إياك نعبد »[1] .

وكأن الطبري وهو يرى التقديم والتأخير هنا سواء يجد شيئًا في نفسه يمنعه من التصريح بأن تقديم إحدى الجملتين على الأخرى كتأخيرها عنها ولهذا مثل بالإحسان وقضاء الحاجة ويقول القائل : اللهم إنا إياك نعبد .. إلى آخره .

الاستفهام :

وبالتتبع المستقصى لحديثه في الاستفهام نستطيع أن نقول إن البحث فيه يتفرع إلى فروع ثلاثة :

الأول : التقديم في الاستفهام أو بناء الجملة مع أدوات الاستفهام .

الثاني : دراسة المعاني التي تفيدها جملة الاستفهام .

---

(١) تفسير الطبري ١/٧٠ .

الثالث : دراسة جواب الاستفهام وبيان موافقته أو مخالفته للسؤال وما وراء المخالفة من أسرار .

أما التقديم في الاستفهام فإن الزمخشري كغيره من البلاغيين يرى أن المستفهم عنه هو ما يلي الهمزة . وحينما يدخل معنى جديد على حرف الاستفهام كالإنكار أو التعجب فإن الذي يلي هذا الحرف هو المقصود بهذا المعنى الجديد .

يقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ (يونس:٤٢،٤٣) :

« وقوله : « أفأنت ... أفأنت ... » دلالة على أنه لا يقدر على إسماعهم وهدايتهم إلا الله عز وجل بالقسر والإلجاء كما لا يقدر على رد الأصم والأعمى المسلوبي العقل حديدي السمع والبصر راجحي العقل إلا الله وحده »[1] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾ (يونس:٩٩): « أفأنت تكره الناس ـ بإدخال همزة الإنكار على المكره دون فعله ـ دليل على أن الله وحده هو القادر على هذا الإكراه دون غيره »[2] .

وقد تدخل همزة الاستفهام على المفعول فيكون هو المراد بمعناها كما كان الحال مع الفاعل في المثالين السابقين .

يقول في قوله تعالى : ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ (الأنعام:١٤) : « أوْلَي غير الله ـ همزة الاستفهام دون الفعل الذي هو « أتخذ » ـ لأن الإنكار في اتخاذ غير الله وليًّا ، لا في اتخاذ الولي فكان أولى بالتقديم ونحوه : ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾ (الزمر:٦٤) وقوله : ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ (يونس:٥٩)[3].

---

(١) الكشاف ٢/٢٧٤ .
(٢) المرجع السابق ٤/٦٥ .
(٣) المرجع السابق ٢/٧ .

ومثل إيلاء الهمزة المفعول إيلاؤها الجر والمجرور والظرف ، يقول في قوله تعالى : ﴿ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ (مريم:٦٦) : « وتقديم الظرف وإيلاؤه حرف الإنكار من قبل أن ما بعد الموت هو وقت كون الحياة منكرة ومنه جاء إنكارهم فهو كقولك للمسيئ إلى المحسن : أحين تمت عليك نعمة فلان أسأت إليه » ؟[1].

قلت : إن القسم الأول من بحث الاستفهام يتعلق ببناء الجملة مع أدوات الاستفهام أو التقديم في الاستفهام . ويجدر أن أشير هنا إلى أن خصائص الصياغة وأحوال الكلمات في الجملة تظل مؤدية مع الاستفهام أغراضها ودلالاتها التي كانت تؤديها في الخبر المثبت والمنفى ، فالتنكير والتعريف والحذف والذكر وغير ذلك من الخصائص يظل محتفظًا بدلالاته ، لذلك لم يعن الزمخشري بالحديث عن هذه الخصائص وإنما تكلم في التقديم مع الهمزة . وإذا كان البلاغيون كما ذكرت قد قرروا أن المستفهم عنه أو المقرر به أو المنكر هو ما يلي الهمزة . سواء أكان فعلاً أو فاعلاً أو مفعولاً أو ظرفًا فإننا نلحظ هنا تنازعا بين هذا الشرط أو هذه الدلالة ودلالات التقديم التي أشرنا إليها والتي تدور حول العناية والاهتمام أو التقوية والاختصاص ، فتقديم الفاعل المعنوي في قولنا : أنت قلت هذا ، قد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص كما ذكرنا ، وتقديم المفعول في : زيدًا ضربت ، يكون للاختصاص غالبًا وهذا واضح في الخبر مثبتًا أو منفيًا .

أما إذا قلت : أأنت قلت هذا ؟ أو : أزيدًا ضربت ؟ سواء أكان استفهامًا حقيقيًّا أو إنكاريًّا أو تقريريًّا ، فإننا لا نهتم حينئذ بالقول بأن التقديم للتقوية أو للاختصاص ، وإنما نقول : إنه قدم الفاعل لأنه هو المستفهم عنه ، أو المنكر أو المقرر به ، وكذلك نقول في تقديم المفعول ونسكت غالبًا عن دلالة الاختصاص أو التقوية ، وكذلك فعل عبد القاهر الجرجاني فقد كان اهتمامه

---

(١) الكشاف ٣/٤ .

في بحث التقديم في الاستفهام منصبًّا على توضيح أن ما يلي الهمزة يكون دائمًا هو المراد بمعناها ، أصليًّا أو غير أصلي ، كما ذكر في قوله تعالى : ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ (الأنبياء:٦٢) وقوله تعالى : ﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ (الأنعام:١٤٤) وقوله تعالى : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَـٰرِهُونَ ﴾ (هود:٢٨) وقوله تعالى : ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ (الأنعام:١٤) وقوله تعالى : ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ (الأنعام:٤٠) ، وقوله تعالى : ﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ ﴾ (القمر:٢٤) .

فهل يعني هذا أن التقديم مع همزة الاستفهام يفقد دلالته على التقوية والتخصيص ويتخصص لهذا الغرض ، أعني لأنه المسئول عنه أو المقرر به إلى آخره ، أم أن دلالته على التخصيص والتأكيد باقية ؟

وبعد التأمل في كلام عبد القاهر لم أجد فيه ما يشير إلى دلالة التقديم في الاستفهام على الاختصاص إلا ما ذكره في قوله تعالى:﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ﴾ (يونس:٤٢) .

فقد قال بعد ما بين مجيئها على سبيل الفرض والتمثيل : « ثم المعنى في تقدم الاسم وإن لم يقل : أتسمع الصم ؟ هو أن يقال للنبي ﷺ : أأنت خصوصًا قد أوتيت أن تسمع الصم ؟ وأن يجعل في ظنه أنه يستطيع إسماعهم بمثابة من يظن أنه قد أوتي قدرة على إسماع الصم»[1] .

وكلامه هنا لا يبعد أن يفهم منه إفادة التقديم لمعنى الاختصاص كما أن كلام الزمخشري الذي أثبتناه في هذه الآية وفي قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ ﴾ (يونس:٩٩) لا يبعد أن يفهم منه أيضًا التقديم لمعنى الاختصاص .

ومهما يكن من أمر فإن اهتمام عبد القاهر والزمخشري كان منصرفًا أو كالمنصرف عن فائدة الاختصاص في تقديم صور الاستفهام فلم يكرروا حديث الاختصاص في هذه الصور كما كرروه في صور الخبر مثبتًا كان أو منفيًّا .

---

(١) دلائل الإعجاز .

وكلام السكاكي والبلاغيين بعده ينص على أن دلالة التقديم على الاختصاص تظل باقية مع أدوات الاستفهام ، وبذلك عللوا قبح قولنا : هل زيداً ضربت ؟ يقول صاحب المفتاح : « وقبح : هل رجل عرف؟ وهل زيداً عرفت ؟ دون : هل زيداً عرفته ؟ ولم يقبح : أرجل عرف ؟ وأزيد عرفت ؟ لما سبق أن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فبينه وبين « هل » تدافع ، وإذا استحضرت ما سبق من التفاصيل في صور التقديم عساك تهتدي لما طويت ذكره أنا »[1].

ويكرر الخطيب هذا التعليل في كتاب الإيضاح ويعترض عليه بشأنه يلزم عليه ألا يقبح « هل زيد عرف » ؟ لامتناع تقدير التقديم فيه على مذهب السكاكي مع أن ذلك قبيح باتفاق النحاة . ويدفع سعد الدين هذا الاعتراض بأن العلة التي ذكرها السكاكي لا يلزم أن تطرد في كل مثال ، والمهم أن اعتراض الخطيب على السكاكي ورد سعد الدين لم يتصلا بما نحن فكلهم يقرون أن التقديم في « هل زيداً عرفت » ؟ يفيد الاختصاص ولذلك قبح هذا الاستعمال لتدافع دلالة الاختصاص مع دلالة « هل » التي يُسئل بها عن التصديق قال ابن يعقوب المغربي في شرح قول الخطيب : وجعل السكاكي قبح « هل رجل عرف » لذلك قال : وهو كون التقديم للتخصيص المفيد للعلم بأصل الثبوت المنافي لمقتضى : هل »[2] .

وكما ذكروا إفادة التقديم للاختصاص مع « هل » ذكروها أيضًا مع الهمزة التي هي لتصور أحد طرفي النسبة فالسكاكي يحذر من الغفلة عن خصوصيات تركيب الجملة قبل الاستفهام فيقول بعد ما ذكر صور التقرير والإنكار بالهمزة : « وإياك أن يزل عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو : « أنا ضربت ، وأنت

---

(١) مفتاح العلوم ص ١٦٧ .

(٢) شروح التلخيص شرح ابن يعقوب ٢٥٨/٢ . ويراجع هذا البحث في دراستنا للقصر والإنشاء .

ضربت ، وهو ضرب» من احتمال الابتداء واحتمال التقديم ، وتفاوت المعنى في الوجهين ، فلا تحمل نحو قوله تعالى : ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ (يونس:٥٩) على التقديم ، فليس المراد أن الإذن ينكر من الله دون غيره . ولكن أحمله على الابتداء مرادًا منه تقوية حكم الإنكار ، وأنظم في هذا المسلك قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ ﴾ (يونس:٩٩) وقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ ﴾ (الزخرف:٤٠) وقوله : ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ (الزخرف:٣٢) وما جرى مجراه»[1] .

وقال سعد الدين في بيان أن المنكر هو ما يلي الهمزة :

«وكذا إذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون للإنكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر ، وقد يكون لإنكار الحكم على أن يكون التقديم لمجرد التقوى ، وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ﴾ من قبيل تقوية حكم الإنكار ، نظرًا إلى أن المخاطب وهو النبي ﷺ لم يعتقد اشتراكه في ذلك ، ولا انفراده به» .

ثم قال سعد الدين مشيرًا إلى كلام الزمخشري الذي أثبتناه وأنه يفيد أن التقديم فيه للاختصاص مع أن الإنكار موجه للفاعل المقدم على سبيل التمثيل كما ذكرنا ، يقول سعد الدين : «وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرًا إلى أنه عليه السلام لفرط شغفه بإيمانهم . وتبالغ حرصه على ذلك . كأنه يعتقد قدرته على ذلك» .

ثم أشار إلى إمكان القول بتأكيد دلالة التقديم في الاستفهام الإنكاري على التخصيص . وذلك بتنزيل هذا الاستفهام منزلة النفي فقال : «لا يقال همزة الإنكار بمنزلة حرف النفي ، وقد مر أن ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص مطلقًا ، فكيف يحمله السكاكي على التقوى دون التخصيص ؟ لأنا نقول : لو

---

(١) المفتاح ص ١٧١ .

سلم أن الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك ، فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره ، بل جعل الجميع محتملاً للتقوِّي والتخصيص ، إن كان المقدم مضمرًا ، ومفيدًا للتخصيص إن كان مظهرًا منكرًا ، وللتقوِّي إن كان معرفًا »[1].

وقال بهاء الدين السبكي في عروس الأفراح : « وحمل الزمخشري تقديم الاسم في قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾ (يونس:٩٩)، وقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ ﴾ (الزخرف:٤٠) على أن المعنى : أفأنت تقدر على إكراههم على سبيل القصر . أي إنما يقدر على ذلك الله . ولم يقدر السكاكي فيه تقديمًا بل حمله على الابتداء دون تقدير التقديم ، كما هو أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما في : أنا قمت ، فلا يفيد غير تقوِّي الحكم »[2].

فتلخص من كل ما ذكرنا أن التقديم مع همزة الاستفهام يكون لبيان المطلوب بمعناها ، ويكون أيضًا لإفادة التقوِّي والتخصيص ، ولا تزاحم بين النكات ، إلا أننا في تحليل هذه الصورة نهتم ببيان معنى الاستفهام أو التقرير ، وتوجهه إلى الفاعل أو المفعول ، لأن ذلك هو الأهم في الجملة . وقد يكون مناط الفائدة فيها ، وللعلامة سعد الدين ملاحظة دقيقة في هذه المسألة . فقد لحظ أن الإنكار حين يتوجه إلى المفعول المقدم للاختصاص قد تظن أن القصد فيه إنكار الاختصاص لأن الاختصاص قيد والإنكار نفي ، والنفي إنما يتوجه إلى القيد دون المقيد ، ثم أجاب عن هذا الوهم إجابة فيها كثير من التكلف » .

يقول سعد الدين في شرحه للكشاف معلقًا على قوله في آية : ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ ﴾ (الزمر:٦٤) : « فإن قلت : لو كان التقديم في الآيتين للاختصاص

---

(١) المطول ص ٢٣٧ .

(٢) عروس الأفراح في شروح التلخيص ٢/٣٠٠ .

لكان مدلول الكلام إنكار اختصاص الغير بالعبادة والربوبية ، وهو لا يفيد إنكار الشركة بل ربما يفيد جوازها بناء على ما تقرر عندهم من أن النفي إذا أدخل في كلام فيه قيد توجه إلى القيد خاصة ، وأفاد ثبوت أصل الحكم . قلت : ذلك إنما يكون إذا اعتبر القيد أولا ثم نفى ، وأما إذا اعتبر النفي أولا ثم قيد فلا ، والتعويل على القرائن ، فههنا اعتبر النفي والإنكار ثم الاختصاص ، فكان لاختصاص الغير بالإنكار ، بمعنى أن المنكر هو الأمر بعبادة الغير ، ألا ترى قولنا : ما زيدًا ضربت ، وما أنا قلت هذا ، معناه : ولكني ضربت غيره ، وقلت أنا وغيري ، وأن قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (البقرة:٨) لتأكيد النفي لا لنفي التأكيد»[1].

وهذا التحقيق صورة من البحث البلاغي الذي استغرقه النظر العقلي وهو كلام لا نستطيع إنكاره ، لأنه يقوم على النظر والمنطق ، وما يقوم على هذين يصعب إبطاله ، ولكننا مطمئنون إلى أن لدراسة اللغة وفهم الأساليب منطقًا آخر ، وهذا المنطق كما أتصوره هو منطق الإحساس والفطرة ، هو ما يتبادر إلى الذهن عند سماع التعبير ، وعليه عول سعد الدين في هذه المناقشة حين قال : والتعويل على القرائن ، أما أن يكون الكلام قد روعي فيه القيد أولا ثم نفى ، فيكون النفي منصبًّا على القيد ، أو أنه نفى ثم قيد فيكون لتقييد النفي لا لنفي التقييد ، فهذه أمور لا يراعيها الناس في إنشائهم ، ولا تخطر بخيال متكلم ، وما أشبه هذا بقول من قال : إن قولنا : ضرب زيد ، فيه مجاز لأن الضارب يده ، وقولنا : ضربت عمرًا ، فيه مجاز ، لأنك تضرب يده أو رأسه لا كله ، كل هذه ملاحظات قد يستجيب لها المنطق ولكنها تكلف في دراسة الأساليب .

أما البحث الثاني من مباحث الاستفهام فهو بحث يتعلق ببيان المعاني التي تفيدها أداة الاستفهام مما هو غير معناه الحقيقي . وواضح أن الاستفهام بمعناه

---

(١) حاشية سعد الدين على الكشاف ورقة ١٦ .

الأصلي لا يقع في كلام رب العزة لأن إحاطة علمه شاملة ، ولهذا كثر حديث الزمخشري عن المعاني التي تفهم من صورة الاستفهام . نعم قد يقع الاستفهام الحقيقي في القرآن حين يحكي مواقف أو يفصل مقاولات . والمهم أن أكثر أساليب الاستفهام في الكتاب العزيز جاءت لغير المعنى الحقيقي للاستفهام .

فالاستفهام قد يفيد تفخيم شأن المستفهم عنه كما في قوله تعالى : ﴿ **عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ** ﴾ (النبأ:١) ومعنى هذا الاستفهام تفخيم الشأن كأنه قال : عن أي شيء يتساءلون ، ونحوه « ما » في قولك : زيد ما زيد ؟، جعلته لانقطاع قرينه ، وعدم نظيره ، كأنه شيء خفي عليك جنسه ، فأنت تسأل عن جنسه ، وتفحص عن جوهره ، كما تقول : ما الغول؟ ما العنقاء؟ تريد أي شيء هو من الأشياء ، هذا أصله ثم جرد للعبارة عن التفخيم ، حتى وقع في كلام من لا تخفى عليه خافية»[١] والناظر في كتب البلاغيين المتأخرين يجد أثر هذا الكلام واضحًا في حديثهم عن « ما » الاستفهامية .

وقد يكون لتبكيت المخاطب كقوله تعالى : ﴿ **قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَـٰتِى وَلَمْ تُحِيطُواْ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ** ﴾ (النمل:٨٤) : « للتبكيت لا غير ذلك أنهم لم يعملوا إلا التكذيب فلا يقدرون أن يكذبوا ويقولوا قد صدقنا بها ، وليس إلا التصديق بها أو التكذيب . ومثاله أن تقول لراعيك وقد عرفته : رُوَيْعِيّ سوء أتأكل نعمى أم ماذا تعمل بها ؟ فتجعل « ما » تَبْتَدِئُ ، وتجعله أصل كلامك ، وأساسه وهو الذي صح عندك من أكله وفساده ، وترمي بقولك « أم ماذا تعمل بها » ؟ مع علمك أنه لا يعمل بها إلا الأكل ، لتبهته وتعلمه بأنه لا يجيء منها إلا أكلها ، وأنه لا يقدر أن يدعي الحفظ والإصلاح لما شهر من خلال ذلك ، أو أراد : أما كان لهم عمل في الدنيا إلا الكفر والتكذيب بآيات الله أم ماذا كنتم تعملون من غير ذلك ؟ يعني أنه لم يكن لهم عمل غيره كأنهم لم يخلقوا إلا للكفر والمعصية وإنما خلقوا للإيمان والطاعة»[٢].

---

(١) الكشاف ٥٤٢/٤ .

(٢) المرجع السابق ٣٠٣/٣ .

وقد يفيد التحقيق كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ﴾ (البقرة:١٢) يقول الزمخشري : « ألا : مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها ، والاستفهام إذا أدخل على النفي أفاد تحقيقًا كقوله : ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ ﴾ (القيامة:٤٠) ، ولكونها في هذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم ، وأختها التي هي « ما » من مقدمات اليمين وطلائعها » .

« أما والذي لا يعلم الغيب غيره » ، « أما والذي أبكى وأضحك »[١].

وقد يفيد الاستبعاد كقوله تعالى : ﴿ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ ﴾ (هود:٧٢) يقول : « وهو استبعاد من حيث العادة التي أجراها الله وإنما أنكرت عليها الملائكة تعجبها فقالوا : ﴿ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ (هود:٧٣) لأنها كانت في بيت الآيات ومهبط المعجزات والأمور الخارقة للعادات »[٢].

وقد يفيد الإنكار كما في قوله تعالى : ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ ﴾ (الإسراء:٤٠) قال الزمخشري: « والهمزة للإنكار يعني: أفخصكم ربكم على وجه الخلوص والصفاء بأفضل الأولاد وهم البنون لم يجعل فيهم نصيبًا لنفسه واتخذ أدونهم وهي البنات وهذا خلاف الحكمة وما عليه معقولكم وعاداتكم »[٣].

وقد يفيد التعظيم كما في قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾ (يونس:٧٣) يقول: « تعظيم لما جرى عليهم وتحذير لمن أنذرهم رسول الله ﷺ عن مثله وتسلية له »[٤].

وقد يفيد التوبيخ كما في قوله تعالى : ﴿ يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ ﴾ (الأنعام:١٣٠) قال الزمخشري : « يقال لهم يوم القيامة على جهة التوبيخ ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ ﴾ »[٥].

---

(١) الكشاف ١/٤٨-٤٩ .
(٢) المرجع السابق ٢/٣١٢ .
(٣) المرجع السابق ٢/٥٢١ .
(٤) المرجع السابق ١/٢٨٢ .
(٥) المرجع السابق ٢/٥٢ .

وقد يفيد المبالغة في طلب الفعل والحض عليه كما في قوله تعالى : ﴿ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ (المائدة:٩١) قال الزمخشري : « من أبلغ ما ينهى به كأنه قيل : قد تلى عليكم ما فيها من أنواع الصوارف والموانع فهل أنتم من هذه الصوارف منتهون ؟ أم أنتم على ما كنتم عليه كأن لم توعظوا ولم تزجروا »؟[١].

وقد يفيد التقريع كما في قوله تعالى : ﴿ سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ (البقرة:٢١١) قال : « وهذا السؤال سؤال تقريع كما تسأل الكفرة يوم القيامة »[٢].

وقد يفيد التعيير كما في قوله تعالى : ﴿ أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَ ﴾ (المائدة:٥٠) . قال الزمخشري بعد ما ذكر وجهًا لهذا الاستفهام : « والثاني أن يكون تعييرًا لليهود بأنهم أهل كتاب وعلم وهم يبغون حكم الملة الجاهلية التي هي هوى وجهل ، لا تصدر عن كتاب ولا ترجع إلى وحي من الله تعالى »[٣].

وقد يفيد التعجيب كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَيۡفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوۡرَىٰةُ فِيهَا حُكۡمُ ٱللَّهِ ﴾ (المائدة:٤٣) يقول : ﴿ وَكَيۡفَ يُحَكِّمُونَكَ ﴾ تعجيب من تحكيمهم لمن لا يؤمنون به وبكتابه مع أن الحكم منصوص في كتابهم الذي يدعون الإيمان به »[٤].

وقد يفيد التقرير كما في قوله تعالى : ﴿ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْ ﴾ (البقرة:٢٤٦) يقول الزمخشري : « والمعنى هل قاربتم ألا تقاتلوا ، يعني هذا الأمر كما أتوقعه أنكم لا تقاتلون ، أراد أن يقول : هل عسيتم ألا تقاتلوا بمعنى أتوقع جبنكم عن القتال ، فأدخل « هل » مستفهمًا عما هو متوقع عنده ومظنون وأراد بالاستفهام التقرير ، وتثبت أن المتوقع كائن ، وأنه صائب في توقعه ، كقوله تعالى : ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ ﴾ (الإنسان:١) معناه التقرير » .

---

(١) الكشاف ٥٢٦/١ .
(٢) المرجع السابق ١٩٦/١ .
(٣) المرجع السابق ٤٩٨/١ .
(٤) المرجع السابق ٤٩٤/١ .

وقد يفيد التسوية كما في قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ (البقرة:٦) يقول : «والهمزة و«أم» مجردتان لمعنى الاستواء وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأسًا ، قال سيبويه : «جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولك : «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة» يعني أن هذا جرى على صورة الاستفهام ولا استفهام ، كما أن ذاك جرى على صورة النداء ، ولا نداء ، ومعنى الاستواء استواؤهما في علم المستفهم عنهما ، لأنه قد علم أن أحد الأمرين كائن إما الإنذار وإما عدمه ولكن لا بعينه فكلاهما معلوم بعلم غير معين»[(١)].

وقد يفيد الاستفهام أن المستفهم عنه أمر مشهور والعلم به شائع كما في قوله تعالى : ﴿ وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ ﴾ (ص:٢١) ، قال : «ظاهره الاستفهام ومعناه الدلالة على أنه من الأنباء العجيبة التي حقها أن تشيع ولا تخض على أحد ، والتشويق إلى استماعه»[(٢)] .

وقد يفيد الاستبطاء كما في قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلۡ أَنتُم مُّجۡتَمِعُونَ ﴾ (الشعراء:٣٩) استبطاء لهم في الاجتماع والمراد منه استعجالهم واستحثاثهم كما يقول الرجل لغلامه : هل أنت منطلق ؟ إذا أراد أن يحرك منه ويحثه على الانطلاق ، كأنما يخيل إليه أن الناس قد انطلقوا وهو واقف ، ومنه قول تأبط شرا :

هل أَنــت باعــثُ دينــارٍ لحاجَتِنَــا أَوْ عَبدُ ربَّ أَخَا عَوْنٍ بــه مِحْــرَاق

يريد : ابعثه إلينا سريعًا ولا تبطئ»[(٣)].

وقد يفيد الاستفهام عدة معان كالتقرير والتوبيخ والتعجيب كما في قوله تعالى : ﴿ أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ ﴾ (البقرة:٤٤) يقول : «الهمزة للتقرير والتوبيخ والتعجيب من حالهم»[(٤)].

---

(١) الكشاف ٣٧/١ .
(٢) المرجع السابق ٧٩/٤ .
(٣) المرجع السابق ٢٤٥/٣ .
(٤) المرجع السابق ٩٩/١ .

وقد يفيد الإنكار والتعجيب كما في قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ (البقرة:٢٨) يقول : « معنى الهمزة في « كيف» مثله في قولك : أتكفرون بالله ومعكم ما يصرف عن الكفر ويدعو إلى الإيمان وهو الإنكار والتعجيب ، ونظيره قولك : أتطير بغير جناح ؟ فإن قلت : قولك «أتطير بغير جناح» إنكار للطيران لأنه مستحيل مع ما ذكر من الإماتة والإحياء ، قلت : قد أُخْرِجُ في صورة المستحيل لما قوى من الصارف عن الكفر والداعي إلى الإيمان»[١] .

وقد يفيد الاستقصار ، والتعيير ، والتوبيخ ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾ (آل عمران:٢٠) يقول : « يعني أنه قد أتاكم من البينات ما يوجب الإسلام ويقتضي حصوله لا محالة فهل أسلمتم أم أنتم بعد على كفركم ؟ وهذا كقولك لمن لخصت له المسألة ولم تبق من طرق البيان والكشف طريقًا إلا سلكته : هل فهمتها لك ؟ ، ومنه قوله عز وعلا : ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ (المائدة:٩١) بعدما ذكر الصوارف عن الخمر والميسر وفي هذا الاستفهام استقصار وتعيير بالمعاندة وقلة الإنصاف لأن المنصف إذا تجلت له الحجة لم يتوقف إذعانًا للحق . وكذلك في «فهل فهمتها» توبيخ بالبلادة وكلة القريحة وفي ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ بالتقاعد عن الانتهاء والحرص الشديد على تعاطي المنهي عنه»[٢] .

وقد يفيد التوبيخ والتقريع كما في قوله تعالى : ﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ (الأعراف:٦) يقول : « فإن قلت : فإذا كان عالمًا بذلك وكان يقصه عليهم فما معنى سؤالهم ؟ قلت : معناه التوبيخ والتقريع والتقرير إذا فاهوا به بألسنتهم وشهد عليهم أنبياؤهم»[٣] وقد يراد بهذه المعاني

---

(١) الكشاف ٩١/١ .
(٢) المرجع السابق ٢٦٦/١ .
(٣) المرجع السابق ٦٩/٢ .

غير المخاطب كأن يكون الخطاب موجهًا إلى الرسل عليهم السلام والمراد توبيخ من كذب بهم وهذا النوع قريب من التعريض .

يقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴾ (سبأ:٤٠) : «هذا الكلام خطاب للملائكة وتقرير الكفار وارد على المثل السائر «إياك أعني واسمعي يا جارة» ، ونحوه قوله تعالى : ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ (المائدة:١١٦) وقد علم سبحانه كون الملائكة وعيسى منزهين برءاء مما وجه عليهم من السؤال الوارد على طريق التقرير ، والغرض أن يقول ويقولوا ويسأل ويجيبوا ، فيكون تقريعهم أشد وتعييرهم أبلغ وخجلهم أعظم»[(١)].

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ﴾ (المائدة:١٠٩) يقول : «فإن قلت : ما معنى سؤالهم ؟ قلت : توبيخ قومهم كما كان سؤال الموءودة توبيخًا للوائد»[(٢)].

وقد يكون للسؤال مقصد ومغزى غير حقيقة الاستفهام وغير هذه المعاني التي أشرنا إليها كأن يراد لفت المسئول إلى المسئول عنه ليتبينه أشد التبيين تمهيدًا لإحداث أمر عظيم فيه كما في سؤال المولى لموسى عليه السلام عما في يمينه في قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ (طه:١٧) يقول الزمخشري : «إنما سأله ليريه عظم ما يخترعه عز وعلا في الخشبة اليابسة من قلبها حية نضاضة ، وليقرر في نفسه المباينة البعيدة بين المقلوب عنه والمقلوب إليه وينبهه على قدرته الباهرة ، ونظيره أن يريك الزراد زبرة من حديد ويقول لك : ما هي ؟ فتقول : زبرة حديد ، ثم يريك بعد أيام لبوسًا مسرودًا فيقول لك : هي تلك الزبرة صيرتها إلى ما ترى من عجيب الصنعة وأنيق السرد»[(٣)].

---

(١) الكشاف ٤٦٣/٣ ، ٤٦٤ .
(٢) المرجع السابق ٥٣٧/٣ .
(٣) المرجع السابق ٤٤/٣ .

وقد يكون الجواب نفسه هو المقصد من السؤال لأن للجواب أثرًا في سياق الكلام والغرض منه كما في قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ (مريم:٨) قال الزمخشري : «فإن قلت : لم طلب أولا وهو وامرأته على صفة العتى والعقر فلما أسعف بطلبته استبعد واستعجب ؟ قلت : ليجاب بما أجيب به فيزداد المؤمنون إيقانًا ويرتدع المبطلون وإلا فمعتقد زكريا أولاً وأخيرًا كان على منهاج واحد في أن الله غني عن الأسباب»[1] .

ويجدر بنا الآن أن نسأل : كيف تفيد أدوات الاستفهام هذه المعاني ؟ أي ما نوع دلالتها ؟ ولا تجد جوابًا قاطعًا في كلام الزمخشري على هذا السؤال أي أنه لم يبين لنا أن إفادة أداة الاستفهام هذه المعاني جاء على طريق المجاز أو على طريق الحقيقة ، نعم قد قال : إن الأداة انسلخ عنها معنى الاستفهام رأسًا ، وروي عن سيبويه أنها جرت على حرف الاستفهام ولا استفهام ، كما جرى حرف النداء على صورة النداء ولا نداء . وهذا صريح في أن الأداة صارت خالية من معنى الاستفهام وأنها صارت تحمل معنى آخر جديدًا أى أن هناك نقلاً لها ، ثم إنه يقول في «ما» الاستفهامية في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ (الحجر:٥٤) : «وهي «ما» الاستفهامية دخلها معنى التعجيب»[2].

وقد يفهم من هذا أن «ما» لم تنسلخ عن الاستفهام رأسًا وإنما ظل يكمن فيها الاستفهام بعد ما دخلها معنى التعجب . وسواء أكانت الأداة قد انسلخت أم لم تنسلخ فإن الزمخشري لم يذكر لنا وجه التجوز . وإذا كان من أوائل من اهتموا بالتجوز في الحروف كما نعتقد فلماذا يسكت هنا عن ذكر المجاز ؟ ولما جاء الشراح بعده أجهدوا أنفسهم وأجهدوا الناس في بيان العلاقة بين هذه المعاني ومعنى الاستفهام ، وقد تعسفوا في هذا الباب ، يقول السيد الشريف

---

(١) الكشاف ٣/٤ .

(٢) المرجع السابق .

معلقًا على قول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ (الأنعام:١٤) : « إنكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه في أحد الأزمنة وادعاء أنه مما لا ينبغي أن يقع يستلزم عدم توجه الذهن إليه المستدعي للجهل به المفضي إلى الاستفهام عنه . أو نقول : الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن إليه المناسب للكراهية والنفرة عنه وادعاء أنه مما لا ينبغي أن يكون واقعًا وقس حال الإنكار بمعنى التكذيب عليه »[١] .

والسيد رحمه الله يحاول أن يبين وجه التجوز على أنه رغم تجشم هذه المشاق الواضحة في الربط بين المعاني بأوهى الروابط يقول : إنه في هذا الموضع الصعب سيحاول توضيح وجه المجاز في بعضها ويستعين بهذا البعض على ما عداه[٢] أي أنه لا يستطيع بيان وجه التجوز في كل موضع رغم ما في طريقته من تكلف شديد .

وقد سري هذا الاتجاه التعسفي وأغرم به كثير ممن يهيمون بالرياضة الذهنية ، وعلى رأسهم ابن يعقوب المغربي ، وقد اقتبس منه بعض المحدثين في كتبهم التي يقدمونها لصغار الطلاب رغم أن من المتقدمين من قال : وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان أنه من أي نوع من أنواعه لم يحم أحد حوله[٣] . على أن نوعًا آخر من الصعوبة يواجه من يتصدى لتحقيق وجه الدلالة في هذه الأدوات ذلك ما لحظناه من أن الاستفهام قد يفيد معاني متعددة كالتقريع والتوبيخ والتعجيب في نص واحد ، فإذا ادعينا أن الأداة مجاز في إحدى هذه المعاني فما موقفنا من غيرها ؟ وهل يمكن أن نقول إنها نقلت من معناه الأصلي إلى هذه المعاني مجتمعة ؟ والواقع أن اللفظ في المجاز ينقل من معناه إلى معنى آخر لا إلى جملة معان ، وقد أدرك هذا بعض القدماء وأشاروا

---

(١) حاشية الشهاب ٣١/٤ .

(٢) تنظر : حاشية السيد على المطول ص ٢٣٥ .

(٣) المطول ص ٢٣٥ .

إليه ، يقول الشهاب تعليقًا على قول البيضاوي المختصر من كلام الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ﴾ (الأنعام:١٩) يقول : « قوله تقرير لهم مع إنكار واستبعاد سبق أن التقرير بمعنى التثبيت أو الحمل على الإقرار ، والإنكار يكون بمعنى التكذيب وأنه لم يقع ، وبمعنى أنه لا ينبغي وقوعه والمراد هنا أنه تثبيت وتسجيل له وأنه مما لا يليق ، وفيه جمع بين معاني الاستفهام وهي معان مجازية لا يجمع بينها وأن في ذلك التجوز خفاء حتى قيل إنه لم يحم أحد حوله وأنه من أي أنواعه وقد حققه السيد الشريف قدس سره .... إلا أن يقال إنه يستعمل في أحد هذه المعاني وغيره مأخوذ من السياق فليتأول »[1] وهذا الجواب الذي ذكره للخروج من هذا الحرج مرفوض لأنه لا يفهم من كلام الزمخشري .

وقد فكرت فيما قال هؤلاء المدققون فلم أجد في نفسي اقتناعًا به ، ولا قبولا له ، وأحسب أنهم أنفسهم غير مقتنعين به ، ولا متقبلين له ، وقد ذكر العلامة عبد الحكيم وجودها من الاحتمالات قد يكون أحدها أقرب من غيره أو أقل إغرابًا منها ، قال عبد الحكيم : « إنه قد يراد منها تلك المعاني بطريق الكناية ، وقد تراد بطريق أنها من مستتبعات التراكيب كما تراد بطريق المجاز »[2] وهذا التردد دليل على غموض وجه هذه الدلالة وعلى عدم اقتناعه بواحدة منها وإن كان أولاها اعتبارا أنها من مستتبعات التراكيب وإن كان القول به لا يسلم من ورود اعتراض عليه .

والزمخشري أكثر تحررًا في بحثه من المتأخرين لا يقف عند الكلمة في كل موضع ليقول إنها هنا حقيقة أو مجاز ويكفيه أن يحيط بالغرض والمقصود من الكلام في بعض المقامات غير ملتفت إلى وجه الاستعمال[3].

---

(١) حاشية الشهاب ٣٧/٤ .
(٢) تقرير الشمس الإنبابي ١٤٨/٣ .
(٣) ينظر : الكشاف ١١٠/٢ ، ١١١ .

والقسم الثالث في دراسة الاستفهام هو البحث في مطابقة الجواب للسؤال.

وقد لحظ الزمخشري في هذا ملاحظات دقيقة وبين كيف يعدل الكلام البليغ عن الجواب المباشر إلى غيره مما هو أهم ، وهذا قريب من أسلوب الحكيم الذي فصل البلاغيون القول فيه بعد عصر الزمخشري وليس هو لأن العدول فيه ليس لأنه الأهم كما قالوا في أسلوب الحكيم ولهذا استحق هذه التسمية . أما ما نحن فيه فإن العدول لمعان كثيرة .

يقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ ۝٧٠ قَالُواْ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴾ (الشعراء:٧٠،٧١) : «فإن قلت «ما تعبدون» سؤال عن المعبود فحسب فكان القياس أن يقولوا «أصنامًا» كقوله تعالى : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ (البقرة:٢١٩) ، وقوله : ﴿ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُواْ ٱلْحَقَّ ﴾ (سبأ:٢٣) ، وقوله : ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ خَيْرًا ﴾ (النحل:٣٠) قلت : هؤلاء قد جاءوا بقصة أمرهم كاملة كالمبتهجين بها والمفتخرين ، فاشتملت على جواب إبراهيم وعلى ما قصدوه من إظهار ما في نفوسهم من الابتهاج والافتخار ، ألا تراهم كيف عطفوا على قوله «نعبد» : ﴿ فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴾ ولم يقتصروا على زيادة «نعبد» وحده ، ومثاله أن تقول لبعض الشطار : ما تلبس في بلادك ؟ فيقول : ألبس البرد الأتحمي فأجر ذيله بين جواري الحي»[(١)].

والعدول هنا يعني الزيادة والتعميم عما يتطلبه السؤال . ومثل هذا جواب إبليس حينما سأله الباري قائلاً : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾ (الأعراف:١٢) «فإنه ذكر قصته مبتهجًا بها وهي تنطوي على علة امتناعه»[(٢)].

وقد يكون الجواب ناظرًا إلى أحد معاني السؤال مغفلاً غيرها كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ ۝٨٣ قَالَ هُمْ أُولَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى

(١) الكشاف ٣/٢٥٠ .
(٢) المرجع السابق ٢/٧٠ .

﴿ وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ ﴾ (طه:٨٣،٨٤) قال الزمخشري : « فإن قلت : ﴿ وَمَآ أَعْجَلَكَ ﴾ سؤال عن سبب العجلة فكان الذي ينطبق عليه من الجواب أن يقال: طلب زيادة رضاك أو الشوق إلى كلامك وتنجيز موعدك ، وقوله ﴿ هُمْ أُولَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى ﴾ كما ترى غير منطبق عليه؟ قلت : قد تضمن ما واجه به رب العزة شيئين : أحدهما : إنكار العجلة في نفسها . والثاني : السؤال عن سبب المستنكر والحامل عليه فكان أهم الأمرين إلى موسى بسط العذر وتمهيد العلة في نفس ما أنكر عليه فاعتل بأنه لم يوجد منه إلا تقدم يسير مثله لا يعتد به ولا يحتفل به وليس بيني وبين من سبقته إلا مسافة قريبة يتقدم بمثلها الوفد رأسهم ومقدمهم ، ثم عقبه بجواب السؤال فقال : ﴿ وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ ﴾ »[1].

وقد يكون الجواب ناظرًا إلى ما في الاستفهام من معنى فرعي غير معناه الأصلي كما في قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٢٩ قُل لَّكُم مِّيعَادُ يَوْمٍ ﴾ (سبأ:٢٩،٣٠) يقول الزمخشري : فإن قلت : كيف انطبق هذا جواب على سؤالهم ؟ قلت : ما سألوا عن ذلك وهم منكرون له إلا تعنتًا لا استرشادًا فجاء الجواب عن طريق التهديد مطابقًا لمجيء السؤال على سبيل الإنكار والتعنت وأنهم مرصدون ليوم يفاجئهم فلا يستطيعون تأخرًا عنه ولا تقدمًا »[2].

وقد يعدل المتكلم عن الجواب لادعاء أن الأمر في ثبوته وتقرره واضح لا شبهة فيه وأن السؤال عنه لا وجه له ، ثم يذكر ما ينبني على هذه الدعوى ويجعله جوابًا وفي هذه الطريقة تأكيد للجواب وتقرير له .

يقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴾ (الأعراف:٧٥) : « فإن قلت : كيف صح قولهم ﴿ بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴾ جوابًا عنه ؟ قلت : سألهم عن العلم بإرساله فجعلوا إرساله أمرًا معلومًا مكشوفًا مسلمًا لا يدخله ريب كأنهم قالوا

---

(١) الكشاف ٣/٦٣ ، ٦٤ .

(٢) المرجع السابق ٣/٤٦٠ .

العلم بإرساله وبما أرسل به ما لا كلام فيه ولا شبهة تدخله لوضوحه وإنارته ، وإنما الكلام في وجوب الإيمان به ، فنخبرهم أنَّا به مؤمنون ، ولذلك كان جواب الكفرة : أنَّا بالذي آمنتم به كافرون ، فوضعوا «آمنتم به» موضع «أرسل به» ، ردًّا لما جعله المؤمنون معلوما وأخذوه مسلمًا» .

الأمـــر :

وصيغ الأمر في القرآن كانت موضع عناية الأصوليين والفقهاء وذلك لاهتمامهم ببيان ما يراد بها من أمور الدين من ناحية الوجوب والندب والإباحة وكان المنهج الفقهي غالبًا على كثير من المفكرين المسلمين في شتى ميادين الثقافة الإسلامية ، لذلك كانت مباحث الأمر في بعض الدراسات اللغوية والأدبية تقف عند الحد الفقهي فلا تتجاوز الوجوب والندب والإباحة وكان بحث الزمخشري لمعانيها أدخل في باب اللغة والبلاغة ولم يمس معناها التشريعي إلا مسًّا خفيفًا .

والزمخشري يشرح لنا معنى الأمر الذي هو طلب الفعل والعلاقة بينه وبين الأمر بمعنى الشأن من الشئون فيقول في قوله تعالى : ﴿ **وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ** ﴾ (البقرة:٢٧) : «فإن قلت : ما الأمر ؟ قلت : هو طلب الفعل ممن هو دونك وبعثه عليه وبه سمي الأمر الذي هو واحد الأمور لأن الداعي الذي يدعو إليه من يتولاه شبه بأمر يأمره به فقيل له «أمر» تسمية للمفعول به بالمصدر كأنه مأمور به كما قيل له «شأن» والشأن الطلب والقصد يقال : شأنت شأنه ، أي قصدت قصده»[1] .

وبين الزمخشري أن هذا الأمر الذي هو طلب الفعل ممن هو دونك قد يفيد معاني أخرى منها التهكم كما في قوله تعالى : ﴿ **وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ** ﴾ (البقرة:٢٣) يقول : «وفي أمرهم أن يستظهروا بالجماد الذي لا ينطق في معارضة القرآن بفصاحته غاية التهكم»[2] .

---

(١) الكشاف ٩١/١ .

(٢) المرجع السابق ٧٦/١ .

ومنها التبكيت كما في قوله تعالى : ﴿ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ (البقرة:٣١) يقول : « وإنما استنبأهم وقد علم عجزهم عن الإنباء على سبيل التبكيت »[١].

ومنها الاستهزاء كما في قوله تعالى : ﴿ قُلۡ فَٱدۡرَءُواْ عَنۡ أَنفُسِكُمُ ٱلۡمَوۡتَ ﴾ (آل عمران:١٦٨) يقول : « استهزاء بهم أي : إن كنتم رجالاً دافعين لأسباب الموت فادرأوا جميع أسبابه حتى لا تموتوا » .

ومنها طلب الثبات على الفعل والزيادة منه كما في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ (البقرة:٢١) يقول : « فإن قلت : لا يخلو الأمر بالعبادة من أن يكون متوجهًا إلى المؤمنين والكافرين جميعًا أو إلى كفار مكة خاصة ، وعلى ما روي عن علقمة والحسن ، فالمؤمنون عابدون ربهم فكيف أمروا بما هم ملتبسون به ؟ وهل هو إلا كقول القائل « فلو أني فعلت كنت من تسأله وهو قائم أن يقوما » .

أما الكفار فلا يعرفون الله ولا يقرون به فكيف يعبدونه ؟ قلت : المراد بعبادة المؤمنين ازديادهم منها وإقبالهم وثباتهم عليها ، وأما عبادة الكفار فمشروط فيها ما لا بد منه وهو الإقرار كما يشترط على المأمور بالصلاة شرائطها من الوضوء والنية وغيرها وما لا بد للفعل منه فهو مندرج تحت الأمر به »[٢].

ومنها الإباحة كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْ ﴾ (المائدة:٢) يقول : « إباحة للاصطياد بعد حظره عليهم كأنه قيل : وإذا حللتم فلا جناح عليكم أن تصطادوا »[٣] .

وينفي أن تكون صيغة الأمر مشتملة على معنيين مختلفين ويرى أن هذا من باب الإلغاز والتعمية وخصوصًا إذا كانت الصيغة مستعملة في مجال التشريع ،

---

(١) الكشاف ٩٤/١ .
(٢) المرجع السابق ٣٣٨/١ .
(٣) المرجع السابق ٦٨/١ .

يقول في قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ (المائدة:٦) : «هل يجوز أن يكون الأمر شاملاً للمحدثين وغيرهم لهؤلاء على وجه الإيجاب ولهؤلاء على وجه الندب ؟ قلت : لا لأن تناول الكلمة لمعنيين مختلفين من باب الإلغاز والتعمية»[١].

وكلامه في الإباحة والوجوب والندب مظهر لما أشرنا إليه من تأثر دراسة هذه الصيغة بالدراسة الفقهية .

ومن المعاني البلاغية التي أشار إليها في صيغة الأمر : الحيرة والاضطراب في حال الشدة ، يقول في قوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُواْ عَلَيْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ ﴾ (الأعراف:٥٠) : «وإنما يطلبون ذلك مع يأسهم من الإجابة إليه حيرة في أمرهم كما يفعل المضطر الممتحن»[٢].

ومنها الاستعجال كما في قوله تعالى : ﴿ فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ ﴾ (الأعراف:٧٠) يقول : «استعجال منهم للعذاب»[٣].

ومنها الدعاء كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ ﴾ (آل عمران:١١٩) قال : «دعاء عليهم بأن يزداد غيظهم حتى يهلكوا به»[٤].

وقد يكون الدعاء بما علم أنه واقع لا محالة فيكون من باب اللجأ والضراعة إلى الله كما في قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ ﴾ (آل عمران:١٩٤) ، فإنه من باب اللجأ إلى الله والخضوع له كما كان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام يستغفرون مع علمهم أنهم مغفور لهم يقصدون بذلك التذلل لربهم والتضرع له والملجأ الذي هو سيما العبودية[٥] . ومن الدعاء بما علم أنه واقع لا محالة ما كان من بعض الأنبياء عليهم السلام لما أفرغوا عظيم جهدهم في الدعوة وما وجدوا من أقوامهم إلا إصرارًا وعنادًا كقوله تعالى

---

(١) الكشاف ٤٧٤/١ .
(٢) المرجع السابق ٥٨٥/٢ .
(٣) المرجع السابق ٩٧/٢ .
(٤) المرجع السابق ٣١٣/١ .
(٥) المرجع السابق ٣٥١/١ .

حكاية عن موسى عليه السلام : ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلاً فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾ (يونس:٨٨). يقول : « فإن قلت : ما معنى قوله ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ﴾؟ قلت : هو دعاء بلفظ الأمر كقوله : ﴿ رَبَّنَا ٱطْمِسْ ﴾ ، « واشدد» وذلك أنه لما عرض عليهم آيات الله وبيناته عرضًا مكررًا ، وردد عليهم النصائح والمواعظ زمنًا طويلاً ، وحذرهم عذاب الله وانتقامه وأنذرهم عاقبة ما كانوا عليه من الكفر والضلال المبين ، ورآهم لا يزيدون على عرض الآيات إلا كفرًا ، وعلى الإنذار إلا استكبارًا ، وعلى النصيحة إلا نبوا ، لم يبق له مطمع فيهم ، وعلم بالتجربة وطول الصحبة أنه لا يجيء منهم إلا الغي والضلال ، وأن إيمانهم كالمحال الذي لا يدخل تحت الصحة ، أو علم ذلك بوحي من الله ، اشتد غضبه عليهم ، وأفرط مقته وكرهه لحالهم ، فدعا الله عليهم بما علم أنه لا يكون غيره ، كما تقول : لعن الله إبليس ، وأخزى الله الكافر ، مع علمك أنه لا يكون غير ذلك ، وليشهد عليهم بأنه لم يبق له فيهم صلة ، وأنهم لا يستأهلون إلا أن يخذلوا ، ويخلي بينهم وبين ضلالهم يتسكعون فيه »[1].

ومن معاني صيغة الأمر الدلالة على تناهي السخط من الآمر وذلك إذا كان المأمور به غير مرغوب فيه كما في قوله تعالى : ﴿ لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ (العنكبوت:٦٦). قال الزمخشري : « فإن قلت : كيف جاز أن يأمر الله تعالى بالكفر وبأن يعمل العصاة ما شاءوا وهو ناه عن ذلك ومتوعد عليه ؟ قلت : هو مجاز عن الخذلان والتخلية ، وأن ذلك الأمر متسخط إلى غاية ، ومثاله أن ترى الرجل قد عزم على أمر وعندك أن ذلك الأمر خطأ ، وأنه يؤدي إلى ضرر عظيم ، فتبالغ في نصحه واستنزاله عن رأيه ، فإذا لم تر منه إلا الإباء والتصميم حردت عليه ، وقلت : أنت وشأنك ، وافعل

---

(١) الكشاف ٢/٢٨٦ .

ما شئت ، فلا تريد بهذا حقيقة الأمر ، وكيف والآمر بالشيء مريد له وأنت شديد الكراهية متحسر ، ولكنك كأنك تقول له : فإذ قد أبيت قبول النصيحة فأنت أهل ليقال لك : افعل ما شئت ، وتبعث عليه ، ليتبين لك ـ إذا فعلت ـ صحة رأي الناصح ، وفساد رأيك»[1] .

ومنها الترغيب في المأمور به وذلك إذا كان الأمر بالشيء عقب النهي عن نقيضه كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنقُصُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَۚ إِنِّيٓ أَرَىٰكُم بِخَيۡرٖ وَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ مُّحِيطٖ ۝٨٤ وَيَٰقَوۡمِ أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ ﴾ (هود:٨٤،٨٥) . يقول الزمخشري : «فإن قلت : النهي عن النقصان أمر بالإيفاء فما فائدة قوله «أوفوا» ؟ قلت : نهوا أولا عن عين القبيح الذي كانوا عليه من نقص المكيال والميزان لأن في التصريح بالقبيح نعيا على المنهي ، وتعييرًا له ، ثم ورد الأمر بالإيفاء الذي هو حسن في العقول معرفًا بلفظه ، لزيادة ترغيب فيه وبعث عليه»[2].

وقد يكون الأمر بمعنى الخبر في صورة الأمر وذلك لمعان منها الإشارة إلى التسوية بين فعل المأمور به وتركه وهذا دال على نهاية السخط على المأمور ورد أعماله إليه ، أو دال على نهاية الرضا والقبول ، يقول في قوله تعالى : ﴿ قُلۡ أَنفِقُواْ طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمۡ ﴾ (التوبة:٥٣) : «فإن قلت : كيف أمرهم بالإنفاق ثم قال : ﴿ لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمۡ ﴾ ؟ قلت : هو أمر في الخبر كقوله تبارك وتعالى : ﴿ قُلۡ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلۡيَمۡدُدۡ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَدًّا ﴾ (مريم:٧٥) ومعناه لن يتقبل منكم أنفقتم طوعًا أو كرهًا ، ونحوه قوله : ﴿ ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ أَوۡ لَا تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ ﴾ (التوبة:٨٠) وقوله : أسيئي بنا أو أحسني .. لا ملومة . أي لن يغفر الله لهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ، ولا نلومك أسأت إلينا أم أحسنت ، فإذا قلت : متى يجوز نحو هذا ؟ قلت : إذا دل الكلام عليه كما جاز عكسه في قولك : رحم الله زيدًا ، وغفر له ، فإن قلت : لم فعل ذلك ؟ قلت :

---

(١) الكشاف ٣/٣٦٥ .

(٢) المرجع السابق ١/٣٢٦ .

لنكتة فيه وهي أن كثيراً كأنه يقول لعزة : امتحني لطف محلك عندي وقوة محبتي لك وعامليني بالإساءة والإحسان وانظري هل يتفاوت حالي معك مسيئة كنت أم محسنة ، وفي معناه قول القائل :

أَخوك الذي إنْ قُمتَ بالسيفِ عامـدًا لتضـربْه لم يَسُـتَغِثَّكَ في الـوُدِّ

وكذلك المعنى : أنفقوا وانظروا هل يتقبل منكم ؟ واستغفر لهم وانظر هل ترى اختلافًا بين حال الاستغفار وتركه»[1] .

ويكرر هذا التحليل في قوله تعالى : ﴿ **ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ** ﴾[2].

وقد تشير هذه الطريقة إلى معنى إهانة المأمور ، واحتقاره ، وازدرائه ، وأنه لا يلتفت إلى فعله ، يقول في قوله تعالى : ﴿ **قُلْ ءَامِنُواْ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُواْ** ﴾ (الإسراء:١٠٧) : «أمر بالإعراض عنهم ، واحتقارهم ، والازدراء بشأنهم ، وألا يكترث بهم ، وبإيمانهم ، وبامتناعهم عنه ، وأنهم إن لم يدخلوا في الإيمان ولم يصدقوا بالقرآن وهم أهل جاهلية وشرك ، فإن خيراً منهم وأفضل وهم العلماء الذين قرأوا الكتب وعملوا بالوحي وبالشرائع قد آمنوا به وصدقوه»[3].

ومن معاني مجيء الخبر في صورة الأمر : الدلالة على أنه حتم واجب كما في قوله تعالى : ﴿ **فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا** ﴾ (التوبة:٨٢) يقول : «معناه فسيضحكون قليلاً ويبكون كثيراً (جزاء) ، إلا أنه أخرج على لفظ الأمر للدلالة على أنه حتم واجب لا يكون غيره»[4].

وقد يعكس هذا فيقع الأمر في صورة الخبر كما في قوله تعالى : ﴿ **يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ** ﴾ (النساء:٧٦) يقول الزمخشري : ﴿ **يُقَـٰتِلُونَ** ﴾ فيه معنى الأمر كقوله : ﴿ **وَتُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ** ﴾ (الصف:١١)[5].

---

(١) الكشاف ٢/٢١٨ ، ٢١٩ .
(٢) المرجع السابق ٢/٢٧٠ .
(٣) المرجع السابق ٢/٥٤٥ .
(٤) المرجع السابق ٣/٢٣٣ .
(٥) المرجع السابق ٢/٢٤٦ .

وبلاغة هذه الطريقة أن المأمور كما يقول الزمخشري : « كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه »[1] ويقول أيضًا : « وإنما يخرج الأمر في صورة الخبر للمبالغة في إيجاب إيجاد المأمور به فيجعل كأنه يوجد فهو يخبر عنه »[2] .

وقد يعبر القرآن عن حدث وقع بصيغة الأمر لتشير هذه الصيغة إلى كيفية وقوع هذا الحدث ، يقول في قوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحْيَـٰهُمْ ﴾ (البقرة:٢٤٣) :« فإن قلت : ما معنى قوله ﴿ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ﴾؟ قلت : معناه فأماتهم ، وإنما جيء به على هذه العبارة للدلالة على أنهم ماتوا ميتة رجل واحد بأمر الله ومشيئته وتلك ميتة خارجة عن العادة كأنهم أمروا بشيء فامتثلوه امتثالاً من غير إباء ولا توقف كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ (يس:٨٢)[3] .

ويلاحظ الزمخشري أن تعميم الخطاب في صيغة الأمر دال على شرف المأمور به وفخامته . يقول في قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ ﴾ (البقرة:٢٥) : « فإن قلت : من المأمور بقوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ ﴾ ؟ قلت : يجوز أن يكون رسول الله ﷺ وأن يكون كل واحد كما قال عليه الصلاة والسلام : « بشر المشائين إلى المساجد في الظلم بالنور التام يوم القيامة » ، ولم يأمر بذلك واحدًا بعينه ، وإنما كل أحد مأمور به ، وهذا الوجه أحسن وأجزل لأنه يؤذن بأن الأمر لعظمه وفخامته شأنه محقوق بأن يبشر به كل من قدر على البشارة به »[4] .

ومن خصائص صيغة الأمر ـ كما يقول الزمخشري ـ أن يقع عقيبها ما يحث عليها ويدعو إليها ليتلاءم الكلام ويأخذ بعضه بحجزة بعض ، يقول

---

(١) الكشاف ١١٨/١ .
(٢) المرجع السابق ٣٧٢/٢ .
(٣) المرجع السابق ٢٢١/١ .
(٤) المرجع السابق ٨٧/١ .

في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ (النساء:١) : « فإن قلت : الذي يقتضيه سداد نظم الكلام وجزالته أن يجاء عقيب الأمر بالتقوى بما يوجبها أو يدعو إليها ، ويبعث عليها ، فكيف كان خلقه إياهم من نفس واحدة على التفصيل الذي ذكره موجبًا للتقوى وداعيًا إليها ؟ قلت : لأن ذلك مما يدل على القدرة العظيمة ومن قدر على نحوه كان قادرًا على كل شيء ، ومن المقدورات عقاب العصاة فالنظر فيه يؤدي إلى أن يُتَّقي القادر عليه ، ويُخْشَى عقابه ، ولأنه يدل على النعمة السابقة عليهم أن يتقوه في كفرانها ، والتفريط فيما يلزمهم من القيام بشكرها ، أو أراد بالتقوى تقوى خاصة ، هي أن يتقوه فيما يتصل بحفظ الحقوق بينهم ، فلا يقطعوا ما يجب عليهم وصله ، فقيل : اتقوا ربكم الذي وصل بينكم ، حيث جعلكم صفوفًا مفرعة من أرومة واحدة فيما يجب على بعضكم لبعض فحافظوا عليه ولا تغفلوا عنه وهذا المعنى مطابق لمعاني السورة »[1].

النهي :

وقد يكون النهي عن الفعل دالاً على شدة الرغبة في وقوعه موصوفًا بصفة معينة حتى كأنه بدون هذه الصفة منهي عنه وفي هذه الحالة تكون أداة الاستثناء مع النهي . وقد تؤدي صيغة الأمر هذا المعنى فيقع الأمر بالشيء والمراد الحرص على الوصف بصفة معينة ، وكأن هذا الشيء بهذه الصفة أمر جدير بالبحث عنه والجد في طلبه ، يقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ (آل عمران:١٠٢) : « فالنهي في الحقيقة عن كونهم على خلاف حال الإسلام إذا ماتوا كقولك : لا تصل إلا وأنت خاشع ، فلا تنهاه عن الصلاة ولكن عن ترك الخشوع في حال صلاته ، فإن قلت : فأي نكتة في إدخال حرف النهي عن الصلاة وليس بمنهي عنها ؟ قلت : النكتة فيه إظهار أن الصلاة التي لا خشوع فيها كلا صلاة فكأنه قال : أنهاك عنها إذا لم تصلها على

---

(١) الكشاف ١/٣٥٥ .

هذه الحالة ، ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد» فإنه كالتصريح بقولك لجار المسجد : لا تصل إلا في المسجد ، وكذلك المعنى في الآية إظهار أن موتهم لا على حال الثبات على الإسلام موت لا خير فيه ، وأنه ليس بموت السعداء ، وأن من حق هذا الموت ألا يحل فيهم ، وتقول في الأمر أيضًا : مت وأنت شهيد ، وليس مرادك الأمر بالموت ، ولكن بالكون على صفة الشهداء ، إذا مات ، وإنما أمرته بالموت اعتدادًا منك بميتته وإظهارًا لفضلها على غيرها ، وأنها حقيقة بأن يبحث عنها »[1].

وقد يراد بالنهي عن الفعل الاستمرار على الحال التي عليها المخاطب وذلك إذا كان المخاطب غير متصف بالمنهي عنه كما في قوله تعالى : ﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلْبِلَـٰدِ ﴾ (آل عمران:١٩٦) يقول الزمخشري : « فيه وجهان ... والثاني : أن رسول الله ﷺ كان غير مغرور بحالهم فأكد عليه ما كان عليه وثبت على التزامه كقوله : ﴿ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ (الأنعام:١٤) ، ﴿ فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ (القلم:٨) وهذا في النهي نظير قوله في الأمر : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ (الفاتحة:٦)، ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ (البقرة:١٠٤)[2].

وهذا الأسلوب نفسه الذي نهى به رسول الله ﷺ عن أفعال لا يجوز عليه التلبس بها يلحظ الزمخشري فيه معنى الإلهاب والتهييج والإثارة لشدة التمسك بما هو عليه .

يقول في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ﴾ (يونس:٩٤،٩٥) : « فاثبت ودم على ما أنت عليه من انتفاء المرية عنك ، والتكذيب بآيات الله ، ويجوز أن يكون على طريقة التهييج والإلهاب كقوله : ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا

---

(١) الكشاف ١٤٣/١ .

(٢) المرجع السابق ٣٥٢/١ .

لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ (القصص:٨٦) ، ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ ﴾ (القصص:٨٧) ولزيادة التثبيت والعصمة » .

وقد يعمد البليغ إلى صورة من صور الفعل فيسلط النَّهْيَ عليها ومراده النهي عن الفعل بصوره كلها إلا أن هذه الصورة التي أختارها البليغ أقبح صور الفعل وأبغضها عند النفس فاستجابة النفس إلى الكف عنها أطوع وأسرع ، وقد تنبه الزمخشري إلى هذه الطريقة في آيات القرآن التي يراد فيها مواجهة النفس الإنسانية برذائلها المنفرة وتصوير هذه الرذائل أمامها في صورة منكرة كريهة حتى تنكف عنها وتلزم طريق الخير . يقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ (النساء:٢) : « فإن قلت : قد حرم عليهم أكل مال اليتامى وحده ومع أموالهم فلم ورد النهي عن أكله معها ؟ قلت : لأنهم إذا كانوا مستغنين عن أموال اليتامى بما رزقهم الله من مال حلال وهم على ذلك يطمعون فيها كان القبح أبلغ والذم أحق ، ولأنهم كانوا يفعلون كذلك فنعى عليهم فعلهم ، وسمَّع بهم ليكون أزجر لهم »[١] .

وقد ينهى المخاطب عن السؤال عن الشيء ويكون في هذا النهي معنى تهويل حال الشيء ، وأن ما صار إليه من الشدة والهول أمر لا يُسْأل عنه لفظاعته وبشاعته ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ (البقرة:١١٩) قال الزمخشري معلقًا على قراءة النهي : « وقيل معناه تعظيم ما وقع فيه الكفار من العذاب كما تقول : كيف فلان ؟ سائلاً عن الواقع في بلية ، فيقال لك : لا تسأل عنه ، ووجه التعظيم أن المستخبر يجزع أن يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته فلا تسأله ولا تكلفه ما يضجره ، أو أنت يا مستخبر لا تقدر على استماع خبره لإيحاشه السامع واضجاره فلا تسأل عنه »[٢].

---

(١) الكشاف ٣٨٥/١ .

(٢) المرجع السابق ١٣٦/١ .

النداء :

وقد أدار الزمخشري حول هذه الصيغة لونًا من الدراسة النحوية الأدبية وبيَّن خصوصيات في نداء القرآن الكريم وحللها وربطها بموضوعه ورسالته .

يقول في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ (البقرة:٢١) : « خطاب لمشركي مكة، و« يا » حرف نداء ، وضع في أصله لنداء البعيد ، صوت يهتف به الرجل بمن يناديه ، وأما نداء القريب فله « أي » والهمزة . ثم استعمل في مناداة من سها وغفل وإن قرب تنزيلاً له منزلة من بعد ، فإذا نودي به القريب المفاطن فذلك للتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذي يتلوه معنى به جدًّا . فإن قلت: فما بال الداعي يقول في جؤاره : يا رب ويا الله ، وهو أقرب إليه من حبل الوريد ، وأسمع به وأبصر ؟ قلت : هو استقصار منه واستبعاد لها من مظان الزلفى وما يقربه إلى رضوان الله ومنازل المقربين ، هضمًا لنفسه وإقرارًا عليها بالتفريط في جنب الله مع فرط التهالك على استجابة دعوته ، والإذن لندائه وابتهاله ، و« أي » واصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام ... وهو اسم مبهم مفتقر إلى ما يوضحه ويزيل إبهامه ، فلا بد أن يردفه اسم جنس أو ما يجرى مجراه يتصف به حتى يصح المقصود بالنداء ، وفي هذا التدرج من الإبهام إلى التوضيح ضرب من التأكيد ، والتشديد ، وكلمة التنبيه المقحمة بين الصفة وموصوفها لفائدتين ، معاضدة حرف النداء ، ومكاتفته ، بتأكيد معناه ، ووقوعها عوضًا مما يستحقه ، أي من الإضافة . فإن قلت : لم كثر في كتاب الله النداء على هذه الطريقة ما لم يكثر في غيره ؟ قلت : لاستقلاله بأوجه من التأكيد وأسباب من المبالغة لأن كل ما نادى الله له عباده من أوامره ، ونواهيه ، وعظاته ، وزواجره ، ووعده ، ووعيده ، واقتصاص أخبار الأمم الدارجة عليها ، وغير ذلك مما أَنْطَقَ به كتابه ، أمور عظام ، وخطوب جسام ، ومعان عليهم أن يتيقظوا لها ، ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم إليها ، وهم عنها غافلون ، فاقتضت الحال أن ينادوا بالآكد الأبلغ »[1].

---

(١) الكشاف ٦٨/١ .

ويذكر الزمخشري أن نداء الجماد في القرآن مظهر من مظاهر استعلاء الربوبية وانقياد الأشياء لها ، ولهذا يعمد القرآن إلى هذا الأسلوب ، وله عنه مندوحة ، ليبث في النفوس هيبة الربوبية ، ويطبع فيها الشعور بعزتها وكبريائها . يقول في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ (سبأ:١٠) : « فإن قلت : أي فرق بين هذا النظم وبين أن يقال : وآتينا داوود منا فضلاً تأويب الجبال معه والطير ؟ قلت : كم بينهما ، ألا ترى إلى ما فيه من الفخامة التي لا تخفى من الدلالة على عزة الربوبية ، وكبرياء الألوهية ، حيث جعلت الجبال مُنزَّلة مَنْزِلة العقلاء الذين إذا أمرهم أطاعوا ، وأذعنوا ، وإذا دعاهم سمعوا ، وأجابوا ، إشعاراً بأنه ما من حيوان وجماد وناطق وصامت إلا وهو منقاد لمشيئته غير ممتنع عن إرادته »[1] .

أما نداء الرسول عليه الصلاة والسلام ، فقد لحظ الزمخشري أنه لم يناد باسمه كما نودي غيره من الأنبياء عليهم السلام وذلك تشريفًا له ورفعًا لمحله ، يقول في قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ (الأحزاب:١) : « جعل نداءه بالنبي والرسول في قوله : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ و﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ ﴾ (التحريم:١) و﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ (المائدة:٦٧) وترك نداءه باسمه كما قال : يا آدم يا موسى يا عيسى يا داوود ، كرامة له وتشريفًا وربئًا بمحله ، وتنويهًا بفضله ، فإن قلت : إن لم يوقع اسمه في النداء فقد أوقعه في الإخبار في قوله:﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ (الفتح:٢٩)، ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ (آل عمران:١٤٤) . قلت : ذلك لتعليم الناس بأنه رسول الله ، وتلقين لهم أن يسموه بذلك ، ويدعوه به ، فلا تفاوت بين النداء والإخبار ، ألا ترى إلى ما لم يقصد به التعليم والتلقين من الإخبار كيف ذكره بنحو ذكره في النداء : ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ (التوبة:١٢٨) ، ﴿ وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَـٰرَبِّ ﴾

---

(١) الكشاف ٣/٤٥١ .

(الفرقان:٣٠) ، ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ (الأحـزاب:٢١) ، ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ (التوبة:٦٢)[١] .

وإذا حذف حرف النداء ترى الزمخشري يلحظ في هذا الحذف معنى التقريب والملاطفة ، يقول في قوله تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ﴾ (يوسف:٢٩) : « حذف منه حرف النداء لأنه منادى قريب مفاطن للحديث وفيه تقريب له وتلطيف لمحله »[٢].

القسم :

وقد تحدث الزمخشري في صور القسم عن العلاقة بين المقسم به والمقسم عليه وبيَّن أن أحسن القسم ما وضحت فيه هذه العلاقة ، يقول في قوله تعالى : ﴿ حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ (الزخرف:١-٣) : « أقسم بالكتاب المبين وهو القرآن ، وجعل قوله : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ جوابًا للقسم ، وهو من الأيمان الحسنة البديعة لتناسب القسم والمقسم عليه وكونهما من واد واحد ، ونظيره قول أبي تمام : « وثناياك إنها أغريض »[٣].

ويذكر العلاقة بين وصف المُقْسَم به والمقسم عليه ويرى أن هذا الوصف ينبغي أن يكون له نوع علاقة بالمقسم عليه في الكلام البليغ ، يقول في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (سبأ:٣) : « فإن قلت : هل للوصف الذي وصفه به المقسم به وجه اختصاص بهذا المعنى؟ قلت : نعم ، وذلك أن قيام الساعة من مشاهير الغيوب ، وأدخلها في الخفية ، وأولها مسارعة إلى القلب إذا قيل « عالم الغيب » ، فحين أقسم باسمه على إثبات أنه كائن لا محالة ، ثم وصف بما يرجع إلى الغيب وأنه لا يفوته

---

(١) الكشاف ٣/٤١٠ .
(٢) المرجع السابق ٢/٣٦٠ .
(٣) المرجع السابق ٤/١٨٥ .

علم شيء من الخفيات ، واندرج تحته إحاطته بوقت قيام الساعة ، فجاء ما تطلبه من وجه الاختصاص مجيئًا واضحًا »[1].

التعجب :

وقد لحظ الزمخشري ما في طريقة التعجب من غير لفظه من قوة في الأداء ، ونفاذ إلى أدق مواطن الإدراك في النفس حين تواجهها بنقائصها ورذائلها مواجهة فيها حدة وفيها قوة ليلتفت الإنسان إلى فطرته فيعود إليها . يقول الزمخشري في قوله تعالى:﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ (الصف:٣) .

« وهذا من أفصح كلام وأبلغه في معناه ، قصد في « كبر » التعجب من لفظه كقوله : « غلت ناب كليب بواؤها » ومعنى التعجب تعظيم الأمر في قلوب السامعين لأن التعجب لا يكون إلا من شيء خارج عن نظائره وأشكاله ، وأسند إلى « أن تقولوا » ونصب « مقتًا » على تفسيره ، دلالة على أن قولهم ما لا يفعلون مقت خالص لا شوب فيه لفرط تمكن المقت منه ، واختير لفظ المقت لأنه أشد البغض وأبلغه »[2].

الكلام المنصف :

وطريقة الكلام المنصف تكون غالبًا في مقامات الحوار والجدل ولاشك أن في إنصاف الخصم ما يستدرجه إلى الحق ويقوده إليه وقد اعتمد النبيون وأتباعهم في أداء رسالتهم الكبيرة على هذا الأسلوب المهذب ... وكان الزمخشري أديبًا متذوقًا في فقه هذه الطريقة ويرى فهمها خاصًّا بالأدباء وذوي الحس البصير ، وقد وصف أبا عبيدة : بأنه أجفى من أن يفقه ما يقول فيها ... يقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ﴾ (غافر:٢٨) : « فإن قلت : لم قال : ﴿ بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ﴾ وهو نبي

---

(١) الكشاف ٤٤٨/٣ .

(٢) المرجع السابق ٣١٧/٤-٣١٨ .

صادق لابد لما يعدهم أن يصيبهم كله لا بعضه ؟ قلت : لأنه احتجاج في مقاولة خصوم موسى ومناكريه إلى أن يلاوصهم ويداريهم ويسلك معهم طريق الإنصاف في القول ويأتيهم من وجه المناصحة فجاء بما علم أنه أقرب إلى تسليمهم لقوله ، وأدخل في تصديقهم له ، وقبولهم منه ، فقال : ﴿ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ﴾ ، وهو كلام المنصف في مقاله غير المشتط فيه ، ليسمعوا منه ، ولا يردوا عليه ، وذلك أنه حين فرضه صادقًا فقد أثبت أنه صادق في جميع ما يعد،ولكنه أردفه ﴿ يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ﴾ ليهضمه بعض حقه في ظاهر الكلام ، فيريهم أنه ليس بكلام من أعطاه حقه وافيًا فضلاً أن يتعصب له ، أو يرمي بالحصا من ورائه ، وتقديم الكاذب على الصادق أيضًا من هذا القبيل ، وكذلك قوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴾ (غافر:٢٨) . فإن قلت : فعن أبي عبيدة أنه فسر البعض بالكل وأنشد بيت لبيد :

تَـــرَّاكُ أَمْكِنَـــةٍ إِذَا لم أَرْضَـــها أَو يَرْتَبِطْ بَعْضَ النفــوسِ حِمَامُهــا[1]

قلت : إن صحت الرواية عنه قد حق فيه قول المازني في مسألة العلقي : كان أجفى من أن يفقه ما أقول له»[2].

وهذه الطريقة توحي بمقصود المتكلم مما هو مخالف لظاهر العبارة فيها ، وقد أشار الزمخشري إلى أن الإيحاء بمقصود المتكلم أفعل في نفس السامع وإن كان معانداً ، وأجلب له وإن كان مشتطًّا في إعراضه . يقول في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ (سبأ:٢٤) : «وهذا من الكلام المنصف الذي كل من سمعه من موال أو مناف قال لمن خوطب به : قد أنصفك صاحبك ، وفي درجه بعد تقدمة ما قدم من التقرير البليغ دلالة غير خفية على من هو من الفريقين على الهدى ، ومن هو في الضلال المبين ،

---

(١) الكشاف ٣/٥٦١ .

(٢) المرجع السابق ٤/١٣٧ .

ولكن التعريض والتورية أفضى بالمجادل إلى الغرض ، وأهجم به على الغلبة ، مع قلة شغب الخصم ، وفل شوكته بالهوينا ، ونحوه قول الرجل لصاحبه : علم الله الصادق مني ومنك ، وأن أحدنا لكاذب ، ومنه بيت حسان :

أَتَهْجُـــوه ولَسْـــتَ لـــه بكُـــفْءٍ فشـــرُّكُما لخيركُمـــا الفَـــداءُ[1]

وقد علق ابن المنير على هذا بقوله : « وهذا تفسير مُذْهَب وافتتان مستعذب رددته على مسمعي فزاد رونقًا بالترديد ، واستعاده الخاطر كأني بطيء الفهم حين يعيد »[2].

النفي :

يشير الزمخشري إلى أن النفي قد يأتي في صورة الإثبات وهو حينئذ يدل على أبلغ الجحود والإنكار ، يقول في قوله تعالى : ﴿ **أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً** ﴾ (الفرقان:٤١) : « وبعث الله رسولا ، وإخراجه في معرض التسليم والإقرار وهم على غاية الجحود والإنكار سخرية واستهزاء ، ولو يستهزئوا لقالوا : أهذا الذي زعم ـ أو ادعى ـ أنه مبعوث من عند الله رسولا »؟[3].

وقد يحذف حرف الإنكار الدال على النفي ليكون النفي أبلغ وآكد ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ **مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَـٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ** ﴾ (محمد:١٥) يقول الزمخشري : « فإن قلت : ما معنى قوله تعالى : ﴿ **مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَـٰرٌ** ﴾ كمن هو خالد في النار ؟ قلت : هو كلام في صورة الإثبات ومعنى النفي والإنكار ، لانطوائه تحت حكم كلام مصور بحرف الإنكار ، ودخوله في حيزه ، وانخراطه في مسلكه ، وهو قوله تعالى : ﴿ **أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ** ﴾ (محمد:١٤) فكأنه قيل : أمثل الجنة كمن هو خالد في النار ؟ أي كمثل جزاء من هو خالد في النار ، فإن قلت : فلم عري من حرف الإنكار ، وما فائدة التعرية ؟ قلت : تعريته من

---

(١) الكشاف ٤٥٩/٣ .
(٢) المرجع السابق ٢٢٢/٣ .
(٣) حاشية ابن المنير على الكشاف ٢٢٢/٣ .

حرف الإنكار فيها زيادة تصوير لمكابرة من يسوي بين التمسك بالبينة والتابع لهواه ، وأنه بمنزلة من يثبت التسوية بين الجنة التي تجري فيها تلك الأنهار ، وبين النار التي يسقى أهلها الحميم ، ونظيره قول القائل :

أَفْـــــرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الكِـــــرام وأَنْ أَوُرَثَ ذَوْدًا شَصائِصًـــــا نَـــــبَلا

هو كلا منكر للفرح برزية الكرام ، ووراثة الزود مع تعريته عن حرف الإنكار ، لانطوائه تحت حكم قول من قال : أتفرح بموت أخيك ووراثة إبله؟، والذي طرح لأجله حرف الإنكار إرادة أن يصور قبح ما أذن به ، فكأنه قال له : نعم مثلي يفرح بمرزأة الكرام ، وبأن يستبدل منه زودًا يقل طائله ، وهو من التسليم الذي تحته كل إنكار»[1].

والشصائص جمع شصوص ـ بفتح الأول مثل عجوز وعجائز ـ وهي الناقة التي قل لبنها جدًّا ، والنبل ـ بفتحتين ـ هي الإبل الصغار ، واللفظ من الأضداد وقالوا : هو لحضرمي بن عامر وكان له تسعة إخوة فماتوا وورثهم وعُيِّر بذلك فقال هذا البيت :

إِنْ كُنـــتَ أَزَّنْتِنِـــى بـــــها كـــذبا جَـــزْءُ فَلاقَيْـــتَ مثْلـــها عجِـــلا

وأزَّنه : أتهمه .

وقد يتوجه النفي إلى معنى ثابت ليفيد بهذا أن وجوده مخالف لما ينبغي أن يكون ، وأن الأصل في مثله أن يكون منفيًّا وذلك في قوله تعالى : ﴿ **لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ** ﴾ (المجادلة:٢٢) : «من باب التخييل ، خيل أن من الممتنع المحال أن نجد قومًا مؤمنين يوالون المشركين ، والغرض به أنه لا ينبغي أن يكون ذلك ، وحقه أن يمتنع ، ولا يوجد بحال ، مبالغة في النهي عنه ، والزجر عن ملابسته ، والتوصية بالتغلب في مجانبة أعداء الله ، ومباعدتهم ، والاحتراس عن مخالطتهم ومعاشرتهم»[2].

---

(١) الكشاف ٤/٢٥٥ .

(٢) المرجع السابق ٤/٣٩٦ .

وقد يتوجه النفي إلى الفعل في حالة من حالاته وليس المراد تخصيص النفي بهذه الحالة وإنما المراد نفيه في كل الأحوال وخصت هذه الحال لأن الفعل معها أقبح فالنفس في طواعيتها لمجانبته أسرع . يقول في قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ (البقرة:١٩٧) : «وإنما أمر باجتناب ذلك وهو واجب الاجتناب في كل حال لأنه مع الحج أسمج كلبس الحرير في الصلاة ، والتطريب في قراءة القرآن ، والمراد بالنفي وجوب انتفائها وأنها حقيقة بألا تكون»[(١)] .

وقد يعمد البليغ إلى نفي نقيض الشيء قصدًا إلى إثباته ، وفي هذه الطريقة يدرك الزمخشري لطائف لها وقع ولها نفاذ ، يقول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ (طه:١١٨،١١٩) : «الشبع والري والكسوة والكن هي الأقطاب التي يدور عليها كفاف الإنسان فذكره استجماعها له في الجنة وأنه مكفي لا يحتاج إلى كفاية كاف ولا إلى كسب كاسب ، كما يحتاج إلى ذلك أهل الدنيا ، وذكرها بلفظ النفي لنقائضها التي هي : الجوع ، والعري ، والظمأ ، والضحوة ، ليطرق سمعه بأسامي أصناف الشقوة التي حذره منها حيث يتحامى السبب الموقع فيها كراهة لها»[(٢)] .

وقد يتوجه النفي إلى مقيد فيوهم أن المراد نفي المقيد في حالة قيده خصوصًا ، ولكن المراد هو نفي المقيد والقيد في كل الأحوال ، يقول في قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ (البقرة:٢٧٣) : «وهو نفي للسؤال والإلحاف جميعًا كقوله : «على لاحب لا يهتدي بمناره» يريد نفي المنار والاهتداء به»[(٣)] ويبين ما في هذه الطريقة من المبالغة في نفي القيد ويحلل

---

(١) الكشاف ١/١٨٤ .
(٢) المرجع السابق ٣/٧٢، ٧٣ .
(٣) المرجع السابق ١/٢٤٣ .

هذا ويبسطه ، يقول في قوله تعالى : ﴿ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ (غافر:١٨) : « فإن قلت : ما معنى قوله تعالى : ﴿ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ ؟ قلت : يحتمل أن يتناول النفي الشفاعة والطاعة معًا ، وأن يتناول الطاعة دون الشفاعة ، كما تقول : ما عندي كتاب يباع ، فهو محتمل نفي البيع وحده ، وأن عندك كتابًا إلا أنك لا تبيعه ، ونفيهما جميعًا ، وأن لا كتاب عندك ولا كونه مبيعًا ونحوه » .

« ولا ترى الضب بها ينجحر » .

يريد نفي الضب وانجحاره فإن قلت : فعلى أي الاحتمالين يجب حمله ؟ قلت : على نفي الأمرين جميعًا من قبل أن الشفعاء هم أولياء الله ، وأولياء الله لا يحبون ولا يرضون إلا من أحبه الله ورضيه ، وأن الله لا يحب الظالمين فلا يحبونهم ، وإذا لم ينصروهم ولم يشفعوا لهم . فإن قلت : الغرض حاصل بذكر الشفيع ونفيه ، فما الفائدة في ذكر هذه الصفة ونفيها ؟ قلت : في ذكرها فائدة جليلة وهي أنها ضمت إليها ليقام انتفاء الموصوف مقام الشاهد على انتفاء الصفة ، لأن الصفة لا تتأتى بدون موصوفها ، فيكون ذلك إزالة لتوهم وجود الموصوف ، بيانه أنك إذا عوتبت على القعود عن الغزو فقلت : مالي فرس أركبه ، ولا معي سلاح أحارب به ، فقد جعلت عدم الفرس ، وفقد السلاح علة مانعة من الركوب والمحاربة ، كأنك تقول : كيف يتأتى معنى الركوب والمحاربة ، ولا فرس لي ولا سلاح معي ، فكذلك « ولا شفيع يطاع » معناه : كيف يتأتى التشفيع ولا شفيع ، فكان ذكر التشفيع والاستشهاد على عدم تأتيه بعدم الشفيع وضعًا لانتفاء الشفيع موضع الأمر المعروف غير المنكر الذي لا ينبغي أن يتوهم خلافه »[1] .

---

(١) الكشاف ١٢٢/٤، ١٢٣ .

وقد يراد تعميم النفي وشموله فيتجه النفي إلى أخص حالات المنفي التي يلزم من نفيها نفي ما عداها وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ ﴾ (الأعراف:٦١) يقول الزمخشري : «فإن قلت : لم قال ﴿ لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ ﴾ ولم يقل «ضلال» كما قالوا ؟ قلت : الضلالة أخص من الضلال فكانت أبلغ في نفي الضلال عن نفسه كأنه قال : ليس بي شيء من الضلال ، كما لو قيل لك : ألك تمر ؟ قلت : ما لي تمرة»[1] .

وقد يتجه النفي إلى أبلغ حالات المنفي والمراد نفيه في حالاته كلها ونفي الأبلغ لا يقتضي نفي ما هو دونه ولكن المتكلم يعمد إلى هذه الطريقة ليلفت إلى أن البلوغ إلى أبلغ الحالات في هذا الفعل المنفي حقيق بمن هو في مثل حاله ، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾ (الأنبياء:١٩) فقد نفى عنهم الاستحسار الذي هو مبالغة في الحسور والمراد نفي أدنى مراتب الحسور لا أبلغها ، ونفي الأبلغ ـ كما قلنا ـ لا يستلزم نفي الأقل ولكنه عمد إلى هذا ليشير إلى أن ما هم فيه من مواصلة العبادة حقيق بأن يصيبهم بغاية الضعف والكلال ، يقول الزمخشري : «فإن قلت : الاستحسار مبالغة في الحسور فكان الأبلغ في وصفهم أن ينفي عنهم أدنى الحسور ، قلت : في الاستحسار بيان أن ما هم فيه يوجب غاية الحسور وأقصاه ، وأنهم أحقاء لتلك العبادات الباهظة بأن يستحسروا فيما يفعلون ، أي تسبيحهم متصل دائم في جميع أوقاتهم ، لا يتخلله فترة بفراغ أو شغل آخر»[2] .

وقد يتجه النفي إلى ما علم نفيه وذلك للفت السامع إلى نفسه ومراجعة فكره حتى يرجع إلى الحق ، وفيه ضرب من التهكم وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ

---

(١) الكشاف ٣/٨٩ .

(٢) المرجع السابق ٣/٨٥ .

﴿ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ (آل عمران:٤٤) يقول الزمخشري : «فإن قلت : لم نفيت المشاهدة وانتفاؤها معلوم بغير شبهة ، وترك نفي استماع الأنباء من حفاظها وهو موهوم ؟ قلت : كان معلومًا عندهم علمًا يقينيًّا أنه ليس من أهل السماع والقراءة ، وكانوا منكرين للوحي مع علمهم بأنه لا سماع ولا قراءة ، ونحوه : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ ﴾ ، ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ ﴾ ، ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ ﴾[1](القصص:٤٤، القصص:٤٦)(يوسف:١٠٢).

وتتكرر هذه الصورة من النفي ويكرر الزمخشري هذا التحليل الواعي في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ ﴾ (يوسف:١٠٢) . قال الزمخشري : «والمعنى أن هذا النبأ غيب لم يحصل لك إلا من جهة الوحي لأنك لم تحضر بني يعقوب حين أجمعوا أمرهم وهو إلقاؤهم أخاهم في البئر كقوله : ﴿ وَأَجْمَعُوٓاْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ﴾ (يوسف:١٥) ، وهذا تهكم بقريش وبمن كذبه لأنه لم يخف على أحد من المكذبين أنه لم يكن من حملة هذا الحديث وأشباهه ولا لقي فيها أحدًا ، ولا سمع فيه ولم يكن من علم قومه ، فإذا أخبر به ، وقص هذا القصص العجيب الذي أعجز حملته ورواته لم تقع شبهة في أنه ليس منه ، وأنه من جهة الوحي ، فإذا أنكروه تهكم بهم ، وقيل لهم : علمتم بالمكابرة أنه لم يكن شاهدًا لما مضى من القرون الخالية ، ونحوه : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ ﴾ (القصص:٤٤) (الكشاف ٢/٣٩٥) .

القصر :

تكلم الزمخشري عن إفادة صور التقديم لمعنى الاختصاص وقد بينا رأيه في هذا وقد حاول بعض الدارسين أن يجد فرقًا بين الاختصاص والحصر وقال : «التخصيص قصد المتكلم إفادة السامع خصوص شيء من غير تعرض

---

(١) الكشاف ١/٢٧٨ .

لغيره بإثبات ولا نفي بسبب اعتناء المتكلم بذلك الشيء وتقديمه له في كلامه ، فإذا قلت : زيدًا ضربت ، كان المقصود الأهم إفادة خصوص وقوع الضرب على زيد لا إفادة حصول الضرب منك ، ولا تعرض في الكلام لغير زيد بإثبات ولا نفي ، وأما الحصر فمعناه نفي غير المذكور وإثبات المذكور ويعبر عنه بـ « ما » و« إلا » وبـ« إنما » فهو زائد على الاختصاص ولا يستفاد بمجرد التقديم »[1] وهذا الكلام غير صحيح لأنه ليس وصفًا دقيقًا لمفاد الأساليب فضلا عن أنه يخالف فهم الثقاة في دراسة التراكيب .

وتكلم الزمخشري عن النفي والاستثناء ومن الواضح أن البلاغيين درسوا النفي والاستثناء في موضعين ، الأول القصر ، حيث بينوا القصر الإضافي ، وقصر الصفة على الموصوف ، والموصوف على الصفة ، وكان النفي والاستثناء كأنه رأس باب القصر ، والثاني في علم البديع حين ذكروا تأكيد المدح بما يشبه الذم وعكسه ، وكأنها في تصورهم لا تستعمل في الأساليب البليغة إلا في هذين الموضعين، وأن معانيها الأدبية والبلاغية لا تعدوهما » .

وقد أشار الزمخشري إلى إفادتها التأكيد ، أي تأكيد ما استعملته فيه وليس تأكيد المدح بما يشبه الذم ، ولا عكسه فقط ، وهذا التأكيد هو الذي تفرعت عنه دلالة القصر ، لأنه تأكيد على تأكيد ، ثم إنه يتجدد معناه تبعًا لتجدد الجملة واختلاف سياقها . فمن ذلك التأكيد في مقام النصح والإرشاد ، كما في قوله تعالى : ﴿ **قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا** ﴾ (الفرقان:٥٧) .

قال الزمخشري : « إلا : فعل من « شاء » واستثنائه عن الأجر قول ذي شفقة عليك قد سعى لك في تحصيل مال : ما أطلب منك ثوابًا على ما سعيت إلا أن تحفظ هذا المال ولا تضيعه ، فليس حفظك المال لنفسك من جنس الثواب

---

(١) تقرير الشمس الإنبابي ٢٧/٣ .

لكن صوره هو بصورة الثواب وسماه باسمه ، فأفاد فائدتين : إحداهما : خلع شبهة الطمع في الثواب من أصله ، كأنه يقول لك : إن كان حفظك لمالك ثوابًا فإني أطلب الثواب ، والثانية : إظهار الشفقة البالغة ، وأنك إن حفظت مالك اعتد بحفظك ثوابًا ، ورضي به كما يرضى المثاب بالثواب»[1] .

ويلاحظ أنها أحسن ما تكون موقعًا إذا كان ما بعد «إلا» غير داخل فيما قبلها ، أي في حال الاستثناء المنقطع وكأن البلاغيين وأكثرهم من مقدمي النحاة لما قصروا البحث فيها على هذين الموضعين استلهموا باب الاستثناء في النحو وكأن بحث القصر امتداد للاستثناء المتصل غير الموجب ، وبحث تأكيد المدح في أحد وجوهه امتداد للاستثناء المنقطع غير الموجب ، وإذا كنا نلاحظ أنها أحسن ما تكون موقعًا في حالة الاستثناء المنقطع فإن هذا يعني أن البلاغيين أهملوا بحث أحسن مواقعها لأنهم لم يدرسوا من هذه الأحوال إلا حالا واحدة هي تأكيد المدح بما يشبه الذم وعكسه ، ولست أدري لماذا اختص البلاغيون هذه الحالة ودرسوها وأهملوا غيرها من حالات التأكيد وهي جد كثيرة في كتاب الله . وهناك كثير من الصور التي تنبه إليها الزمخشري ونبه إليها وهي كما قلت تدور حول فائدة التأكيد، يقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ۝٦ لَّا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِن جُوعٍ ﴾ (الغاشية:٦،٧) : «أو أريد لا إطعام أصلاً ، لأن الضريع ليس بطعام للبهائم فضلاً عن الإنس ، لأن الطعام ما أشبع أو أسمن ، وهو منهما بمعزل ، كما تقول : ليس لفلان ظل إلا الشمس ، تريد نفي الظل على التوكيد»[2] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ (النمل:٦٥) : «فإن قلت : لم رفع اسم الله والله يتعالى أن يكون ممن في السموات والأرض؟ قلت : دعت إليه نكتة سرية ... ليئول المعنى إلى قولك : إن كان الله ممن في السموات والأرض فهم يعلمون الغيب ، يعني أن علمهم

---

(١) الكشاف ٢٢٧/٣ .

(٢) المرجع السابق ٣٩٥/٤ .

الغيب في استحالته كاستحالة أن يكون الله منهم ، كما أن معنى ما في البيت ـ يعني قوله :

وبَلْدةٍ ليس بـــها أَنِـــيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العـــيسُ

إن كانت اليعافير أنيسًا ففيها أنيس ، بتا للقول بخلوها عن الأنيس»[1] وبيان وجه الدلالة على التوكيد في هذه الجملة هو ما ذكره البلاغيون في بيان وجه الدلالة في توكيد المدح بما يشبه الذم .

ثم إن الزمخشري يربط هذه الطريقة من التوكيد بطريقة أخرى يسميها العكس أحيانًا ، وقد سماها البلاغيون طريقة التنويع ، واختلفوا في موضعها وهم يصنفون فنون البلاغة على علومها الثلاثة ، يقول في قوله تعالى : ﴿ **يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝٨٨ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ** ﴾ (الشعراء:٨٨،٨٩) : «وهو من قولهم : «تَحِيَّةُ بَيْنِهِم ضَرْبٌ وجِيعٌ» ، «وما ثوابهُ إلا السيفُ» وبيانه أن يقال لك : هل لزيد مال وبنون ؟ فتقول : ماله وبنوه سلامة قلبه ، تريد نفي المال والبنين عنه ، وإثبات سلامة القلب له ، بدلاً من ذلك[2].

ويقول في قوله تعالى:﴿ **وَمَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ** ﴾ (البروج:٨) : «وما نقموا منهم ، وما عابوا منهم ، وما أنكروا إلا الإيمان ، كقوله : «ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم» . قال قيس الرقيات :

مَـــا نَقمـــوا مـــن بَنِـــي أُمَيَّـــةَ إلا أنـــــهم يَحلمُـــون إن غَضِـــبوا[3]

وواضح أن ما ذكره في هذه الآية من أمثلة البلاغيين في باب البديع حين يتكلمون في تأكيد المدح بما يشبه الذم .

قلنا : إن الزمخشري تكلم في التقديم ، وبين إفادته للاختصاص ، وتكلم في النفي والاستثناء وأشار إلى معاني هذه الأداة الأدبية وحسن موقعها في باب

---

(١) الكشاف ٢٩٧/٣ .
(٢) المرجع السابق ٢٥٢/٣ .
(٣) المرجع السابق ٥٨٤/٤ .

التوكيد . ونقول : إنه في هذا المجال يذكر ويشير إلى أنها تفيد قصر الصفة على الموصوف يقول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ (البقرة:١١) : « وإنما : لقصر الحكم على شيء كقولك : إنما ينطلق زيد ، أو لقصر الشيء على حكم كقولك : إنما زيد كاتب ، ومعنى ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ أن صفة المصلحين خلصت لهم وتمحضت من غير شائبة قادح فيها من وجه من وجوه الفساد »[١] .

ويشير إلى ما فيها من معنى التعريض ، ذلك المعنى الذي شرحه عبد القاهر شرحًا مبسوطًا وجعله أحسن مواقعها ، يقول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾ (الأنعام:٣٦) : « يعني أن الذين تحرص على أن يصدقوك بمنزلة الموتى الذين لا يسمعون ، وإنما يستجيب من يسمع كقوله : ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ (النمل:٨٠)[٢] .

والمقصور عليه في « إنما » هو المتأخر يقول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ (التوبة:٦٠) : « قصر لجنس الصدقات على الأصناف المحدودة وأنها مختصة بها لا يتجاوزها إلى غيرها كأنه قيل : إنما هي لهم لا لغيرهم ، ونحوه قولك : إنما الخلافة لقريش ، تريد لا تتعداهم ولا تكون لغيرهم »[٣] .

وقد فهم بعض البلاغيين من كلامه في غير هذا الموضع أن المقصور عليه في « إنما » ليس بلازم أن يكون متأخرًا بل قد يكون هو المتقدم وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا ﴾ (الحجر:١٥) : « وقالوا « إنما » ليدل على أنهم يبتون القول بأن ذلك ليس إلا تسكيرًا للأبصار »[٤] .

وقد جمع الشهاب الخفاجي جملة من آراء البلاغيين في هذه المسألة وذكر موقف بعضهم من كلام الزمخشري ، يقول الشهاب : « بيَّن الزمخشري الحصر

---

(١) الكشاف ٤٨/١ .
(٢) المرجع السابق ١٥/٢ .
(٣) المرجع السابق ٢٢١/٢ .
(٤) المرجع السابق ٤٤٧/٢ .

بقوله : يبتون القول بأن ذلك ليس إلا تسكيرًا ، وتبعه بعض المتأخرين وأورد عليه العلامة أن « إنما » تفيد الحصر في المذكور آخرًا فيكون الحصر في الأبصار لا في التسكير فكأنهم قالوا : سكرت أبصارنا لا عقولنا فنحن وإن تخيلنا هذه الأشياء بأبصارنا لكن نعلم بعقولنا في الحال بخلافه ، ثم أضربوا عن الحصر في الأبصار وقالوا : بل تجاوز ذلك إلى عقولنا ، وكذا قال الإمام أيضًا ، وهذا مبني على أن تقديم المقصور على المقصور عليه لازم ، أو خلافه ممتنع ، وقد قال المحقق في شرح التلخيص أنه يجوز إذا كان نفس التقديم مفيدًا للقصر كما في قولنا : إنما زيدًا ضربت ، فإنه لقصر الضرب على زيد . قال أبو الطيب :

أَسَامِيًا لم تَزِدْهُ مَعْرِفَةً إنما لَذَّةً ذكَرْنَاها

أي ما ذكرناها إلا للذة ، وأجاب بأن الكلام فيما إذا كان القصر مستفادًا من « إنما » وهذا ليس كذلك وجوابه غير مسلم فإنه قال في عروس الأفراح : إن هذا الحكم غير مسلم فإن قولك : إنما قمت ، معناه لم يقع إلا القيام ، فهو لحصر الفعل ، وليس بأخير ولو قصد حصر الفاعل لانفصل ، ثم أورد أمثلة متعددة من كلام المفسرين تدل على خلاف ما قاله أهل المعاني في هذه المسألة ، فالظاهر أن الزمخشري لا يرى ما قالوه مضطردًا وهم قد غفلوا عن مراده هنا »[1] .

وكلامه لا يدل على ما فهموه منه فليس فيه شيء يتعلق بالمقصور عليه أو المقصور ، وإنما هو بيان لما تضمنه كلام المعاندين وأكدوه بـ « إنما » ليثبتوا أن ذلك تسكير ، وليس بآية دالة على صدق النبي ، أما أن التسكير في الأبصار لا في العقول فهذا شيء لم يعن الزمخشري ببيانه وإنما عنايته ببيان ما قالوه عن الحجة المبينة ولو أراد الزمخشري ما فهموه من قصر الأبصار على

---

(١) حاشية الشهاب ٥/٢٨٦ .

التسكير لقال : ليدل على أنهم يبتون القول بأن أبصارهم ليست إلا مسكرة ، أما قوله : بأن ذلك ليس إلا تسكيراً للأبصار فمعناه أن ما رأوه ليس إلا تسكيراً للأبصار لا يتعداه إلى كونه آية فهو قصر ما رأوه على التسكير لنفي أن يكون حجة .

العطف :

ويلحظ الزمخشري في العطف بالواو معاني أدبية لم يستخرجها النحاة غالبًا ولم يلتفتوا إليها لأنها تتصل بالناحية البلاغية أكثر من اتصالها بالصواب والخطأ .

فمن ذلك أن المعطوف عليه بالواو أحيانًا لا يكون مقصودًا بالحكم وإنما يذكر للدلالة على قوة صلته بالمعطوف وأنه منه بمكان ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ (الحجرات:١). يقول الزمخشري :« ويجوز أن يجري مجرى قولك : سرني زيد وحسن حاله ، وأعجبت بعمرو وكرمه ، وفائدة هذا الأسلوب الدلالة على قوة الاختصاص ، ولما كان رسول الله عليه السلام من الله بالمكان الذي لا يخفى سلك به ذلك المسلك »[(١)] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ ﴾ (النمل:١٨) : « أراد ليحطمنكم جنود سليمان فجاء بما هو أبلغ ، ونحوه : عجبت من نفسي ومن إشفاقها »[(٢)].

وقد أخذ البلاغيون من كلامه في تحليل هذه الطريقة أنه إذا ذكر اسمان متعاطفان والحكم إنما هو لأحدهما أفاد قوة اختصاص المعطوف بالمعطوف عليه وأنهما بمنزلة شيء واحد بحيث يصح نسبة أوصاف أحدهما وأحواله إلى

---

(١) الكشاف ٢٧٨/٤ .

(٢) المرجع السابق ٢٨١/٣ .

الآخر وأن هذه الطريقة غير طريقة البدل لأن الثاني هو المقصود بالنسبة فيها ففرق بين قولك : « أعجبني زيد وكرمه » ، و« أعجبني زيد كرمه »[1].

ومن ذلك ـ أي ومن مواقع الواو البلاغية ـ أن المعطوف ربما لا يراد تشريكه في الحكم مع المعطوف عليه وإنما يراد اللفت إلى معنى يحدده سياق الكلام . يقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ (المائدة:٦) : « قرأ جماعة « وأرجلكم » بالنصب فدل على أن الأرجل مغسولة ، فإن قلت : فما تصنع بقراءة الجر ودخولها في حكم المسح ؟ قلت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها فكانت مظنة الإسراف المذموم المنهي عنه فعطف على الثالث الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصار في صب الماء عليها »[2].

وقد تدخل الواو على الجملة الواقعة صفة للنكرة وحينئذ تفيد تأكيد وصف الموصوف بالصفة ، يقول في قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم ﴾ (الكهف:٢٢) : « فإن قلت : فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة ، ولم دخلت عليها دون الأولين ؟ قلت : هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة كما تدخل على الواقعة حالاً من المعرفة في نحو قولك : جاءني رجل ومعه آخر ، ومررت بزيد وفي يده سيف ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ (الحجر:٤) وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر ، وهذه الواو هي التي أذنت بأن الذين قالوا ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ قالوا عن ثبات وعلم وطمأنينة نفس ولم يرجموا بالظن كما قال غيرهم والدليل عليه أن الله سبحانه أتبع القولين الأوليين قوله : ﴿ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ﴾

---

(١) تنظر حاشية الشهاب ج ٦ والكشاف ١٩٥/٣، ١٩٦ .
(٢) الكشاف ٤٧٤/١ .

وأتبع القول الثالث قوله : ﴿ مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ (الكهف:٢٢) وقال ابن عباس رضي الله عنه : «حين وقعت الواو انقطعت العدة لم يبق بعدها عدة عاد يلتفت إليه»[١] .

ويكرر هذا الكلام في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ (الحجر:٤)[٢].

وقد تقع الواو فاصلة في ذكر الشيء بألفاظ متعددة كل منها مشعر بوصف من أوصافه فتفيد هذه الواو أن هذا المذكور جامع لكل هذه الصفات ، يقول في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ ﴾ (البقرة:٥٣) : «يعني الجامع بين كونه كتابًا منزلاً وفرقانًا يفرق بين الحق والباطل ـ يعني التوراة ـ كقولك : رأيت الغيث والليث ، تريد الرجل الجامع بين الجود والجراءة ، ونحوه . ونحوه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (الأنبياء:٤٨) قوى يعني الجامع بين كونه فرقانًا وضياء وذكرى»[٣].

وقد تقع الواو بين الصفات للإشارة إلى أن الموصوف بلغ الكمال في كل صفة منها ، يقول في قوله تعالى : ﴿ ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ﴾ (آل عمران:١٧) : «والواو المتوسطة بين الصفات للدلالة على كمالهم في كل واحدة منها»[٤].

وقد تفيد الواو أن أحد المتعاطفين قد بلغ في الوصف المراد بيانه مبلغ الآخر الذي عرف وشهر ببلوغه الغاية في هذا الوصف . يقول في قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ (النساء:١) : «وقد آذن عز وجل إذ قرن الأرحام باسمه أن صلتها منه بمكان كما قال : ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ (البقرة:٨٣)[٥].

---

(١) الكشاف ٥٥٧/٢ .
(٢) المرجع السابق ص ٤٤٤ .
(٣) المرجع السابق ١٠٤/١ .
(٤) المرجع السابق ٢٦٣/١ .
(٥) المرجع السابق ٣٥٦/١ .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾ (آل عمران:١٨١) : « وجعل ﴿ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ ﴾ قرينة له إيذانًا بأنهما في العظم إخوان »[١].

وقد تأتي الصفات متتابعة لا يفصلها عاطف ثم تقع الواو بين صفتين منها وبهذا يختلف نسق هاتين الصفتين عن باقي الصفات ، ويبحث الزمخشري سر هذه المخالفة . يقول في قوله تعالى : ﴿ حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ ﴾ (غافر:١-٣): « فإن قلت : ما بال الواو في قوله ﴿ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ ﴾ ؟ قلت : فيها نكتة جليلة وهي إفادة الجمع للمذنب التائب بين رحمتين بين أن يقبل توبته فيكتبها له طاعة من الطاعات ، وأن يجعلها محاءة للذنوب كأن لم يذنب كأنه قال : جامع المغفرة والقبول »[٢].

وقد تقع الواو بين صفتين من الصفات المتتابعة بدون عاطف لا للإشارة إلى أن المذكور يجمع بين الصفتين كما في الآية السابقة ولكن للإشارة إلى أنه لا يمكن الجمع بينهما لتنافي المعنى فيهما ، يقول في قوله تعالى : ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ (التحريم:٥) : « فإن قلت : لم أخليت الصفات كلها عن العاطف ووسط بين الثيبات والأبكار ؟ قلت : لأنهما صفتان متنافيتان لا يجتمعن فيهما اجتماعهن في سائر الصفات فلم يكن بد من الواو »[٣].

وقد أشار الزمخشري إلى ما يفيده عطف البيان من معنى التوكيد والتقرير وذلك لأن البيان يعني أن المُبيَّن هو عين الشيء المتقدم لأنه تفسير له وتبيين وبهذا يتكرر ذكره ، ثم إنه قد يكون في المعطوف عليه معنى من المعاني التي

---

(١) الكشاف ٣٤٣/١ .
(٢) المرجع السابق ١١٦/٤ .
(٣) المرجع السابق ٤٥٤/٤، ٤٥٥ .

يتميز بها فيصير هذا المعنى وصفًا للمعطوف وعلامة له. يقول في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝١٠ قَوْمَ فِرْعَوْنَ ﴾ (الشعراء:١٠،١١) : «سجل عليهم بالظلم بأن قدم ﴿ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ثم عطفهم عليهم عطف البيان كأن معنى «القوم الظالمين» وترجمته قوم فرعون»[١] ويقول في قوله تعالى : ﴿ أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ ﴾ (هود:٦٠) : «قوم هود : عطف بيان لـ «عاد» ، فإن قلت : ما الفائدة في هذا البيان والبيان حاصل بدونه ؟ قلت : الفائدة فيه أن يوسموا بهذه الدعوى وسمًا وتجعل فيهم أمرًا محققًا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه»[٢] .

البدل :

وطريقة البدل لا تكاد تختلف من الناحية البلاغية عن طريقة عطف البيان فكلاهما فيه تثنية وتأكيد ، لأن فيه جمعًا بين المفسر والتفسير ، وكلاهما مشعر بأن الثاني هو عين الأول وكأنه ترجمته وإن كان أخص منه في بعض صوره. وكلام الزمخشري في البدل لا يختلف كثيرًا عن كلامه في عطف البيان. يقول في قوله تعالى : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ (الفاتحة:٦،٧) : ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ بدل من «الصراط المستقيم» ، وهو في حكم تكرير العامل ، كأنه قيل : اهدنا الصراط المستقيم ، اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم ، كما قال الذين استضعفوا لمن آمن منهم ، فإن قلت : ما فائدة البدل ؟ وهلا قيل اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم ؟ قلت : فائدته التوكيد ، لما فيه من التثنية ، والتكرير ، والإشعار بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين ، ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجه وآكده ، كما تقول : هل أدلك على أكرم الناس وأفضلهم ؟ فلان ، فيكون ذلك في وصفه بالكرم والفضل من قولك : هل أدلك على فلان الأكرم الأفضل ؟ لأنك تثبت ذكره مجملا أولا ، ومفصلا ثانيًا ،

---

(١) الكشاف ٢٣٧/٣ .

(٢) المرجع السابق ٣١٧/٢ .

وأوقعت فلانًا تفسيرًا وإيضاحًا للأكرم الأفضل فجعلته علمًا في الكرم والفضل ، فكأنك قلت : من أراد رجلاً جامعًا للخصلتين فعليه بفلان ، فهو المشخص المُعَيَّن لاجتماعهما ، غير مدافع ولا منازع»[1] .

ولا نجده قد ذكر فائدة البدل في تفسيره بمثل ما ذكره هنا ، وما ذكره في غير هذا الموضع لا يعدو أن يكون تلخيصًا لبعض ما ذكره هنا ، كما يقول في قوله تعالى : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ (النساء:١١) : «فإن قلت : فهلا قيل ولكل واحد من أبويه السدس وأي فائدة في ذكر «الأبوين» أولا ، ثم في الإبدال منهما ؟ قلت : لأن في الإبدال والتفصيل بعد الإجمال تأكيدًا ، وتشديدًا ، كالذي تراه في الجمع بين المفسر والتفسير»[2].

الوصف :

وقد لاحظ الزمخشري أن الصفة قد تكون للدلالة على تعظيم الموصوف كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا ﴾ (المائدة:٢) يقول : «أي لا يتعرضون لقوم هذه صفتهم ، تعظيمًا لهم ، واستنكارًا أن يتعرضوا لمثلهم»[3].

وقد تكون لمدح الموصوف فيكون الموصوف مدحًا لها وذلك إذ أجريت صفة عظيمة على موصوف عظيم ، يقول في قوله تعالى : ﴿ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ ﴾ (المائدة:٤٤) : «صفة أجريت على النبيين على سبيل المدح ، كالصفات الجارية على القديم سبحانه ، لا للتفصيل والتوضيح ، وأريد بإجرائها التعريض باليهود وأنهم بعداء عن ملة الإسلام التي هي دين الأنبياء كلهم ، في القديم والحديث»[4] والتعريض باليهود وبأنهم بعداء عن ملة الإسلام التي هي دين الأنبياء لا يكون إلا لأن الصفة قد أفادها الموصوف مزيدًا من التعظيم والتقدير ، فالمدح الذي ذكره الزمخشري مدح للصفة والموصوف

---

(١) الكشاف ١/١٣ .
(٢) المرجع السابق ١/٣٧٢ .
(٣) المرجع السابق ١/٤٦٧ .
(٤) المرجع السابق ١/٤٩٤، ٤٩٥ .

معًا وقد علق ابن المنير على هذا بما يفيد اعتراضه على كلام الزمخشري من حيث إن الصفات الجارية على القديم سبحانه وعلى النبيين عليهم السلام والملائكة المقربين إنما هي لإعظام الصفات بالموصوفين لا لإعظام الموصوفين بالصفات ، وأن الغرض منها هو حث الناس على اكتسابهم لها ، وترغيبهم فيها ، لأنها صفات العظماء ، وإذا كانت النبوة أعلى من الإسلام فإن مدحهم بالإسلام بعدها يكون نزولاً من الأعلى إلى الأدنى ، وهذا عكس قانون البلاغة في الترقي في الصفات من الأدنى إلى الأعلى ، وهذا ـ أعني مدح الصفات بالموصوفين ـ طريقة عرفها الشعراء وعليها قول القائل في مدح المصطفى عليه السلام :

ما إن مَدَحْتُ مُحمدًا بقصيدتي لكن مدحتُ قصيدتي بمحمد

وهذا ملخص ما ذكره ابن المنير وهو كلام طيب ولكنني كما قلت أرى أن كلام الزمخشري يفيد ما اعترض عليه به من أن الوصف هنا لمدح الموصوفين والصفات بدليل ما ذكره من التعريض ولأن فضل النبوة على الإسلام لا يغيب عنه ولأن الترقي من الأدنى إلى الأعلى أمر لا يجهله كما سنبين وأنه لا ضير علينا إن قلنا إن صفات القديم سبحانه مدح له لأنها خاصة به كالقدرة والرزق والإحياء إلى آخرها ، كما أن وصف النبيين بالإسلام مدح لهم لأن الله قد اختاره لهم فلا محل إذن لما اعترض به ابن المنير .

وقد يكون الوصف للإفادة بأن الموصوف أمر يستعظم وقوعه ويستبعد حدوث مثله كما في قوله تعالى : ﴿ **كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ** ﴾ (الكهف:٥) قال الزمخشري : «ووصفه لـ «كلمة» تفيد استعظامًا لاجترائهم على النطق بها وإخراجها من أفواههم فإن كثيراً مما يوسوسه الشيطان في قلوب الناس ويحدثون به أنفسهم من المنكرات لا يتمالكون أن يتفوهوا به ، ويطلقوا به ألسنتهم ، بل يكظمون عليه تشورا من إظهاره ، فكيف بمثل هذا المنكر»[1].

---

(١) الكشاف ٢/٥٤٩ .

وقد يكون الوصف لزيادة التعميم والإحاطة كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ﴾ (الأنعام:٣٨) يقول : « فإن قلت : وما من دابة ولا طائر إلا أمم أمثالكم وما معنى زيادة قوله ﴿ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ، و﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ ؟ قلت : معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة كأنه قيل : وما من دابة قط في جميع الأرضين السبع ، وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه ، إلا أمم أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهمل أمرها »[1].

وقد يكون الوصف لتحديد المراد من الموصوف وتمييز مدلوله وذلك إذا كان دالاً على أمرين والمراد تخصيص أحدهما كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ (النحل:٥١) قال الزمخشري : « فإن قلت : إنما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين فقالوا : عندي رجال ثلاثة وأفراس أربعة ، لأن المعدود عار عن الدلالة على العدد الخاص ، وأما : رجل ورجلان ، وفرس وفرسان ، فمعدودان فيهما دلالة على العدد فلا حاجة إلى أن يقال : رجل واحد ورجلان اثنان ، فما وجه قولهم ﴿ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ ؟ قلت : الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دال على شيئين ، على الجنسية والعدد المخصوص ، فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد إليه به ، ألا ترى أنك لو قلت . إنما هو إله ، ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل أنك تثبت الألوهية لا الوحدانية »[2].

ويدرك الزمخشري الملاءمة الدقيقة بين الصفات والموصوفين ويعينه على هذا تأمل بصير لمدلول الكلمات وإيحاءاتها ، يقول في قوله تعالى : ﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ﴾ (يس:٤٠) : « فإن

---

(١) الكشاف ٢/١٦ .

(٢) المرجع السابق ٢/٤٧٥ .

قلت : لم جعلت الشمس غير مدركة والقمر غير سابق ؟ قلت : لأن الشمس لا تقطع فلكها إلا في سنة والقمر يقطع فلكه في شهر فكانت الشمس جديرة بأن توصف بالإدراك لتباطئ سيرها عن سير القمر ، وكان القمر خليقًا بأن يوصف بالسبق لسرعة سيره»[1] .

وقد يوصف الموصوف بصفتين متتابعتين دالتين على معنى واحد دلالة عامة إلا أن إحداهما أبلغ من الأخرى ، وحينئذ يبين الزمخشري أن الأصل في مثل هذا النوع من الصفات أن يرتبه المتكلم ترتيبًا ينتقل فيه من الأدنى إلى الأعلى ، فيقال : هو أبيض ناصع ، ولا يقال : هو ناصع أبيض ، فإذا جاء الكلام البليغ على غير هذا الترتيب فذلك لغرض يكشف عنه النظر ، يقول في قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ (الفاتحة:١) : «فإن قلت : فلم قدم ما هو أبلغ من الوصفين على ما هو دونه والقياس الترقي من الأدنى إلى الأعلى كقولهم : فلان عالم نحرير ، وشجاع باسل ، وجواد فياض ؟ قلت : لما قال «الرحمن» فتناول جلائل النعم وعظائمها وأصولها أردفه «الرحيم» كالتتمة والرديف ليتناول مادق منها وبطن» (الكشاف ١/٧) .

الحذف :

والحذف لا يكون إلا عند العلم وأمن الإلباس ، والشيء إذا علم وشهر موقعه سهل حذفه وإسقاطه . والزمخشري يقرر هذا الأساس في قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴾ (الواقعة:٧٠) يقول : «فإن قلت : لم أدخلت اللام على جواب «لو» في قوله تعالى:﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا ﴾ (الواقعة:٦٥) ، ونزعت منه هنا ؟ قلت : إن «لو» لما كانت داخلة على جملتين معلقة ثانيتهما بالأولى تعلق الجزاء بالشرط اتفاقًا ولم تكن مُخْلَصةً للشرط كـ«إن» ولا عاملة مثلها ، وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقًا من حيث إفادتها مضمون جملتيها أن الثاني امتنع لامتناع الأول ، افتقرت في جوابها إلى

---

(١) الكشاف ٤/١٤ .

ما ينصب علمًا على هذا التعلق ، فزيدت هذه اللام لتكون علمًا على ذلك فإذا حذفت بعد ما صارت علمًا مشهورًا مكانه ، فلأن الشيء إذا علم وشهر موقعه وصار مألوفًا ومأنوسًا به لم يبال بإسقاطه عن اللفظ استغناء» (الكشاف ٣٧١/٤).

ولم يكن كلام الزمخشري في الحذف مقصورًا على بيان المحذوف كما هو الحال عند كثير من البلاغيين وإنما كان يبحث سره دائمًا ويكشف ما ينطوي عليه من معنى بلاغي . فالخبر قد يحذف ليفيد حذفه مزيدًا من التقوية والتوكيد ، يقول في قوله تعالى : ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ ﴾ (الأنفال:٤١) : «فأن لله : مبتدأ خبره محذوف تقديره : فحق أو فواجب أن لله خمسه ، وروى الجعفي عن أبي عمرو : فإن لله ـ بالكسر ـ وتقوية قراءة النخعي ، فلله خمسه والمشهورة آكد وأثبت للإيجاب ، كأنه قيل : فلابد من ثبات الخمس فيه ولا سبيل إلى الإخلال به والتفريط فيه ، من حيث إنه إذا حذف الخبر واحتمل غير واحد من المقدورات كقولك : ثابت واجب ، حق لازم .. وما أشبه ذلك كان أقوى لإيجابه من النص على واحد»[1] .

ولحذف الموصوف في بعض المواقع ذوق يدركه صاحب الحس ولا يخطئه ، والزمخشري يشير إلى هذا ويعلل هذا الحسن بما في الحذف من الإبهام يقول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ (الإسراء:٩) : «للحالة التي هي أقوم الحالات ، وأسدها ، أو للملة ، أو للطريقة ، وأيما قدرت لم تجد مع الإثبات ذوق البلاغة الذي تجده مع الحذف ، لما في إبهام الموصوف بحذفه من فخامة تفقد مع إيضاحه»[2] .

وفي حذف المفعول ملاحظات قيمة تبلغ الغاية في الدقة وسمو الإدراك يقول في قوله تعالى : ﴿ قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ ﴾ (طه:٤٥) : «أو أن يطغى بالتخطي إلى أن يقول فيك ما لا ينبغي لجرءته

---

(١) الكشاف ٢٧٢/٢ .

(٢) المرجع السابق ٨٠٥/٢ .

عليك ، وقسوة قلبه ، وفي المجيء به هكذا على الإطلاق وعلى سبيل الرمز به من حسن الأدب ، وتحاش عن التفوه بالعظيمة»[1].

وقد يكون حذف المفعول للدلالة على عظمة المحذوف حتى إنه لا يكتنه ولا يحيط به وصف ، كما يقول في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ (الحج:٥) : «وورود الفعل غير معدى إلى المُبَيَّن إعلام بأن أفعاله هذه يتبين بها من قدرته وعلمه ما لا يكتنهه الذكر ولا يحيط به الوصف»[2] .

وقد يكون حذفه للدلالة على التعميم وأنه يتناول كل ما يصح أن يدخل تحت هذا الفعل فليس ذكر البعض بأولى من الآخر كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ . يقول : «فإن قلت : لم أطلقت الاستعانة به وبتوفيقه على أداء العبادة ويكون قوله ﴿ ٱهْدِنَا ﴾ بيانًا للمطلوب من المعونة كأنه قيل : كيف أعينكم ؟ فقالوا : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ (الفاتحة:٦) وإنما كان أحسن لتلاؤم الكلام وأخذ بعضه بحجزة بعض»[3].

ومما شاع حذفه حتى لا يكاد يذكر مفعول «شاء» ، و«أراد» ، يقول في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ﴾ (البقرة:٢٠) : «ومفعول «شاء» محذوف لأن الجواب يدل عليه والمعنى : ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بها ، ولقد تكاثر هذا الحذف في «شاء» ، و«أراد» لا يكادون يبرزون المعمول إلا في الشيء المستغرب كنحو قوله : «فلو شئت أن أبكي دمًا لبكيته...» .

وقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ ﴾ (الأنبياء:١٧) : لو أراد الله أن يتخذ ولدًا[4].

---

(١) الكشاف ٢٦٦/١ .
(٢) المرجع السابق ٥١/٣ .
(٣) المرجع السابق ١١٤/٣ .
(٤) المرجع السابق ٦٦/١ .

ويعترض أبو حيان على ما ذهب إليه الزمخشري من أن مفعول المشيئة في الآية والبيت إنما وجب ذكره لأنه أمر مستغرب لا يصح أن يكون المذكور دليلاً عليه ، يعترض أبو حيان على هذا ويقول : إن الذكر هنا ليس لما ذكره الزمخشري وإنما هو لعود الضمير ، إذ لو لم يذكر لم يكن للضمير ما يعود عليه[1] .

وكلام أبي حيان ضعيف ، لأن عود الضمير لا يوجب ذكر المفعول مقدمًا عليه إذ يمكن ذكر اللفظ الصريح بدل الضمير ويكون البيت : « لو شئت لبكيت دمًا » ، وتكون الآية : لو أردنا لاتخذنا لهوًا من لدنا ، وهذا كلام غامض لأنه ليس فيه ما يدل على المحذوف لغرابته فذكر المفعول هنا متعين كما قال الزمخشري وللسبب الذي ذكره .

والزمخشري يذكر ضرورة أن يكون المقدر من جنس المذكور الدال عليه ولا ينظر في هذا للقرائن الأخرى إذا كانت تدافع دلالة المذكور يقول في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا ﴾ (الإسراء:١٦) : « أمرناهم بالفسق ففسقوا ، والأمر مجاز ، فإن قلت : هلا زعمت أن معناه أمرناهم بالطاعة ففسقوا ؟ قلت : لأن ما لا دليل عليه غير جائز فكيف يحذف ما الدليل قائم على نقيضه ، وذلك أن المأمور به إنما حذف لأن « فسقوا » يدل عليه ، وهو كلام مستفيض يقال : أمرته فقرأ ، لا تفهم منه إلا أن المأمور به قيام أو قراءة ولو ذهبت تقدر غيره فقد رُمْتَ من مخاطبك علم الغيب ... فإن قلت : هلا كان ثبوت العلم بأن الله لا يأمر بالفحشاء وإنما يأمر بالقصد والخير دليلاً على أن المراد : أمرناهم بالخير ففسقوا ؟ قلت : لا يصح ذلك لأن قوله « ففسقوا » يدافعه ، فكأنك أظهرت شيئًا وأن تدعى إضمار خلافه ... ونظير « أمر » : « شاء » في أن مفعوله استفاض فيه الحذف لدلالة ما بعده عليه ، تقول : لو شاء لأحسن إليك ، ولو شاء لأساء إليك ، تريد : لو شاء الإحسان

---

(١) ينظر : البحر المحيط ٨٩/١ .

ولو شاء الإساءة ، فلو ذهبت تضمر خلاف ما أظهرت وقلت : قد دلت حال من أسندت إليه المشيئة أنه من أهل الإحسان ، أو من أهل الإساءة فاترك الظاهر المنطوق به وأضمر ما دلت عليه حال صاحب المشيئة لم تكن على سداد[1].

وقد يحذف المفعول لأن القصد إلى الفعل غير معتمد إلى شيء ، يقول في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ (الحجرات:١) : «وفي قوله ﴿ لَا تُقَدِّمُواْ ﴾ من غير ذكر مفعول وجهان ، أحدهما : أن يحذف ليتناول كل ما يقع في النفس مما يقدم ، والثاني : ألا يقصد قصد مفعول ولا حذفه ويتوجه بالنهي إلى نفس لتقدمة كأنه قيل : لا تقدموا على التلبس بهذا الفعل ولا تجعلوه منكم بسبيل كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ﴾ (المؤمنون:٨٠)[2] .

والزمخشري كثيراً ما يردد حذف المفعول بين فرضين الأول : إرادة العموم فيحذف ليشمل كل ما يمكن أن يقع عليه الفعل ، والثاني : ألا يراد له مفعول أصلاً وهذا واضح في الآية السابقة ويقول مثله في قوله تعالى : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ (العلق:١،٢)[3] .

ومن الواضح أن الزمخشري يستمد أكثر ما ذكره في هذا الموضوع من كلام عبد القاهر في دلائل الإعجاز وأن أكثر شواهده هنا من شواهد عبد القاهر هناك[4].

ويشير الزمخشري إلى مواقع الجملة المحذوفة ويبين أسرار حذفها .

فقد تحذف الجملة المعطوف عليها لظهور معناها ولسر بلاغي يتجدد بتجدد مقامات الكلام يقول في قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ

---

(١) الكشاف ٢/٥١٠ .
(٢) المرجع السابق ٤/٢٧٧ .
(٣) المرجع السابق ٤/٦٨١ .
(٤) ينظر : دلائل الإعجاز ص ٩٥-١١٢ .

﴿ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ ﴾ (الأعراف:١٦٠) : «فإن قلت : فهلا قيل : فضرب فانبجست ؟ قلت : لعدم الإلباس ، وليجعل الانبجاس مسببًا عن الإيحاء بضرب الحجر ، للدلالة على أن الموحى إليه لم يتوقف عن اتباع الأمر»[(١)].

وقد تحذف جملة الشرط وتدل عليها فاء الفصيحة التي لا تقع إلا في الكلام البليغ يقول في قوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ ﴾ (البقرة:٦٠) : «الفاء متعلقة بمحذوف أي فضرب فانفجرت كما ذكرنا في قوله : ﴿ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ (البقرة:٥٤) وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلا في كلام بليغ»[(٢)].

ولحذف الشرط مواقع يكون حذفه فيها من أحاسن الحذوف كما يقول[(٣)].

وقد يحذف جواب «لما» لاستطالة الكلام مع أمن الإلباس وفي حذفه من الإيجاز وقوة الدلالة ما ليس في ذكره يقول في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ (البقرة:١٧) : «فإن قلت : أين جواب «لما» ؟ قلت : فيه وجهان أحدهما : أن جوابه : ذهب الله بنورهم والثاني : أنه محذوف كما حذف في قوله : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ ﴾ (يوسف:١٥) وإنما جاز حذفه لاستطالة الكلام مع أمن الإلباس للدال عليه وكان الحذف أولى من الإثبات لما فيه من الوجازة مع الإعراب عن الصفة التي حصل عليها المستوقد مما هو أبلغ من اللفظ في أداء المعنى كأنه قيل : فلما أضاءت ما حوله خمدت فبقوا خابطين في ظلام متحسرين على فوت الضوء خائبين بعد الكدح في إحياء النار»[(٤)].

وقد يحذف جواب «لو» للإشارة إلى أنه أمر فظيع لا يحيط به وصف يقول في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾ (البقرة:١٦٥) أي :

---

(١) الكشاف ١٣٢/٢ .
(٢) المرجع السابق ١٠٨/١ .
(٣) المرجع السابق ٦٤/٢ .
(٤) المرجع السابق ٥٥/١ .

لو يعلم هؤلاء الذين ارتكبوا الظلم العظيم بشركهم أن القدرة كلها لله على كل شيء من العذاب والثواب دون أندادهم ، ويعلمون شدة عقابه للظالمين إذا عاينوا العذاب يوم القيامة لكان منهم ما لا يدخل تحت الوصف من الندم والحسرة ووقوع العلم بظلمهم وضلالهم ، فحذف الجواب كما في قوله : ﴿ **وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ** ﴾ (الأنعام:٢٧) ، وقولهم : « لو رأيت فلانًا والسياط تأخذه »[١] وقد يراد ذكر أشياء كثيرة فيعمد المتكلم إلى بعضها ويذكره ويسقط غيره ويحرص البليغ على أن يكون في كلامه ما يرشد إلى مقصده كأن يذكر أقسامًا ولا يستوفيها .

يقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ **فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا** ﴾ (آل عمران:٩٧) : « ويجوز أن تذكر هاتان الآيتان ويطوي ذكر غيرهما دلالة على تكاثر الآيات كأنه قيل : فيه آيات مقام إبراهيم ، وأمن من دخله ، وكثير سواهما ، ونحوه في طي الذكر قول جرير :

كانَتْ حَنِيفَةُ أَثلاثًا فُثْلُثُهمُوا ... مِنَ العَبيدِ وثُلْثٌ مِنْ مَواليها

ومنه قوله عليه السلام : « حبب إليَّ من دنياكم ثلاث : الطيب والنساء وقرة عيني في الصلاة »[٢] .

وقد تكون الكلمة في الجملة ذات مدلول واسع فتساعد المتكلم على التركيز والإيجاز يقول في قوله تعالى : ﴿ **عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ** ﴾ (البقرة:٦٨) . « فإن قلت : « بين » يقتضي شيئين فصاعدًا فمن أين جاز دخوله على « ذلك » ؟ قلت : لأنه في معنى شيئين حيث وقع مشارًا به إلى ما ذكر من الفارض والبكر ، فإن قلت : كيف جاز أن يشار به إلى المؤمنين وإنما هو للإشارة إلى واحد مذكر ؟ قلت : جاز ذلك على تأويل ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام ، كما جعلوا فعل نائبًا عن أفعال جمة تذكر قبله تقول للرجل : نعم

---

(١) الكشاف ١/١٥٩ .

(٢) المرجع السابق ١/١٥٩ .

ما فعلت ، وقد ذكر له أفعالاً كثيرة وقصة طويلة كما تقول له : ما أحسن ذلك »[1].

الذكـــر :

وينبه الزمخشري إلى ما تفيده متعلقات الأفعال من تحديد المعنى وتصويره أو توكيده ورفع احتماله ، ويشير في هذا إلى أن ما يقصده المتكلم في كلامه يكون هو الجزء الأهم في الجملة ، ولذلك يذكره وينص عليه وخلافه من الأجزاء التي يمكـن أن تتعلق بالأفـعـال تـكـون مطـروحـة ملقـاة لا يلتفت إليها ما دام الغرض لم يتعلق بها ، وفي هذا تحديد لأهمية متعلقات الأفعال على حسب أغراض الكلام ومقاصده ، وهذه المتعلقات سماها النحاة « فضلات » وهي تسمية فيها إشعار بقلة شأنها في الجمل يقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾ (يس:١٤) : « فإن قلت : لم ذكر المفعول به ؟ قلت : لأن الغرض ذكر المعزز به ، وهو شمعون ، وما لطف فيه من التدبير حتى عز الحق وذل الباطل . وإذا كان الكلام منصبًّا إلى غرض من الأغراض جعل سياقه له وتوجهه إليه كأن ما سواه مرفوض مطرح ونظيره قولك : حكم السلطان اليوم بالحق ، الغرض المسوق إليه قولك « بالحق » فلذلك رفضت ذكر المحكوم له والمحكوم عليه[2].

وقد يكون القيد لتقرير المعنى وتأكيده ولذلك يخاطب به المنكر ، كما يخاطب بالكلام المؤكد بمؤكدات حسب إنكاره ، يقول في قوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَـٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ (البقرة:٧٩) : « بأيديهم : تأكيد ، وهو من مجاز التأكيد ،كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه : يا هذا كتبته بيمينك هذه »[3] .

---

(١) الكشاف ١١٢/١ .
(٢) المرجع السابق ١١٧/٧ .
(٣) المرجع السابق .

ويلحظ زيادة القيد على حسب حال المخاطب من الإنكار في قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ (الكهف:٧٢) ، ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ (الكهف:٧٥) حيث زاد قوله : «لك» في المخالفة الثانية ، وذلك لزيادة المكافحة ، بالعتاب ، على رفض الوصية ، والوسم بقلة الصبر عند الكرة الثانية»[١].

وهذا القيد كما يفيد تأكيد الكلام المثبت يفيد كذلك تأكيد الكلام المنفي يقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ﴾ (العنكبوت:٤٨) : فإن قلت : ما فائدة قوله : ﴿ بِيَمِينِكَ ﴾ ؟ قلت : ذكر اليمين وهي الجارحة التي يزاول بها الخط زيادة تصوير لما نفي عنه من كونه كاتبًا ، ألا ترى أنك إذا قلت في الإثبات : رأيت الأمير يخط هذا الكتاب بيمينه ، كان أشد لإثباتك أنه تولى كتابته ، فكذلك النفي»[٢].

ويشير إلى ما في هذا القيد من توضيح للمعنى وتصوير له حتى كأنه أمام السامع صورة شاخصة يتأملها بوجدانه فيتقرر المعنى في نفسه ، يقول في قوله تعالى : ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ ﴾ (الأحزاب:٤) : «فإن قلت : أي فائدة في ذكر الجوف ؟ قلت : الفائدة فيه كالفائدة في قولك : في القلوب التي في الصدور ، وذلك ما يحصل للسامع من زيادة التصور والتجلي للمدلول عليه ، لأنه إذا سمع به صور لنفسه جوفًا يشتمل على قلبين فكان أسرع إلى الإنكار»[٣].

وقد يكون القيد للإيضاح بعد الإبهام وهذه طريقة حسنة في بناء الكلام وتركيبه ويرجع فضلها كما يقول الزمخشري إلى التأكيد والتفصيل. يقول في قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ۝٢٥ وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى ﴾ (طه:٢٥،٢٦) : فإن قلت : «لي» في قوله : ﴿ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ۝٢٥ وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى ﴾ ما جدواه

---

(١) ينظر : الكشاف ٢/٥٧٤ .
(٢) المرجع السابق ٣/٣٦١ .
(٣) المرجع السابق ٣/٤١٢ .

والكلام بدونه مستتب ؟ قلت : قد أبهم الكلام أولا فقيل ﴿ ٱشْرَحْ لِى ﴾ و﴿ وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى ﴾ فعلم أن ثَمَّ مشروحًا وميسرًا ثم بين ودفع الإبهام بذكرهما فكان آكد لطلب الشرح والتيسير لصدره وأمره من أن يقول : اشرح صدري ويسر أمري على الإيضاح الساذج ، لأنه تكرير للمعنى الواحد من طريقي الإجمال والتفصيل »[1] .

ويكرر هذا التحليل في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[2] (الشرح:١).

وقد يكون القيد لتأكيد المعنى لغرابته ولمجيئه على طريقة المجاز فيحتاج إلى زيادة كشف وتوضيح وتصوير ، فيكون هذا القيد مؤديًا كل هذه الأغراض يقول في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾ (الحج:٤٦) : « فإن قلت : أي فائدة في ذكر الصدور ؟ قلت : الذي قد تعورف واعتقد أن العمى على الحقيقة مكانه البصر ، وهو أن تصاب الحدقة بما يطمس نورها ، واستعماله في القلب مثل ، فلما أريد إثبات ما هو خلاف المعتقد من نسبة العمى إلى القلوب حقيقة ونفيه عن الأبصار، احتاج هذا التصوير إلى زيادة تعيين ، وفضل تعريف ، ليتقرر أن مكان العمى هو القلوب لا الأبصار ، كما تقول : ليس المضاء للسيف ولكنه للسانك الذي بين فكيك ، فقولك « الذي بين فكيك » تقرير لما ادعيته للسانه وتثبيت لأن محل المضاء هو لا غير ، وكأنك قلت : ما نفيت المضاء عن السيف وأثبته للسانك فلتة ، ولا سهوًا ، ولكن تعمدت به إياه تعمدًا »[3] .

وقد يكون القيد لإثارة النفس وبعثها على الطاعة والانقياد ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ (البقرة:٢٢٨) يقول : « فإن قلت : هلا قيل يتربصن ثلاثة قروء كما قيل تربص أربعة أشهر ،

---

(١) الكشاف ٤٧/٣ .
(٢) المرجع السابق ٦١٤/٤ .
(٣) المرجع السابق ١٢٨/٣ .

وما معنى ذكر الأنفس ؟ قلت : في ذكر الأنفس تهييج لهن على التربص ، وزيادة بعث ، لأن فيه ما يستنكفن منه فيحملهن على أن يتربصن وذلك أن أنفس النساء طوامح إلى الرجال فأمرن أن يقمعن أنفسهن ويغلبنها على الطموح ويجبرنها على التربص »[1] .

التوكيد :

ويعنيني في بحث التوكيد أن أبين أمرين :

الأول دواعي التوكيد وأغراضه . والثاني عناصر التوكيد وأدواته .

أما الأمر الأول فقد ضاق صدري بحديث المتأخرين حينما أداروه حول مواجهة إنكار المخاطب التحقيقي أو الاعتباري ، وكأن جواب أبي العباس المبرد على سؤال الكندي المتفلسف كان محيطًا بدواعي التوكيد وأسراره في هذه اللغة فجاء كلامهم ترديدًا أو شرحًا لهذا الجواب . وهذا قصور كثير في فهم هذه الخصوصية التي هي من أدق الخصائص البلاغية وأكثرها صلة بالحس والشعور . وأكثرها شيوعًا في الكلام كله .

وقد ذكر الزمخشري دواعي كثيرة للتوكيد تجاوزت هذا الأفق الذي حددته إجابة أبي العباس المبرد ، منها : أن التوكيد قد يكون لتقرير المعنى في نفس المخاطب وتثبيته وإن كانت خالية من كل أثر للإنكار أو الشك كما في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلاً** ﴾ (الإنسان:٢٣) يقول الزمخشري : « تكرير الضمير بعد إيقاعه اسمًا لـ « إن » تأكيد على تأكيد لمعنى اختصاص الله بالتنزيل ليتقرر في نفس رسول الله ﷺ أنه إذا كان هو المُنزَّل لم يكن تنزيله على أي وجه نزل إلا حكمة وصوابًا ، ولقد دعتني حكمة بالغة إلى أن أنزل عليك الأمر بالقتال والانتقام بعد حين »[2].

---

(١) الكشاف ٢٠٦/١ .

(٢) المرجع السابق ٥٣٩/٤ .

ومنها أن التأكيد قد يكون لتحقيق المعنى عند المتكلم ، وهو يريد أن يوطن نفس المخاطب لتلقيه وقبوله كما في قوله تعالى : ﴿ إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِقَبَسٍ ﴾ (طه:١٠) قال الزمخشري : «لما وجد منه الإيناس فكان مقطوعًا متيقنًا حققه لهم بكلمة «إن» ليوطن أنفسهم ، ولما كان الإتيان بالقبس ووجود الهدى مترقبين متوقعين بني الأمر فيهما على الرجاء والطمع»[1].

ومنها مواجهة إنكار المخاطب كما في جواب أبي العباس وتكون أدوات التوكيد بمقدار الإنكار قوة أو ضعفًا يقول في قوله تعالى : ﴿ إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ١٤ قَالُواْ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ ١٥ قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴾ (يس:١٤-١٦):«فإن قلت:لم قيل ﴿ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ﴾ أولا و﴿ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴾ آخرًا ؟ قلت : لأن الأول ابتداء إخبار ، والثاني جواب عن إنكار»[2].

وقد جعل الأقل تأكيدًا ابتداء إخبار ، وهذا خلاف المتعارف من أن ابتداء الإخبار لا يحتاج إلى شيء من التوكيد كما أن سياق الآية التي معنا ينافي أن يكون الأول ابتداء إخبار لأنهم كذبوا اثنين فجيء بالثالث ، ولعل الزمخشري يقصد بكونه ابتداء إخبار أنهم بدأوهم بالحديث بأنهم مرسلون إليهم ولم تكن بينهم محاورة بخلاف مقام الخطاب الثاني فإنه كان مقام تحاور ومحاجة وإنكار ، وهذا لا ينافي أن يكونوا مع الأول منكرين .

ومن دواعي التوكيد إماطة الشبهة لغرابة الخبر وحاجته إلى التقرير والتحقيق يقول في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ ﴾ (طه:١١،١٢) : «تكرير الضمير في ﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ ﴾ لتوكيد الدلالة وتحقيق المعرفة وإماطة الشبهة»[3].

---

(١) الكشاف ٣/٤١ .
(٢) المرجع السابق ٤/٦ .
(٣) المرجع السابق ٣/٤٢ .

وقد يكون التوكيد مظهراً لتعلق النفس بالخبر واهتمامها به ، وأنه جدير عندها بالتقوية والتقرير ، وأن المخاطب متقبل له ، غير منكر ، ولا مدافع ، كما أن إرسال الكلام غفلاً من التأكيد لأن النفس غير متعلقة به ، ولا صادقة الرغبة فيه ، وأن المخاطب ينكره إنكاراً لا ينفع معه أبلغ صور التوكيد . يقول في قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ** ﴾ (البقرة:١٤) : « فإن قلت : لم كانت مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية محققة بـ« إن » ؟ قلت : ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديراً بأقوى الكلامين ، وأوكدهما ، لأنهم في ادعاء حدوث الإيمان منهم ونشئه من قبلهم لا في ادعاء أنهم أوحديون في الإيمان غير مشقوق فيه غبارهم ، وذلك إما لأن أنفسهم لا تساعدهم عليه ، إذ ليس لهم من عقائدهم باعث ومحرك ، وهكذا كل قول لم يصدر عن أريحية وصدق رغبة واعتقاد ، وإما لأنه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة ، وكيف يقولون ويطمعون في رواجه وهم بين ظهراني المهاجرين والأنصار الذين مثلهم في التوراة والإنجيل ، ألا ترى حكاية الله قول المؤمنين : ﴿ **رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا** ﴾ (آل عمران:١٦) ، وأما مخاطبة إخوانهم فهم فيما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اليهودية والقرار على اعتقاد الكفر والبعد من أن يزالوا عنه عن صدق رغبة ووفور نشاط وارتياح للتكلم به ، وما قالوه من ذلك فهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومتنة للتوكيد »[1] .

وقد يكون التوكيد لمواجهة تطلعات النفس وحسم آمالها ، وأطماعها كما في قوله تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡ وَٱخۡشَوۡاْ يَوۡمٗا لَّا يَجۡزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوۡلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيۡـٔٗا** ﴾ (لقمان:٣٣) : « فإن قلت : قوله : ﴿ **وَلَا مَوۡلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيۡـٔٗا** ﴾ ، وارد على طريق من التوكيد لم يرد عليه ما هو معطوف عليه ؟ قلت : الأمر كذلك لأن الجملة الاسمية آكد من

---

(١) الكشاف ١/٥٠ .

الفعلية ، وقد انضم إلى ذلك قوله «هو» وقوله «مولود» والسبب في مجيئه على هذا السنن أن الخطاب للمؤمنين وعليتهم قبض آباؤهم على الكفر وعلى الدين الجاهلي ، فأريد حسم أطماعهم ، وأطماع الناس فيهم أن ينفعوا آباءهم في الآخرة ، وأن يغنوا عنهم من الله شيئًا ، فلذلك جيء به على الطريق الآكد»[1] .

وقد يكون التوكيد لتقرير وعد الله وتثبيته حتى تزداد النفوس اطمئنانًا إليه ووثوقًا فيه ، فلا تلتفت إلى أماني الشيطان ووعده لأوليائه ، يقول في قوله تعالى : ﴿ **وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٗاۚ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا** ﴾ (النساء:١٢٢) : ﴿ **وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٗا** ﴾ مصدران ، الأول مؤكد لنفسه ، والثاني مؤكد لغيره ، ﴿ **وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا** ﴾ ، توكيد ثالث بليغ . فإن قلت : ما فائدة هذه التوكيدات ؟ قلت : معارضة مواعيد الشيطان الكاذبة ، وأمانيه الباطلة لقرنائه ، بوعد الله الصادق لأوليائه ، ترغيبًا للعباد في إيتاء ما يستحقون به تنجيز وعد الله على ما يتجرعون عاقبته غصص إخلاف مواعيد الشيطان»[2].

وقد يتجه المتكلم إلى تصوير ما في نفوس الآخرين من خواطر وأفكار فيأتي تصويره في عبارات مؤكدة ليشير بهذا إلى أن هذه الخواطر والأفكار متقررة في هذه النفوس ومتمكنة منها كما في قوله تعالى : ﴿ **وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمۡ حُصُونُهُم** ﴾ (الحشر:٢) . يقول الزمخشري : «فإن قلت : أي فرق بين قولك : وظنوا أن حصونهم تمنعهم أو مانعتهم ، وبين النظم الذي جاء عليه ؟ قلت : في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانتها ، ومنعها إياهم ، وفي تصيير ضميرهم اسمًا لـ «إن» ، وإسناد الجملة إليه ، دليل على اعتقادهم في أنفسهم ، أنهم في عزة ومنعة ، لا يبالي معهم بأحد يتعرض لهم أو يطمع في معازتهم ، وليس ذلك في قولك : وظنوا أن حصونهم تمنعهم»[3].

---

(١) الكشاف ٣٩٨/٣ .
(٢) المرجع السابق ٤٤٠/١ .
(٣) المرجع السابق ٣٩٨/٤ .

عناصر التوكيد :

والمؤكدات كثيرة لا يمكن الإحاطة بها فإن كثيراً من طرق بناء الكلام تعطيه تقوية ووكادة ، فالذكر قد يفيد توكيداً ، والحذف قد يفيد توكيداً ، والوصل والفصل ، والتكرار ، والاعتراض ، والالتفات ، وصور التشبيه ، والاستعارة ، وأنواع المجاز ، والكناية ، كل هذه وغيرها تفيد أنواعًا من التوكيد والمبالغة في تثبيت المعنى أو نفيه ، ولذلك سوف أذكر هنا صوراً من مظاهر التوكيد في التعبير ، سواء أكان هذا التوكيد بأداة من أدوات التوكيد ، أو كان بصورة من صور البناء ، أو كان بحال من أحوال اللفظ .

وغرضي في هذا أن أوضح رؤيته لعناصر القوة في القول ولا أستقصي في هذا وإنما أشير إليه . ولاشك أن كثيراً مما ذكرناه يصح أن يكون نماذج لأنواع من المؤكدات . ونضيف هنا ما يلحظه في دلالة الكلمة لخصوص معناها على التوكيد يقول في قوله تعالى : ﴿ لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ (طه:٦٨) : « فيه تقرير لغلبته وقهره وتوكيد بالاستئناف وبكلمة التشديد وبتكرير الضمير ولام التعريف وبلفظ العلو وهو الغلبة الظاهرة وبالتفضيل »[١] . فكلمة العلو هنا أفادت التوكيد بمعناها ومبناها . ويلحظ في الجملة الاسمية قوة الدلالة وتوكيد المعنى يقول في قوله تعالى : ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ (الجن:١٣) : « فإن قلت : أي فائدة في رفع الفعل وتقدير مبتدأ قبله حتى يقع خبراً له ووجوب إدخال الفاء وكان ذلك كله مستغنى عنه بأن يقال : لا تخف ؟ قلت : الفائدة فيه أنه إذا فعل ذلك فكأنه قيل : فهو لا يخاف ، فكأنه دال على تحقيق أن المؤمن ناج لا محالة وأنه هو المختص بذلك دون غيره »[٢].

والجملة الاسمية تفيد الثبات والاستمرار وهما من عناصر القوة والتوكيد يقول في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ ﴾ (البقرة:١٠٣) : « فإن قلت : كيف أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب « لو » ؟ قلت : لما

---

(١) الكشاف ٥٧/٣ .

(٢) المرجع السابق ٥٠٢/٤ .

في ذلك من الدلالة على ثبات المثوبة واستمرارها كما عدل عن النصب إلى الرفع : سلام عليكم»[1] .

وواضح أن التوكيد في الجملة الاسمية لا يكون ملحوظًا في كل حال لأننا لا نقول في قولنا «زيد قائم» أنه كلام مؤكد بدليل أنه لا يخاطب به المنكر وإنما نقول ذلك إذا انضم إليه شيء آخر من مؤكدات القول أو دعا المقام إلى لمح شيء من التأكيد فيه . وقد تكون الجملة المؤكدة بـ«إن» منطوية على عناصر أخرى من عناصر القوة والوكادة كأن يكون خبرها جملة دالة على التوكيد بتركيبها وأحوال ألفاظها . يقول في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ** ﴾ (الحجرات:٣) :«وهذه الآية بنظمها الذي رتبت عليه من إيقاع الغاضين أصواتهم اسمًا لـ «إن» المؤكدة وتصيير خبرها جملة من مبتدأ وخبر معرفين معًا ، والمبتدأ اسم إشارة ، واستئناف الجملة المستودعة ما هو جزاؤهم على عملهم ، وإيراد الجزاء نكرة مبهمًا أمره ، ناظرة في الدلالة على غاية الاعتداد والارتضاء ـ لما فعل الذين وقروا رسول الله ﷺ من خفض أصواتهم ، وفي الإعلام بمبلغ عزة رسول الله ﷺ وقدر شرف منزلته ، وفيها تعريض بعظيم ما ارتكب الرافعون أصواتهم واستيجابهم ضد ما استوجب هؤلاء»[2] ويشير إلى هذه العناصر في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ** ﴾ (الأعراف:١٣٩) حيث قدم خبر الجملة الواقعة خبرًا لها ، وجعل اسم الإشارة اسمًا لها ، ليؤكد أنهم معرضون للتبار وأنه لا يعدوهم ألبتة وأنه لهم ضربة لازب[3]. وكأن تقع جملة خبر «إن» مؤكدة كذلك بـ«إن» كما في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ** ﴾ (الحج:١٧) يقول الزمخشري : «وأدخلت «إن» على كل واحد من جزئي الجملة لزيادة التوكيد .

---

(١) الكشاف ١/١٣٠ .
(٢) المرجع السابق ٤/٢٨٣ .
(٣) المرجع السابق ٢/١١٨ .

ونحوه قول جرير :

إن الخَليفَـــــةَ إنَّ اللهَ سَـــــرْبلَه سِرْبَال مُلْكٍ به تُزْجَـى الخَـواتيمُ[1]

ومن عنصر القوة في الجملة الحروف الزائدة مثل «لا» في قولـه تعـالـى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ (الأعراف:١٢) . يقول الزمخشري : «لا : في ﴿ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ صلة بدليل قوله ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ (ص:٧٥) ومثلها : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾ (الحديد:٢٩) بمعنى ليعلم ، فإن قلت : ما فائدة زيادتها ؟ قلت : توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه ، كأنه قيل : ليحقق علم أهل الكتاب ، وما منعك أن تحقق السجود وتلزمه نفسك» (الكشاف ٢/٧٠) .

ومثل اللام التي تزاد في تعدية الأفعال كما في قوله تعالى : ﴿ أُبَلِّغُكُمْ رِسَـٰلَـٰتِ رَبِّى وَأَنصَحُ لَكُمْ ﴾ (الأعراف:٦٢) يقول الزمخشري : «يقال : نصحته ونصحت له ، وفي زيادة اللام مبالغة ودلالة على إمحاض النصيحة ، وأنها وقعت خالصة للمنصوح له ، مقصود بها جانبه لا غير» .

ومثل «أن» الزائدة بعد «لما» في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ﴾ (العنكبوت:٣٣) . يقول : «أن : صلة أكدت وجود الفعلين مترتبًا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان كأنه قيل : لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث ، خيفة عليهم من قومه» (الكشاف ٣/٣٥٦) .

ومن عناصر القوة في الجملة كلمة «أما» يقول الزمخشري : «وفائدتـه في الكلام أنه يعطيه فضل توكيد ، تقول : زيد ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالـة ذاهـب ، وأنـه بصـدد الـذهاب وأنـه منـه عزيمـة قلـت : أمـا زيـد فذاهب»[2].

---

(١) الكشاف ٣/١١٧ .

(٢) المرجع السابق ١/٨٨ .

ويلحظ الزمخشري أن الجملة القرآنية قد تتزاحم فيها عناصر التوكيد والتقرير سواء منها ما كان بأداة ، أو بطريقة نظم ، أو باختيار لفظ ، وذلك لتأكيد ما حرَّم الله حتى تنكف عنه النفوس المؤمنة أو لتأكيد ما أحل الله حتى تندفع نحوه .

يقول في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ ﴾(المائدة: ٩٠):« أكد تحريم الخمر والميسر وجوها من التأكيد،منها تصدير الجملة بـ« إنما » ومنها أنه قرنها بعبادة الأصنام ، ومنها أنه جعلها رجسًا ، ومنها أنه جعلها من عمل الشيطان والشيطان لا يأتي منه إلا الشر البحت ، ومنها أنه أمر بالاجتناب ، ومنها أنه جعل الاجتناب من الفلاح ، وإذا كان الاجتناب فلاحًا كان الارتكاب خيبة ومحقة ، ومنها أنه ذكر ما ينتج منها من الوبال وهو وقوع التعادي والتباغض »[1].

ويقول في آية الحث على الحج : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا ﴾ (آل عمران:٩٧) .

« وفي هذا الكلام أنواع من التوكيد والتشديد ، منها قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ ﴾ (آل عمران:٩٧) : « يعني أنه حق واجب في رقاب الناس لا ينفكون عن أدائه والخروج من عهدته ، ومنها أنه ذكر « الناس » ثم أبدل عنه « من استطاع إليه سبيلاً » ، وفيه ضربان من التأكيد ، أحدهما : أن الإبدال تثنية للمراد وتكرير له،والثاني:أن الإيضاح بعد الإبهام والتفصيل بعد الإجمال إيراد له في صورتين مختلفتين ، ومنها قوله تعالى : ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾ مكان « ومن لم يحج » تغليظًا على تارك الحج ، ومنها ذكر الاستغناء عنه وذلك مما يدل على المقت والسخط والخذلان ، ومنها قوله ﴿ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ وإن لم يقل : عنه ، وما فيه من الدلالة على الاستغناء عنه ببرهان ، لأنه إذا استغنى عن العالمين تناوله الاستغناء الكامل ، فكان أدل على عظم السخط الذي وقع عبارة عنه »[2].

---

(١) الكشاف ٥٢٥/١ .

(٢) المرجع السابق ٢٩٩/١ .

النظر في المعنى :

ولما كان استخراج ما في الجملة من المعنى هو المقصد الأعلى في الدراسة اللغوية بجميع فروعها ، ولما كانت الدراسة البلاغية بوجه خاص تعني ببحث أسرار التراكيب أي كشف ما وراء كل خصوصية من معنى ، رأيت أن أعتبر من البحث البلاغي في الكشاف هذا اللون من البحث الخاص بتفسير الجملة وتوضيح مدلولها ، وقصدت هذ التفسير الذي يشير فيه الزمخشري إلى معنى بعيد ، لا يفهم من متن اللفظ ، وإنما يدركه الخاصة من ذوي العلم بأسرار كلام العرب .

ومن الواضح أن البلاغيين المتأخرين كان لهم نظر في تحديد المعاني ، وبيان مرامي القول ، وأنهم درسوا لذلك أغراض الخبر ، وإن صبغوه صبغة منطقية حين حصروا قصد المخبر بخبره في أمرين ، وإن تجاوز البحث بعد ذلك هذا الأفق المحدود . وما أكتبه الآن من نظرات الزمخشري في تحديد المعاني يتصل أكثره ببحث أغراض الخبر عند المتأخرين ، مما يلفتنا إلى أنهم اعتمدوا عليه في كثير من هذا الباب .

وقد بين الزمخشري أن الخبر قد يوجه إلى العالم به تنزيلاً لعلمه منزلة عدمه لقصد تنبيهه من غفلته حتى يلتفت إلى ما يعلم فيعمل به ، يقول في قوله تعالى : ﴿ **لَا يَسْتَوِيٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ** ﴾ (الحشر:٢٠) : « هذا تنبيه للناس وإيذان لهم بأنهم لفرط غفلتهم وقلة فكرهم في العاقبة وتهالكهم على إيثار العاجلة واتباع الشهوات كأنهم لا يعرفون الفرق بين الجنة والنار ، والبون العظيم بين أصحابهما ، وأن الفوز مع أصحاب الجنة ، فمن حقهم أن يعلموا ذلك وينبهوا عليه ، كما تقول لمن يعق أباه : هو أبوك ، تجعله بمنزلة من لا يعرفه فتنبهه بذلك على حق الأبوة »[1].

ومن الآيات المشهورة في هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ** ﴾ (البقرة:١٠٢) يقول الزمخشري : « فإن قلت : كيف أثبت

---

(١) الكشاف ٤٠٦/٤ .

لهم العلم أولا في قوله : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ ﴾ على سبيل التوكيد القسمي ثم نفاه عنهم في قوله ﴿ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ ؟ قلت : معناه : لو كانوا يعملون بعلمهم ، جعلهم حين لم يعملوا به كأنهم منسلخون عنه»[1].

وقد يراد بالخبر حث النفوس وإثارتها للأخذ بأمر والتمسك به ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ ﴾ (الرعد:٣٧) ، يقول الزمخشري : «وهذا من باب الإلهاب والتهييج والبعث للسامعين على الثبات في الدين والتصلب فيه ، وألا يزل زال عند الشبهة بعد استمساكه بالحق ، وإلا فكان الرسول ﷺ من شدة الشكيمة بمكان»[2].

وقد يكون الخبر للإذكار بما علم تنبيهًا للنفس وإيقاظًا لها ولفتًا إلى ما هي فيه من المنزلة الدون حتى تأنف وتترفع عنها . يقول في قوله تعالى : ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَـٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ﴾ (النساء:٩٥) : «فإن قلت : معلوم أن القاعد بغير عذر والمجاهد لا يستويان فما فائدة نفي الاستواء ؟ قلت : معناه للإذكار بما بينهما من التفاوت العظيم والبون البعيد ، ليأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته فيهتز للجهاد ويرغب فيه وفي ارتفاع طبقته ، ونحوه : ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الزمر:٩) أريد به التحريك من حمية الجاهل، وأنفته ، ليهاب به إلى التعلم ، ولينهض بنفسه عن صفة الجهل إلى شرف العلم»[3].

وقد يراد بالخبر التسلية والتصبر كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ (آل عمران:١٨٤) يقول : «وهذه تسلية لرسول الله ﷺ من تكذيب قومه وتكذيب اليهود»[4]. وقد يراد به التحسر كما في قوله تعالى :

---

(١) الكشاف ١/١٢٩ .
(٢) المرجع السابق ٢/٤١٥ .
(٣) المرجع السابق ١/٤٢٩ .
(٤) المرجع السابق ١/٣٤٥ .

﴿ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾ (آل عمران:٣٦) يقول الزمخشري : « فإن قلت : فلم قالت ﴿ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾ وما أرادت إلى هذا القول ؟ قلت : قالته تحسراً على ما رأت من خيبة رجائها وعكس تقديرها فتحزنت إلى ربها لأنها كانت ترجو وتقدر أن تلد ذكراً ، ولذلك نذرته محرراً للسدانة ولتكلمها بذلك على وجه التحسر والتحزن قال الله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ (آل عمران:٣٦) تعظيمًا لموضوعها ، وتجهيلاً له بقدر ما وهب لها منه ، ومعناه : والله أعلم بالشيء الذي وضعته ، وما علق به من عظائم الأمور ، وأن يجعله وولده آية للعالمين ، وهي جاهلة بذلك لا تعلم شيئًا فلذلك تحزنت »[١] .

وقد يراد البث والحزن والشكوى كما في قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى ﴾ (المائدة:٢٥) يقول : « وهذا من البث والحزن والشكوى إلى الله ، والحسرة ورقة القلب ، التي بمثلها تستجلب الرحمة وتستنزل النصرة »[٢].

وقد يراد توطين النفوس وتهيئتها للشدائد كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴾ (آل عمران:١٨٥) يقول : « خوطب المؤمنون بذلك ليوطنوا أنفسهم على احتمال ما سيلقون من الأذى والشدائد والصبر عليها ، حتى إذا لقوها وهم مستعدون لا يرهقهم ما يرهق من تبغته الشدة بغتة فينكرها وتشمئز منها نفسه »[٣] .

وقد يراد به الوعد أو الوعيد ، يقول في قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (النساء:١٨) : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ ﴾ في الوعيد نظير ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ (النساء:١٧) في الوعد ، ليتبين أن الأمرين كائنان لا محالة »[٤].

---

(١) الكشاف ٢٧٣/١ .
(٢) المرجع السابق ٤٨٣/١ .
(٣) المرجع السابق ٤٤٦/١ .
(٤) المرجع السابق ٣٧٨/١ .

وقد يراد التخويف وبيان الاقتدار كما في قوله تعالى : ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ ﴾ (النساء:١٣٣) قال : «وهذا غضب عليهم وتخويف وبيان لاقتداره»[١] .

وأغراض الكلام لا تضبط ولا تحصر لأنها في كلام الناس مظهر لخواطر النفس ومشاعرها وهذه الخواطر والمشاعر لا سبيل إلى حصرها .

وكان الزمخشري قوي الحس بالجملة وإيماءاتها ولهذا يستخرج منها أدق أسرارها وينفذ منها إلى الأبعاد الغائمة في مستسر نفس قائلها يقول في قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴾ (طه:٥٧) : يلوح من جيب قوله : ﴿ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ ﴾ أن فرائصه كانت ترعد خوفًا مما جاء به موسى عليه السلام لعلمه وإيقانه أنه على الحق وأن الحق لو أراد قود الجبال لانقادت ، وأن مثله لا يخذل ، ولا يقل ناصره ، وأنه غالبه على ملكه لا محالة ، وقوله ﴿ بِسِحْرِكَ ﴾ تعلل وتحير وإلا فكيف يخفى عليه أن ساحرًا لا يقدر أن يخرج ملكا مثله من أرضه ويغلبه على ملكه بالسحر»[٢].

ويدرك هذا التحير والدهش في أعماق نفس فرعون في خطاب آخر لقومه يقول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَسَـٰحِرٌ عَلِيمٌ ۝٣٤ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ (الشعراء:٣٤،٣٥) : «ولقد تحير فرعون لما أبصر الآيتين ، وبقي لا يدري أي طرفيه أطول ، حتى زال عنه ذكر دعوى الألوهية ، وحط عن منكبيه كبرياء الربوبية ، وارتعدت فرائصه ، وانتفخ سحره خوفًا وفرقًا ، وبلغت به الاستكانة لقومه الذين هم بزعمه عبيده ، وهو إلاههم أن طفق يؤامرهم ويعترف لهم بما حذره ، وتوقعه وأحس به من جهة موسى عليه السلام ، وغلبته على ملكه وأرضه ، وقوله ﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَسَـٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴾ (الشعراء:٣٤) قول باهت إذا غُلِبَ ، ومتمحل إذا لُزِم»[٣].

---

(١) الكشاف ١/٤٤٥ .
(٢) المرجع السابق ٣/٥٤ .
(٣) المرجع السابق ٣/٢٤٤ .

وفي موقف آخر من مواقف فرعون وخطابه للسحرة يلمح الزمخشري وراء العبارة نفسًا ثانية ، فيها صلف وكبرياء ، يقول في قوله تعالى : ﴿ **وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ** ﴾ (طه:٧١) :

« وفيه نفاجة باقتداره ، وقهره ، وما ألفه ، وضرى به من تعذيب الناس بأنواع العذاب ، وتوضيع لموسى واستضعاف له من الهزء به ، لأن موسى لم يكن قط من التعذيب في شيء »[(١)] .

وقد يجد الزمخشري في ظاهر معنى الجملة شيئًا من الغموض والتناقض فيحلله تحليلاً أدبيًا مبينًا وجه استقامته على طريقة الأدب ، يقول في قوله تعالى : ﴿ **وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا** ﴾ (الزخرف:٤٨) : « فإن قلت : هو كلام تناقض لأن معناه : ما من آية إلا هي أكبر من كل واحدة منها ، فتكون واحدة منها فاضلة ومفضولة في حالة واحدة ؟ قلت : الغرض بهذا الكلام أنهن موصوفات بالكبر لا يكدن يتفاوتن فيه ، وكذلك العادة في الأشياء التي تتلاقى في الفضل وتتفاوت منازلها فيه التفاوت اليسير ، أن تختلف آراء الناس في تفضيلها فيفضل بعضهم هذا وبعضهم ذاك ، فعلى ذلك بنى الناس كلامهم فقالوا : رأيت رجالاً بعضهم أفضل من بعض ، وربما اختلفت آراء الرجل الواحد فيها فتارة يفضل هذا وتارة يفضل ذاك ومنه بيت الحماسة :

من تَلْقَ منهم فقُلْ لاقيتُ سيِّدَهم مثلَ النجومِ التي يَسْرِي بها السَّارِي

وقد فاضلت الأنمارية بين الكملة من بنيها ، ثم قالت لما أبصرت مراتبهم متدانية قليلة التفاوت : « ثكلتهُم إن كنت أعْلَمُ أيهُّم أفضلُ ، هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها »[(٢)].

وقد ينظر الزمخشري إلى ما في الجملة من حكمة ومعنى جامع ويكون هذا المدلول أساس إعجابه بها ، يقول في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ خَيْرَ مَنِ**

---

(١) الكشاف ٣/٦٠ . (٢) المرجع السابق ١/٢٠١، ٢٠٢ .

﴿ ٱسْتَـْٔجِرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ ﴾ (القصص:٢٦) : «كلام حكيم جامع لا يزاد عليه ، لأنه إذا اجتمعت هاتان الخصلتان ـ أعني الكفاية والأمانة ـ في القائم بأمرك فقد فرغ بالك وتم مرادك ، وقد استغنت بإرسال هذا الكلام الذي سياقه سياق المثل والحكمة ، أن تقول : استأجره لقوته وأمانته»[(١)].

وقد يعتمد الزمخشري على الموازنة بين صورتين لمعنيين يتشابهان في الظاهر وذلك ليستعين بهذه الموازنة على إخراج كل ما في التركيب من معنى وكشف جميع جوانبه ، يقول : «فإن قلت : ما الفرق بين معنى قوله : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ (الأنعام:١٦٤) وبين معنى : ﴿ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَىْءٌ ﴾ (فاطر:١٨) قلت : الأول في الدلالة على عدل الله تعالى في حكمه وأنه تعالى لا يؤاخذ نفسًا بغير ذنبها . والثاني في أن لا غياث يومئذ لمن استغاث ، حتى إن نفسًا قد أثقلتها الأوزار وبهظتها لو دعت إلى أن تخفف بعض وقرها لم تجب ولم تغث وإن كان المدعو بعض قرابتها من أب أو ولد أو أخ»[(٢)] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَـٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴾ (الشعراء:٢٩) : «فإن قلت : ألم يكن لأسجننك أخصر من ﴿ لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴾ ومؤديًا مؤداه؟ قلت : أما أخصر فنعم ، وأما مؤديًا مؤداه فلا ، لأن معناه لأجعلنك واحدًا ممن عرفت حالهم في سجوني ، وكان من عادته أن يأخذ من يريد سجنه فيطرحه في هوة ذاهبة في الأرض بعيدة العمق فردًا لا يبصر فيها ولا يسمع فكان ذلك أشد من القتل»[(٣)].

وفي نهاية البحث في نظم الجملة أعرض صورًا من تذوقه البلاغي للجملة القرآنية أراها خير ما يقال في دراسة البيان . يقول في قوله تعالى :

---

(١) الكشاف ٣/٣١٦ .
(٢) المرجع السابق ٣/٤٧٩ .
(٣) المرجع السابق ٣/٢٤٣ .

﴿ أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ۝ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ۝ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (المطففين:٤-٦) : «وفي هذا الإنكار ، والتعجب وكلمة الظن ، ووصف اليوم بالعظيم ، وقيام الناس فيه لله خاضعين ، ووصفه ذاته برب العالمين ، بيان بليغ لعظم الذنب وتفاقم الإثم في التطفيف»[(١)].

ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ ﴾ (سبأ:٤٣) : «وفي قوله : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ ، وفي أن لم يقل «وقالوا» وفي قوله ﴿ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ ﴾ ، وفي اللامين من الإشارة إلى القائلين والمقول فيه ، وفي «لما» من المبادهة بالكفر دليل على صدور الكلام عن إنكار عظيم وغضب شديد وتعجب من أمرهم بليغ»[(٢)].

ويقول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ (الحجرات:٤) : «فورود الآية على النمط الذي وردت عليه فيه ما لا يخفى على الناظر من بينات إكبار محل رسول الله ﷺ وإجلاله ، منها مجيئها على النظم المسجل على الصائحين بالسفه والجهل لما أقدموا عليه ، ومنها لفظ «الحجرات» وإيقاعها كناية عن موضع خلوته ومقيله مع بعض نسائه ، ومنها المرور على لفظتها بالاقتصار على القدر الذي تبين به ما استنكر عليهم ، ومنها التعريف باللام دون الإضافة ، ومنها أنه شفع ذمهم باستجفائهم واستركاك عقولهم وقلة ضبطهم لمواضع التمييز في المخاطبات تهوينًا للخطب على رسول الله ﷺ وتسلية له وإماطة لما تداخله من إيحاش تعجرفهم وسوء أدبهم»[(٣)].

ويقول في قوله تعالى : ﴿ فَأَوْقِدْ لِي يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ ﴾ (القصص:٣٨) : «ولم يقل : اطبخ لي الآجر واتخذه ، لأنه أول من عمل الآجر ، فهو يعلمه

---

(١) الكشاف ٤/٥٧٥ .
(٢) المرجع السابق ٣/٤٦٤ .
(٣) المرجع السابق ٤/٢٨٤ .

الصنعة ، ولأن هذه العبارة أحسن طباقًا لفصاحة القرآن ، وعلو طبقته ، وأشبه بكلام الجبابرة ، وأمر هامان ـ وهو وزيره ورديفه ـ بالإيقاد على الطين مناديًا باسمه بـ « يا » في وسط الكلام دليل التعظم والتجبر »[1].

* * *

(١) الكشاف ٣/٣٢٧ .